



Distr.  
GENERAL

E/1983/42

9 May 1983

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٣  
المند ٣ من جدول الأعمال المؤقت \*

## مناقشة عامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٣

الاتجاهات والسياسات الراهنة في الاقتصاد العالمي

• E/1983/100

\*

••/••

83-09410

تصدير

يجرى المجلس الاقتصادى والاجتماعى كل عام ، في دورته العادية الثانية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٨ (د - ٢) المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٧ ، مناقشة عامة عن السياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذه المناقشة العامة ينظر المجلس ، كما حددت الجمعية ، في دراسة استقصائية للأحوال والاتجاهات الاقتصادية العالمية الراهنة في ضوء مسؤوليته بمقتضى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة عن العمل على حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، وتحقيق مستويات معيشية أعلى ، وعمالة كاملة ، وظروف التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . وقد أعدت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٣ \* لمساعدة المجلس في مداولاته في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ . ولقد أخذت في الاعتبار في اعداد هذه الدراسة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . والمقصود بهذه الدراسة أن توفر الأساس لاجراء تقييم شامل للاتجاهات الراهنة في الاقتصاد العالمى ، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على تقدم البلدان النامية . ومن المأمول فيه تبعا لذلك أن تكون هذه الدراسة أيضا ذات أهمية وفائدة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى وللحكومات ولعامة الجمهور .

والدراسات الاستقصائية السنوية التي تعدّها اللجان الاقليمية تكمل \* دراسة الحالة الاقتصادية في العالم \* بتقدّمها تحليلا أشمل وأكثر تفصيلا للاتجاهات الراهنة على المستويين الاقليمي والوطني .

ولقد أعدت الدراسة في مكتب أبحاث التنمية وتحليل السياسة التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وهي تستند الى المعلومات التي أتاحت للأمانة العامة حتى ٣١ آذار / مارس ١٩٨٣ .

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
١٠	الأول - الانتعاش الاقتصادي العالمي المراوغ
١٠	١٩٨٣ : الوضع الراهن
١٠	مقدمة
١٣	انخفاض النشاط الاقتصادي في البلدان النامية
١٦	الانتعاش المشوب بعدم التيقن
٢٠	دلائل المستقبل الكالحة أمام البلدان النامية
٢٤	التكيف في البلدان النامية : مرحلة جديدة
٢٤	التكيف في البلدان المستوردة للطاقة
٢٩	البلدان المصدرة للطاقة
٣٤	التكيف الاضافي : الأخطار القادمة
٣٦	احتياجات الانتعاش الثابت
٣٦	بعث الاستثمار في البلدان النامية
٣٧	زيادة الاستثمار في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً
٣٩	دعم الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٤٢	تخفيف القيود العالية الدولية
٤٥	الحاجة الى تحسين بيئة التجارة
٤٧	ملاحظة ختامية: الانتعاش والتعاون الدولي
٥٠	الحواشي
٥٤	الثاني - التجارة الدولية والمدفوعات
٥٤	لمحة عامة
٥٧	قضيتان أساسيتان
٥٧	الحماية : مزيد من التراجع عن نظام تجارى مفتوح
٦١	نواحي القصور في النظام النقدي الدولي
... / ...	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
٦٧	الثاني (تابع) التطورات في مجال التجارة الدولية
٦٧	١٩٨٢ : تدهور حجم التجارة العالمية
٧٤	زيادة الهبوط في أسعار السلع الأولية
٨٠	الأسعار الدولية وشروط التبادل التجاري
٨١	المدفوعات الدولية
٨١	تغيرات كبيرة في موازين الحسابات الحالية
٨٦	الصعوبات المتزايدة أمام البلدان النامية المدينة
٩٢	أوجه الهبوط في التدفقات الأطول أجلا للبلدان النامية
٩٧	بعض آثار عدم استقرار أسعار الصرف في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية
١٠١	تحسن حالة المدفوعات الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا
١٠٦	الحواشي
١٠٩	الثالث - النمو في الاقتصاد العالمي والمواقف الحالية فيما يتعلق بالسياسة الركود التقريبي في النشاط الاقتصادي العالمي - نظرة عامة
١١٢	ركود لم يسبق له مثيل في البلدان النامية
١٢١	تفاقم الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١٤٢	استمرار ضعف النمو في الاقتصادات المخططة مركزيا
١٥٣	احراز تقدم متواضع في انتاج الأغذية والزراعة
١٦٤	ضعف الطلب على الطاقة في الأسواق العالمية
١٧١	الحواشي

المحتويات (تابع)

قائمة بالجدول

الصفحة	الجدول
١٢	أولا - ١ الانتاج العالمي : نسبة التغير السنوي ، حسب مجموعــــة البلدان ، ١٩٧٦ - ١٩٨٣ .....
١٨	أولا - ٢ أسعار الفائدة الطويلة الأجل الاسمية والفعلية في الولايات المتحدة .....
٢٦	أولا - ٣ البلدان النامية المستوردة الصافية للطاقة : الموازين التجارية بالقيم الحقيقية والاسمية ، ومعدلات نمو الناتج والدخل الحقيقيين ، ١٩٧٧ - ١٩٨٢ .....
٣٠	أولا - ٤ البلدان النامية التي تصدر من الطاقة أكثر مما تستورد : معدلات التغير في حجم الانتاج من النفط وفي متوسط أسعاره ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢ .....
٣٣	أولا - ٥ البلدان النامية المصدرة الصافية للطاقة : معدلات التغير في قيمة الواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .....
٦٨	ثانيا - ١ التجارة العالمية : معدلات التغير السنوية في الحجم والأسعار ، ١٩٧١ - ١٩٨٤ .....
٧٤	ثانيا - ٢ نسبة الانخفاض في مؤشرات الأسعار السوقية لسلع التصدير الرئيسية للبلدان النامية عن ذروتها الأخيرة .....
٧٦	ثانيا - ٣ معدلات التغير في أسعار السلع الأساسية الداخلة في التجارة الدولية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .....
٨٢	ثانيا - ٤ ميزان المدفوعات العالمي بالحسابات الجارية ، حسب مجموعات البلدان ، ١٩٧٨ - ١٩٨٣ .....
٨٧	ثانيا - ٥ البلدان النامية المستوردة لرأس المال : صافي الاقتراض الجديد من المراكز المالية الرئيسية ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢ .....
٨٩	ثانيا - ٦ البلدان النامية المستوردة لرأس المال : نسب خدمة الديون الى حصيلة الصادرات ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
٩١	٧ - ثانياً - البلدان النامية المستوردة لرأس المال : متوسط أسعار الفائدة واستهلاك الدين الخارجي ، ١٩٧٨-١٩٨٢
٩٦	٨ - ثانياً - التدفق الفعلي الصافي لايمان صندوق النقد الدولي الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢
٩٨	٩ - ثانياً - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية : ميزان المدفوعات على الحساب الجاري
٩٩	١٠ - ثانياً - أسعار الصرف الاسمية والفعلية لعملات مختارة قابلية للتحويل ، ١٩٨١ - ١٩٨٢
١٠٤	١١ - ثانياً - الاقتصادات المخصصة مركزياً : الموازين التجارية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٢
١١٠	١٢ - ثالثاً - العالم : معدلات النمو السنوى في حجم الانتاج ، حسب مجموعات البلدان والقطاعات الرئيسية ، ١٩٧٦-١٩٨٤
١١٣	٢ - ثالثاً - البلدان النامية : المعدلات السنوية للنمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، ١٩٧٦ - ١٩٨٤
١١٨	٣ - ثالثاً - البلدان النامية : المعدلات السنوية للتغير في الأرقام القياسية للمستهلكين ١٩٧٦ - ١٩٨٢
١٢٢	٤ - ثالثاً - البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو : معدلات النمو السنوية للناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، ١٩٧٦ - ١٩٨٤
١٢٦	٥ - ثالثاً - البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الرئيسية : المعدل الحقيقي للتغير في عرض النقود العظام (M2) ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢
١٢٨	٦ - ثالثاً - البلدان ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية المتقدمة النمو : معدلات الفائدة الحقيقية ، ١٩٧٥ - ١٩٨٢
٠٠ / ٠٠	٧ - ثالثاً - بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي : الفائض أو العجز (-) العام في ميزانية الحكومة كنسب مئوية

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجدول

١٣٠	من الناتج القومي الاجمالي الاسمي أو من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٧٨ - ١٩٨٢	٨ - ثال١ا
١٣٤	بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي نسب البطالة، ١٩٧٦ - ١٩٨٣	٩ - ثال١ا
١٣٦	البلدان الكبيرة المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات النمو السنوية في تكاليف العمل لكل وحدة في الصناعات التحويلية، ١٩٧٦ - ١٩٨٢	١٠ - ثال١ا
١٣٨	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات تغير معامل انكماش الناتج القومي الاجمالي وأسعار المستهلك، ١٩٧٦ - ١٩٨٣	١١ - ثال١ا
١٤٤	الاقتصادات المخططة مركزيا : المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي، ١٩٧٦ - ١٩٨٣	١٢ - ثال١ا
١٥٥	مؤشرات صافي الانتاج العالمي من الأغذية، ١٩٧١ - ١٩٨٢	١٣ - ثال١ا
١٥٩	المخزون العالمي والتجارة في الحبوب ١٩٧٩ - ١٩٨٣	١٤ - ثال١ا
١٦٣	حجم التجارة في المنتجات الغذائية، ١٩٧١ - ١٩٨١	١٥ - ثال١ا
١٦٦	انتاج واستهلاك النفط العالمي، ١٩٧٩ - ١٩٨٢	

### ملاحظات تفسيرية

- استخدمت الرموز التالية في الجداول في التقرير برمته :
- ( . . . ) تشير الى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة .
  - ( - ) تشير الى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر .
  - الفراغ في الجدول يشير الى أن البند غير منطبق .
  - ( — ) تشير الى عجز أو نقصان ، الا اذا أشير الى غير ذلك .
  - ( ٠ ) تستخدم للإشارة الى العشرية .
  - ( / ) تشير الى سنة محصولية أو سنة مالية ، ومثال ذلك عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ .
- استخدام الشرطة ( - ) بين التواريخ يمثل السنوات ومثال ذلك أن ١٩٧١ - ١٩٧٣ تعني الفترة الكاملة المتضمنة بين هذه السنوات بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية .
- الإشارة الى " الأطنان " تعني الأطنان المترية ، والإشارة الى " الدولارات " تعني دولارات الولايات المتحدة ، الا اذا أشير الى غير ذلك .
- معدلات النمو والتغيير السنوية تشير الى المعدلات المركبة السنوية ، الا اذا أشير الى غير ذلك .
- المجاميع المذكورة في الجداول لا تتضمن بالضرورة التفاصيل والنسب المئوية ، وذلك لتدوير الأرقام الى أقرب أرقام صحيحة .
- المبالغ المتنبأ بها مدورة الى أقرب نصف نقطة مئوية أو نصف بليون دولار .
- التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها .
- اصطلاح " البلد " كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا ، حسب مقتضى الحال ، الى الأقاليم أو المناطق .
- لأغراض تحليلية استخدم التصنيف التالي للبلدان :



البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا : الصين ، وأوروبا الشرقية ،  
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى : امريكا الشمالية ، وأوروبا  
الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ويوغوسلافيا) واستراليا، واليابان ، ونيوزيلندا ،  
وجنوب افريقيا

البلدان النامية : امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وافريقيا (فيما عدا جنوب  
افريقيا) ، وآسيا (فيما عدا الصين واليابان) وقبرص، ومالطة ، ويوغوسلافيا  
لتحليلات معينة ، قسمت البلدان النامية الى الفئات التالية :

البلدان ذات الفائض فى رأس المال : بروني ، وايران ، والعراق ، والكويت ،  
والجمهورية العربية الليبية ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية والامارات العربية  
المتحدة

البلدان التى يوجد لديها عجز : قسمت الى المجموعتين الفرعيتين التاليتين :

البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة : الجزائر ، وأنغولا ، والبحرين ،  
وبوليفيا ، والكونغو ، واكوادور ، ومصر ، وطلبون ، واندونيسيا ، وماليزيا ، والمكسيك ،  
ونيجيريا ، وعمان ، وبيرو ، والجمهورية العربية السورية ، وترينيداد وتوباغو ، وتونس ،  
وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وفنزويلا (تعرف هذه البلدان فى النص بأنها البلدان  
المصدرة للطاقة التى يوجد لديها عجز)

البلدان المستوردة الصافية للطاقة : جميع البلدان النامية الأخرى

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة فى النص أو الجداول لا يقصد بها الا  
التيسير الاحصائى أو التحليلي وهي لا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التى بلغها  
بلد معين أو بلغتها منطقة معينة فى عملية التنمية .

## الفصل الأول

### الانتعاش الاقتصادي العالمي المروع

١٩٨٣ : الوضع الراهن

#### مقدمة

ظل الاقتصاد العالمي في قبضة الانتكاس خلال عام ١٩٨٢ وبدأ الآن فقط في أماكن قليلة في اظهار بعض دلائل الانتعاش . وقد تسبب التقلص الشديد غير المتوقع في الطلب الذي نتج عن السياسات المضادة للتضخم التي بدأتها البلدان الصناعية الكبرى في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ في تقليص نمو الانتاج والتجارة العالميين . تطيضا شديدا في عام ١٩٨١ ، وتفاقم الأثر الانكاشي لهذه السياسات في عام ١٩٨٢ . وفي البلدان النامية كمجموعة ، لم يحقق الناتج ، للمرة الأولى في فترة ما بعد الحرب ، أى زيادة . بل في الحقيقة ان الأحوال الانتكاسية امتدت في أثناء ذلك العام لتشمل عددا من البلدان النامية المصدرة للطاقة التي كانت في السنوات السابقة مراكز للنمو في الاقتصاد العالمي . اما في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كمجموعة فقد تقلص الناتج الكلي بالفعل في عام ١٩٨٢ . وفي البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ظل النمو الاقتصادي ايجابيا ولكنه سار بالسرعة الطفيفة الى حد كبير التي سار بها في العام السابق .

وتسبب الانتكاس في جعل أحوال المعيشة أسوأ لمجموعات كبيرة من الناس في معظم المجتمعات ، وفي تفاقم التوترات والانقسامات الاجتماعية . ولقد بلغت البطالة بين العمال الصناعيين في الحضر في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وكذلك في بعض البلدان النامية الأكثر تصنيعا مستويات قياسية لفترة ما بعد الحرب . وأثرت سياسات التخفيض الضرورية على رفاه قطاعات عديدة من السكان في البلدان النامية ، بصفة عامة ، عنها في البلدان الأخرى ، على الرغم من أن العاطلين في أنشطة التصدير قد تحملوا الوطأة الأولى للانتكاس الدولي . والبحث في الظروف الحالية عن وسيلة للسرقة بين جماعات مثل المهاجرين من الريف والشباب ماله الفشل حتما تقريبا ، كذلك أظن بصفة عامة باب الهجرة الدولية التي كان يلجأ اليها العمال المهرة والنصف مهرة فيما سبق في كثير من جهات العالم . وهناك بعد دولي آخر للحالة وهو أن الحكومات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي واجهت ضغطا قويا ومتزايدا كيما تتخذ مواقف أكثر حمائية . وقد كسبت العواطف القومية أرضا ، مشددة الطلب على اتخاذ اجراءات دفاعية أو تأثرية ، ومضعفة التأييد للاطار الدولي الأكبر للقواعد والمؤسسات .

وانخفض حجم التجارة الدولية بنسبة ١ و ٢ في المائة في عام ١٩٨٢ بعد عدم تسجيله أى نمو تقريبا في عام ١٩٨١ ، وأحدث ضعف النشاط المحلي في البلدان الصناعية الكبرى تقصيا في الطلب على صادرات البلدان الأخرى ، سواء المتقدمة النمو أو النامية .

ولنفس السبب استمرت أسعار السلع الأساسية الأولية في الانخفاض . وتزايد الضغط على موازين مدفوعات هذه البلدان ، أدخل كثير من البلدان النامية وكذلك عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا تدابير مباشرة وغير مباشرة لتخفيض الطلب على الواردات بما في ذلك الواردات الغذائية . ولقد تفاقت الحالة في عدد من البلدان النامية لاقتراحتها بمدفوعات خدمة دين ثقيلة سببها الى حد ما التحول المضطرب نحو الاقراض ذى الأجل الأقصر مع تدهور الوضع الاقتصادى العالمى . وبذلك بدأ الانكماش التراكمى للطلب على سلع التجارة الدولية ، ولم يتوقف حتى الآن .

وكان هناك بضع تطورات مؤاتية . ففي جهات كثيرة من العالم لم يتأثر انتاج الغذاء الى حد كبير بالانكماش العالمى . وبالنسبة للعالم ككل ، واكبت الزيادة المتواضعة في الناتج في أثناء عام ١٩٨٢ الزيادة في عدد السكان . ولقد استمر النمو دون توقف في أنشطة التكنولوجيا الرفيعة ، وخاصة تلك المتصلة بصناعات الخدمات . وانخفض معدل التضخم في البلدان الصناعية الكبرى ، وانخفض في بلدان قليلة منها بسرعة الى حد ما ، بانخفاض ضغوط التكلفة . وهبطت معدلات الفائدة الاسمية ، وخاصة للقروض ذات الأجل القصير من مستويات عام ١٩٨١ العالية التي لم يسبق لها مثيل .

وفي الشهور الأولى لعام ١٩٨٣ بدأت في الظهور بعض علامات الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ولقد أعربت حكومات البلدان الصناعية الكبرى عن نيتها أن تنفذ تدابير تحقق تحسنا في النمو الاقتصادى والتجارة العالمية . بيد أن الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ليس من المتوقع له أن يكون انتعاشا قويا على الأقل في المستقبل القريب . والمخاوف من عودة التضخم ومن استمرار العجز في الميزانيات في السنوات العديدة القادمة تقيد المسؤولين فى الحكومات عن تقرير السياسات والمسؤولين فى المؤسسات عن اتخاذ القرارات . وعلاوة على ذلك ، لم يقل الاضطراب الذى يؤثر على الأسواق النقدية والمالية الدولية الا قليلا ، ولا تزال المطالبات باتخاذ تدابير حمائية شديدة . وبالنسبة لكثير من البلدان النامية ، بلغت الاحتياطات الدولية مستويات منخفضة بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وليس من المحتمل أن تنتعش عائدات التصدير انتعاشا قويا في الشهور القادمة ، وبذلك يظل مستقبل باقى عام ١٩٨٣ قائما ( انظر الجدول أولا - ١ ) .

الجدول أولا - ١ - الانتاج العالمي ( أ ) : نسبة التغير السنوي ،  
حسب مجموعة البلدان ، ١٩٧٦-١٩٨٣

	١٩٨٣ (ج)	١٩٨٢ (ب)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٦ -
العالم	٢	٠.٢	١.٤	٣.٩	
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢	٠.٣-	١.٣	٣.٥	
البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا	٣.٥	٢.٦	٢.٢	٤.٣	
البلدان النامية	٢	٠.٧-	٠.٧	٥.٢	
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٢.٥	٠.٩	١.٦	٥.١	
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	١	٢.٦-	٠.٤-	٥.٢	
البلدان ذات الفائض	٠.٠	٧.٤-	٨.٣-	٣.٥	
بلدان اخرى	٠.٠	٠.١	٤.١	٦.٢	

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى المصادر الوطنية الرسمية والمصادر الدولية .

( أ ) الناتج المحلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد السوقي ؛ وصافي الناتج المادي للبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا .

( ب ) تقديرات مبدئية .

( ج ) تنبؤات للأمانة العامة تستند الى النماذج القطرية لمشروع لنسك (Link) وتنبؤات مؤسسية اخرى فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ؛ وأرقام خطة ١٩٨٣ فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ؛ وتنبؤات للأمانة العامة فيما يتعلق بالبلدان النامية .

والحالة الراهنة زكّرت البلدان بقوة كيف أصبحت اقتصاداتها أكثر ترابطاً إلى حد بعيد عن ذي قبل . فمن الواضح ان السياسات التقييدية في البلدان القوية كانت لها نتائج شاقّة على البلدان الضعيفة ؛ ومن المدهش كذلك ان هذا الاضعاف للبلدان الاقصر يمثل تهديداً لسلامة المؤسسات المالية التي تخدم الاقوياء ولا نتعاش الانتاج والتجارة العالميين . وليس من الجديد بالنسبة لكل بلد نام ان تقضي الظروف الخارجية تقريبا على اى مجال له للمناورة في السياسة الاقتصادية ؛ بيد انه من الجدير بالملاحظة ان كل بلد متقدم النمو ، صغر أو كبر ، مقيد أشد التقييد في اختيار سياساته الاقتصادية بالظروف الخارجية الراهنة . والانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى يمكن ان يتعرض لخطر شديد اذا ما حدث مزيد من التخفيض في صادراتها للبلدان النامية نتيجة لتقلص التدفقات المالية .

ومع وجود بلدان كثيرة مدمجة إلى حد كبير في الاقتصاد الدولي ، فان احتمالات انتعاش الاستثمار والنمو داخل كل بلد على حدة تتوقف إلى حد كبير على حدوث تحسن عام في اسواق العالم . وقد اقرت كبرى الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى بالحاجة إلى نوع من التنسيق في السياسات لتحقيق الانتعاش ؛ فليس هناك بلد ، ولا حتى اكبر البلدان ، يستطيع بمفرده ان يحقق التضخم الانتعاشي . ويحيط الآن قدر كبير من الشك بطبيعة الانتعاش غير المنسق . واذ لم يكن في الامكان ترجمة ذلك إلى نمو صحي ومتواصل ، فسينظر بصفة متزايدة إلى الاعتماد المتبادل الذي يربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة النمو على أنه عقبة للنمو وسبب للسعي إلى أنماط بديلة للتصنيع .

#### انخفاض النشاط الاقتصادي في البلدان النامية

بسبب التدهور المتواصل في الظروف الخارجية وزيادة الصعاب الداخلية ، كان الازاء الاقتصادي لمعظم البلدان النامية في عام ١٩٨٢ أسوأ من أدائها الضعيف المسجل في عام ١٩٨١ (٢) . فقد هبط الدخل الفردي في هذه المجموعة بما يقرب من ٣ في المائة . وكان النمو في الناتج الزراعي ضعيفا وغير كاف ، على اى حال ، لتعويض الانخفاض في النشاط الصناعي .

ويمثل الانخفاض الذي لم يسبق له مثيل في النشاط الصناعي انخفاضا في الطلب العالمي . ولقد ظل الطلب على الصادرات ضعيفا بصفة عامة ، وفي عدد كبير من البلدان هبط العائد من الصادرات هبوطا كبيرا . وفي بلدان عديدة عوقلت الجهود المتواصلة التي بذلت للسيطرة على التضخم وللتغلب على قيود الصرف الاجنبي المتزايدة اتخذت اجراء لحفز الطلب المحلي . كذلك لم يتخل المستثمرون في القطاع الخاص في البلدان النامية التي يلعبون فيها دورا هاما عن موقفهم الحريص بالفعل . ونتيجة لذلك ضعف الطلب الكلي ونزع الاستثمار إلى الانخفاض .

كما أن تقييدات العرض اسهمت ايضا في تقلص الانتاج المحلي . ومع تفاقم الصعوبات المتعلقة بالمدفوعات الخارجية ، اصححت المدخلات المستوردة نادرة . وعلى مدى عام ١٩٨٢ ، تغيرت شدة عطية التكييف تغيرا جذريا في العديد من هذه البلدان . وبما أن حالة من التقلص السريع في الاحتياطات الدولية والانخفاض في امكانية الحصول على الائتمانات قد أعقبت الضعف المتواصل في أرباح الواردات ، فقد اصبح حدوث المزيد من التباطؤ في الواردات أمرا لا مفر منه . ولقد كان على العديد من البلدان ان تتحول من التخفيض التدريجي ، المبرمج في العادة ، للمستوى المتوقع للواردات الى اجراء تخفيضات طارئة غالبا ما تتمثل في اتخاذ تدابير مخصصة لتقييد الواردات . ولأول مرة في السنوات العشرين الاخيرة ، انخفضت الواردات الحقيقية للبلدان النامية انخفاضا فعليا في عام ١٩٨٢ ، مما عزز التقلص في الطلب العالمي .

ولئن كانت البلدان النامية قد خفّضت وارداتها الحقيقية ، فقد واصلت زيادة صادراتها الحقيقية وان يكن بسرعة مخفضة . وهكذا فقد استمر بذل جهود التكييف الكبيرة جدا المضطلع بها من قبل البلدان النامية تستورد من الطاقة اكثر مما تصدر منذ النصف الاخير من السبعينات (٣) . الا ان هذه الجهود ، كما حدث في سنوات سابقة ، قد أحيطت الى حد كبير نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري ، ان تراجمت هـذـه المعدلات بنسبة ٣ في المائة تقريبا في سنة ١٩٨٢ وهي السنة الخامسة من سنوات الانخفاض المتتالية . ونتيجة لذلك لم يسجل الميزان التجاري ومن ثم العجز في الحساب الجاري أى تحسن يذكر خلال السنة .

وبالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان التي تعاني من العجز في الاغذية عموما ، اصبحت الحالة خطيرة بصورة خاصة . فكثيرا ما حال وضع المدفوعات الخارجية الحرج جدا دون حدوث اي زيادة ذات شأن في الواردات من الاغذية ، في حين يبدا ان المداخيل الراكدة أو المنخفضة للأسر قد أدت الى تفاقم مستويات التغذية في العديد من المناطق . وفي بلدان اخرى من البلدان النامية التي تستورد من الطاقة اكثر مما تصدر ، ظهرت مشاكل مماثلة ولا سيما فيما بين المجموعات الحضرية .

وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا كبيرا في البلدان النامية التي هي تستورد من الطاقة اكثر مما تصدر . وأدى ضعف الطلب في اسواق النفط الدولية الى حدوث انخفاض في حجم الصادرات والتي اجراء تخفيضات كبيرة في انتاج النفط . وقد تركزت هذه التخفيضات الى حد بعيد في البلدان ذات الفائض . وتراوحت التخفيضات في الانتاج في الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية بين ٢٠ و ٣٠ في المائة . ومع ذلك فقد سجلت أنشطة اقتصادية اخرى نموا كبيرا سواء في هذه البلدان أو في غيرها من البلدان التي تستورد من الطاقة اكثر مما تصدر .

وقد أدى ضعف سوق النفط الى حدوث انخفاض كبير في الطلب على الواردات وفي فوائض موازين المدفوعات في البلدان النامية التي تستورد من الطاقة اكثر مما تصدر . ولئن كان حجم واردات هذه البلدان قد زاد في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ بنحو ٢٠ في المائة والحجم كان راكدا تقريبا في عام ١٩٨٢ . ومن جهة ثانية ، انخفضت ايرادات التصدير انخفاضا مفاجئا . ونتيجة لذلك حدث تدهور واسع الانتشار في موازين الحسابات الجارية لهذه البلدان . وقد تحول فائض هذه المجموعة الذي بلغ نحو ٤ بليون دولار في عام ١٩٨١ الى عجز بسيط في عام ١٩٨٢ . وبالرغم من ان حالة الاحتياطي الدولي كانت لاتزال ملائمة جدا في اغلبيه هذه البلدان بحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، فان اتجاه السياسات قد تحول نحو اجراء المزيد من التخفيض في النفقات ولاسيما في بعض البلدان التي تعاني من عجز ضخم في الحساب الجاري .

ونتيجة لضعف حصائل التصدير وتزايد الحذر في الاسواق المالية الدولية ، اصبح ميزان المدفوعات في وضع صعب بالنسبة لمعظم البلدان النامية في عام ١٩٨٢ . وبالنسبة لعدة بلدان تعاني من دين خارجي ضخم ، اصبحت الحالة حرجية في النصف الثاني من السنة . وقد اخذت نسبة خدمة الديون - استهلاك الدين مضافا اليه دفعات الفائدة - كنصيب من الصادرات - تتزايد تدريجيا في هذه المجموعة من البلدان منذ عام ١٩٧٤ . وبالنسبة لنصف عدد اكر المدينين البالغ عددهم ١٥ مدينا (٤) ، بلغت هذه النسبة مستويات تصل الى ٤٠ في المائة او اكثر . وفي المدينين الاثنين الاكبرين وصلت هذه النسبة الى اكثر من ٦٠ في المائة . وبما ان جزءا كبيرا من هذا الدين كان على اساس شروط تجارية وبأجال استحقاق قصرت مدتها بصورة تدريجية وبمعدلات فائدة عائمة ارتفعت مستوياتها ، وبالنظر الى انه كان هناك بعض التجميع في الدفعات المسددة ، فقد زادت مدفوعات خدمة الديون في عام ١٩٨٢ زيادة سريعة . وفي الوقت نفسه ، بدأ منح الائتمانات الجديدة من المصارف التجارية في التباطؤ مما أدى الى حدوث تقليص خطير في السيولة في عدد من البلدان في نهاية النصف الثاني من السنة ، مما اسفر في بعض الحالات عن تأجيل دفع المبالغ الاصلية المقرضة . وقد اضطرت الاسواق المالية الدولية ونضبت بعض مصادر الائتمان التجاري . هذا وان تقلص السيولة الدولية المعلن عنه على نطاق واسع قد دفع البنوك الى التعجيل في محاولة تقييد تأثيرها بأوضاع البلدان النامية عموما . وقد أدى هذا الى تزايد الشكوك وتضخم المشكلة مما جعل اجراء المزيد من التخفيضات في النفقات امرا ضروريا في بعض البلدان .

وقد أدى ضعف الطلب المحلي ، فضلا عن السياسات التي بوشرت قبل عام ١٩٨٢ ، الى تخفيف حدة التضخم في معظم البلدان النامية . فقد انخفض معدل الزيادة في الاسعار الاستهلاكية انخفاضا كبيرا في ثلثي هذه البلدان . وفي عدة بلدان من هذه البلدان

انخفض المعدل الى النصف مقارنا بالسنة السابقة . ولكن الارتفاعات في الاسعار الاستهلاكية والزيادات المفاجئة في الاجور أدت الى تسارع التضخم بصورة ملحوظة في عام ١٩٨٢ فسي عدد من البلدان النامية التي تدور في حلقة مفرغة من عمليات تخفيض العملة . وبحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، كان هناك نحو ١٠ بلدان من البلدان النامية معظمها في امريكا اللاتينية وصل فيها معدل التضخم الى اكر من ٥٠ في المائة بكثير ؛ وفي نصف هذه البلدان كان معدل التضخم قريبا من ١٠٠ في المائة (٥) .

### الانتعاش المشوب بعدم التيقن

تم وقف الضعف في الطلب الكلي في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في اوائل عام ١٩٨٣ . وفي الولايات المتحدة بدأ عدد من المؤشرات يشير الى حدوث بعض الانتعاش . فقد تحسن المركز المالي للعديد من الشركات ، ونما عرض الائتمان المحلي نموا كبيرا جدا . وأدى تسهيل الشروط المالية الذي حدث مؤخرا الى ارتفاع كبير في الانفاق على بعض السلع المستديمة . وتزايد تشييد المباني السكنية وبهيمعات السيارات بمعدل سريع . الا ان النفقات الاستهلاكية ظلت ضعيفة على العموم بسبب ارتفاع معدل البطالة واتخذ موقف حذر من جانب الكسبة . وقد جعلت الامكانية الحقيقية للبطالة العديد من الناس يدخرون اكر مما يزيدون في الاستهلاك . كما ان الثقة في العمل التجارى لم تتحسن بعد بما فيه الكفاية . فلا يزال الاستثمار يتأثر تأثرا سلبيا بالموقف الحذر من العمل التجارى وبلاستغلال الناقص للقدرة الى درجة كبيرة . هذا وان الاستثمار الخاص المخطط لعام ١٩٨٣ هو ادنى من مستواه في عام ١٩٨٢ .

وفي وجه المستويات العالية للبطالة واستخدام القدرة استخداما ناقصا على نطاق واسع ، ساعدت حالات العجز المالي التي اشتدت في الآونة الاخيرة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في المحافظة على الطلب الكلي . الا ان معظم الحكومات كانت تتجه نحو تشديد السياسات المالية ، ومن المتوقع عموما ان تكون الاضافة الايجابية التي تحدثها حالات العجز في الميزانية عام ١٩٨٣ الى الطلب الكلي اضافة بسيطة . كما أن التوقعات لا تبعث على الامل فيما يتعلق بزيادة الصادرات . فضعف الطلب الكلي عموما والتقلص في العديد من البلدان النامية ولاسيما تلك التي تعاني من ضغوط عنيفة فيما يتعلق بموازن المدفوعات ، سيؤثران تأثرا معاكسا على صادرات البلدان الصناعية .

وبالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ككل ، لا يرجح ان يوفر الطلب حافزا كبيرا للنمو . وما لم يحصل تغيير كبير جدا في الثقة في مجال الاعمال ومواقف المستهلكين ، سيظل النمو في مجموع الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان دون نسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨٣ .



وتفسر عدم الثقة في القوة والاستقرار الاساسيين للاقتصادات الوطنية ، الى حـد بعيد ، حذر الاعمال والمستهلكين . وفي حين ان الاسعار والاجور قد ظلت تتقدم ببسطء اكبر في الاشهر الاخيرة ، فان المخاوف من ان يتفاقم التضخم من جديد قائمة الى حـد بعيد . وتؤكد ايضا المستويات المرتفعة من البطالة ، التي لا يرجح ان تنعكس عما قريب ، التشاؤم الاقتصادي . حتى وان حدث انتعاش معتدل في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، فان معدل البطالة قد يزداد بنسبة واحد في المائة او اكثر في العديد من البلدان الصناعية . ونتيجة لذلك تصبح البطالة موضع اهتمام اساسي ، ويرجح ان تظل مسألة سياسية واجتماعية واقتصادية دائمة حتى نهاية العقد على الاقل .

وتنعكس حالات عدم اليقين السائدة ، جزئيا ، في ارتفاع اسعار الفائدة الطويلة الاجل الحقيقية . وكما تشير الى ذلك " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم في الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ " ، فان الانتعاش في عام ١٩٨٢ توقف على حدوث هبوط مبكر وكبير في اسعار الفائدة . ولم يتحقق هذا في النصف الاول من عام ١٩٨٢ . وفي حين ان اسعار الفائدة القصيرة الاجل في الولايات المتحدة انخفضت انخفاضا كبيرا في النصف الثاني من السنة ، ظلت الاسعار الطويلة الاجل ، ولاسيما الاسعار الحقيقية ، مرتفعة ( انظر الجدول أولا - ٢ ) . ومرة اخرى يؤثر هذا تأثيرا هاما على الانتعاش .

وليس هناك تفسير قاطع للسبب الذي ظلت من اجله الاسعار الحقيقية مرتفعة بهذه الدرجة اثناء فترة كساد متطاوول . ومن بين العوامل التي تهدد ذات صلة بذلك نجد الآثار المستأخرة للسياسات النقدية التقييدية جدا التي انتهجتها الولايات المتحدة حتى الربع الثالث من عام ١٩٨٢ ، والجهود التي تبذلها الشركات لتحسين وضعها في مجال السيولة عن طريق تحويل الديون القصيرة الاجل الى ديون طويلة الاجل ، وحالات عدم اليقين السائدة في الاسواق المالية الدولية .

الجدول الأول - ٢  
أسعار الفائدة المطبقة لأجل الأسيوية والفلبيسة في  
الولايات المتحدة (١)  
(بالنسبة المئوية)

التاريخ	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩ - ١٩٧٥	١٩٧٤ - ١٩٧٠	١٩٦٩ - ١٩٦٥
كانون الثاني / كانون الأول - يونيو / كانون الأول / يناير - حزيران / يونيو	١٢ر٨	١٤ر٨	١٤ر٢	١١ر٩	٨ر٧	٧ر٧
	٧ر٥	٧ر١	٤ر٤	٢ر٤	١ر٣	١ر٨
						٢ر٥

المصدر: إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية الأمانة العامة للأمم المتحدة. بالاستناد إلى التقرير الاقتصادي للريفين\*  
(والشطن المصاحبة مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة ١٩٨٣).

(أ) توسل المصادر المتقدمة من إصدار سندات الشركات المطبقة لأجل من الفئة هـ لسوى. وقائدات هذه السندات متراصة السي  
حد بعيد مع طاقات السندات الدولية التي تصدرها بالولايات الشركات المطبقة والبركات الأوروبية.  
المصادر الاسمية لمدة بمعدل تغير محامل تنمية الترخيم في الناتج القومي الاجالي للولايات المتحدة. (ب)

غير أنه لعل ما يتسم بأهمية أكبر وأقل زوالاً ، هو القلق ازاء ما يعتبر تقدماً غير كاف في السيطرة على حالات العجز المالي المنتظرة . وعلى أساس السياسات الحالية للضريبة والانفاق ، ينتظر أن تزداد حالات العجز في الميزانيات في بعض البلدان الصناعية الرئيسية على مدى عدة سنوات قادمة ، حتى ولو رفع الانتعاش إيرادات الضرائب وخفض الانفاق على استحقاقات البطالة . وقد ارتفع انفاق الحكومة العام ، على مدى العقـد الماضي أو ما يقارب ذلك ، ارتفاعاً شديداً بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في معظم الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . ومن بين الأسباب التي تفسر التوسع في الانفاق في الماضي توسيع نظم الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، على افتراض استمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، الى جانب تزايد اعداد السنين . ولما تباطأ النمو الاقتصادي ، ازدادت بحدة حصة انفاق الحكومة في الناتج المحلي الاجمالي (٦) .

وما لم يدخل بعض التعديل على سياسات الميزانية ، ينتظر أن تزداد حالات العجز في الميزانية حتى وان سادت معدلات أعلى بكثير من استخدام القدرات . وبالإضافة الى الخوف من أن تصبح حالات العجز هذه ذات طابع نقدي وتؤدي الى إعادة اندلاع التضخم يبعث هذا على توقع أن يستمر الاقتراض العام يعتمد اعتماداً كبيراً على الادخار الخاص ، فيبقى أسعار الفائدة الطويلة الأجل مرتفعة . غير أن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة عامل من العوامل الكامنة وراء النشاط الاستثماري الضعيف ومن الواضح أنها تشكل عائقاً في سبيل الانتعاش المتواصل .

وهناك عاملان آخران يمان أيضاً ثقة المستثمرين على الصعيد العالمي هما : تقلبات أسعار الصرف وتزايد النزعة الحمائية . وتعوق أنشطة التصدير ، وخاصة الاستثمار الجديد في هذه الأنشطة ، التحركات غير المنتظرة والمتكررة في أسعار الصرف والتحركات الحمائية التي تتهرب بصورة متزايدة من القواعد التي درج على قبولها .

وتمت في مؤتمر قمة فرساي المنعقد في شهر حزيران / يونيه ١٩٨٢ الموافقة على تكثيف التعاون النقدي بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو الأكبر السبع . وكان الأمل معقوداً على أن تؤدي إقامة تعاون أوثق الى زيادة استقرار العملات . غير أنه ثبت أن تنفيذ هذا الاتفاق صعب المنال ، ولم تهدأ المخاوف من حدوث تقلبات غير متوقعة وكبيرة في أسعار الصرف . كما أن الضغوط الحمائية لم تخف . وأكدت التطورات في عام ١٩٨٢ حدوث مزيد من التآكل في قواعد اللعبة . ولم تؤثر الحماية على مجموعات جديدة من الأنشطة فقط ، بل اتخذت الحماية أيضاً أشكالاً جديدة . ولعل ما كان أهم من ذلك هو استمرار العديد من البلدان الصناعية على تحقيق توازن في التجارة الثنائية مع الشركاء الصناعيين الآخرين . وتنحو جميع هذه التحركات الى كبح التجارة الدولية وتعويق القرارات المتعلقة بالاستثمار . وهذه عراقيل أمام النمو والتعديـل الهيكلية . غير أنه لا يرجح ، نظراً لدلائل المستقبل المعاكسة في مجال البطالة ، أن تقل الضغوط الحمائية في المستقبل القريب .

## دلائل المستقبل الكالحة أمام البلدان النامية

على الرغم من احتمالات حصول انتعاش معتدل في البلدان الصناعية الرئيسية ، فان دلائل المستقبل للبلدان النامية كالحة . ويعمل عدد من القوى حالياً على تقييد النمو في البلدان النامية ، ذلك أن التحسن الطفيف في احتمالات المستقبل أمام الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو لا يعني وجود دلائل أفضل بكثير للمستقبل أمام البلدان النامية . وفي الواقع ، يبدو أنه ينتظر أن يطرأ مزيد من الهبوط في الناتج الفردي في عدد كبير من البلدان المنفردة في عام ١٩٨٣ وبالنسبة للمجموعة ككل .

وتشهد البلدان النامية ، في بداية عام ١٩٨٣ ، صعوبات خطيرة قد تعوق أية استجابة سريعة للانتعاش في البلدان الصناعية . ولا يرجح أن يتم في عام ١٩٨٣ التخلي عن سياسات تقييد الواردات والطلب الاجمالي التي تم وضعها في السنتين الماضيتين أو في السنوات الثلاث الماضية ، بما أن الظروف التي أدت الى اعتمادها ستظل في الاغلب تمس مواقف واضعي السياسات .

أما في الوقت الحاضر ، فقد حد الأثر المستمر للحالة الخارجية غير المواتية من مجال حركة واضعي السياسات . حتى وان تحولت بعض خصائص البيئة الخارجية الى خصائص أكثر ملاءمة ، فان التراث الموروث من فترة طويلة من التطورات الخارجية المعاكسة يشكل متزايد سيظل يقيد قدرة واضعي السياسات على تغيير اتجاه السياسات الى اتجاه أكثر توسعاً . أولاً ، لا يرجح أن تخف صعوبات ميزان المدفوعات - وخاصة بالنظر لحالة الديون . وبالإضافة الى ذلك ، فان وضع الاحتياطات متقلقل للغاية لدى عدد كبير من البلدان ، ويرجح أن تستخدم أية زيادة في إيرادات الصادرات لتحسين أوضاع السيولة بدلاً من أن تضاف الى الواردات .

وثانياً ، لن تزول في عام ١٩٨٣ مشاكل خدمة الديون التي عانى منها عدد من البلدان أثناء عام ١٩٨٢ بل انه في امكان الحلول المعتمدة في بعض الحالات أن تساهم في حدوث هذه المشكلة من جديد في السنتين المقبلتين ، بما أن عناصرها من مجموعة عناصر مساعدة بعض البلدان التي تشكل صعوبات في مجال خدمة الديون ، يشمل التجديد القصير الأجل ، للمبلغ الأصلي المستحق<sup>(٧)</sup> . وحتى وان ارتفعت حصيلة الصادرات بعض الشيء ، وهذا أمر ليس نتيجة محتومة ، فان نسب خدمة الديون في عدد من البلدان ستظل مرتفعة . وبالإضافة الى ذلك ، فقد أعربت المصارف بالفعل عن عدم استعدادها للاستمرار في مد البلدان النامية بالقروض بالمعدلات الماضية ، بحيث أنه يرجح أن تحدث تخفيضات اخرى في الاقراض . وفي حين أنه لن يكون أمام المصارف في بعض الحالات من بديل سوى تجديد الديون المستحقة بل وحتى تقديم قروض جديدة ، ستخفض معدلات نمو صافي الاقراض ولا شك وسوف تبحث المصارف كلما تسنى ذلك ، عن امكانيات الحد من ظهورها على مسرح الأحداث في البلدان النامية .

ثالثا ، فان تصرف الإيرادات الحكومية المرجح يضيق النطاق لسياسات الحكومة الحفازة . وتعتمد الإيرادات في معظم البلدان النامية اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية من خلال تعريفات الواردات والضرائب المفروضة على حصيلة وأرباح الصادرات . وحتى وان انتعشت حصيلة الصادرات ، لا ينتظر أن يكون التحسن قويا بما يكفي لعكس اتجاه حالات عجز الميزانيات الكبيرة المتكبدة في عام ١٩٨٢ . وينتظر أن تهبط من جديد إيرادات النفط في البلدان المصدرة للطاقة . وبالإضافة إلى ذلك ، ينتظر أن يواصل مستوردو الطاقة ومصدرو الطاقة ، الذين يعانون عجزا ، تخفيض وارداتهم سعيا إلى تحسين حالة دفعاتهم الخارجية وافساح المجال لخدمة ديونهم الخارجية . ومن ثم ، فانه قد يحدث مزيد من التآكل في الإيرادات الحكومية المتعلقة بالواردات .

ولا ينتظر فقط أن يكون الانتعاش في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو معتدلا جدا حسب معايير الماضي ، وانما يرجح أيضا أن يكون غير متزامنا . وفي حين توجد بالفعل دلائل في الولايات المتحدة تشير إلى أن الكساد قد خرج من الأزمة طس الرغم من وجود بعض المشاكل المتخلفة مثل حالات عجز الميزانيات المحتملة المرتفعة ، وأسعار الفائدة الطويلة الأجل المرتفعة المستعصية . إلا أن معظم البلدان الأوروبية لاتزال متورطة في تزايد البطالة وركود الإنتاج أو هبوطه . وعلى الرغم من أنه ينتظر أن يتحسن اقتصاد الولايات المتحدة تحسنا ملحوظا ، كما هو متوقع ، في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، إلا أن ذلك سيستغرق بعض الوقت قبل أن يكون للدوافع المنبثقة من ذلك البلد أثر على الاقتصادات الأوروبية . ويعني عدم التزامن هذا استمرار المضعف الاقتصادي الاجمالي بالنسبة للمراكز الصناعية الرئيسية مأخوذة ككل . وهكذا تضمحل القوة الدافعة التي يمكن أن يعطيها الانتعاش للبلدان النامية .

وبصرف النظر عن حالات التخلف المعتادة ، يوجد عنصر اضافي قد يؤثر بشكل غير مؤات على نقل دوافع النمو من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية يتمثل في الزيادة الواضحة في قوام عملية التحويل . وفي حين أن الطلب ، مثلا ، قد ينهض في المراكز الصناعية الرئيسية ، فان مستويات البطالة المرتفعة وأسعار الأغذية الدولية المنخفضة لا ترجح أن يعكس اتجاه التدابير الحمائية الأخيرة . وعليه ، فستظل البلدان النامية تصادف صعوبات في زيادة صادراتها في مجالات المنتجات الرئيسية مثل الأغذية ، والمنسوجات ، والملابس ، والأحذية ، والصلب ، والالكترونيات الاستهلاكية . وكما أشير إليه أعلاه ، فالأرجح أن يرغم تخفيض اقراض المصارف التجارية البلدان على تخفيض مستوى نمو وارداتها الفعلية أو تقييده ، بصرف النظر عما اذا كانت صادراتها تشهد بعض الانتعاش أو تبقى كاسدة .

وهناك عدد من المتغيرات الرئيسية الأخرى في البيئة الخارجية التي تمس البلدان النامية والتي لا يرجح أن تتحول إلى ما هو أحسن . فلا يمكن للبلدان النامية ،

مثلا ، أن تنتظر أي تحسين في مجال الحوالات التي يرسلها العمال . وقد لعبت حوالات العمال في بعض البلدان - مثل الهند وباكستان ومصر ويوغوسلافيا وتركيا - دورا هاما في الماضي بوصفها مصدرا اضافيا من مصادر القطع الاجنبي . وتدل البطالة المرتفعة بـل وحتى المتزايدة في البلدان الصناعية ، وزوال الازدهار الذي أدى اليه النفط في البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ( اوبيك ) على أنه من المرجح أن يزيد في عام ١٩٨٣ انخفاض هذه الحوالات ، التي بلغت أوجها في عام ١٩٨٠ . وما لم يحدث تحول ملحوظ في سياسات المتبرعين الرئيسيين ، ستظل مستويات المساعدة الانمائية الرسمية في أحسن الاحوال بدون تغيير ، ولا سيما بقيمتها الحقيقية ، بما أن حالات عجز الميزانية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو وحصيلة الصادرات الآخذة في الهبوط في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط ( اوبيك ) تمثل عوامل قد قدمت في كثير من الأحيان كحجج ضد زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية . وستؤثر زيادة التخفيض المرجح في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، بشكل خاص ، على البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا ، التي تركز حصيلة صادراتها تركيزا كبيرا على السلع الأساسية الأولية ، التي ينتظر أن تبقى اسعارها تقريبا على مستوياتها المنخفضة الحالية .

وحالة العدد الصغير من البلدان النامية التي تشهد نسبة مرتفعة من التضخم متقلقة بشكل خاص ، ودلائل مستقبلها مقيدة إلى حد بعيد . ومجال التحرك في السياسات الاقتصادية مقيد في هذه البلدان أكثر مما هو مقيد في البلدان النامية الأخرى ، بما أن اهتمامات واضعي السياسات ذات الأولوية العليا يجب أن تشمل تحقيق درجة أعلى من التوازن الداخلي . وفي حين لا يرجح أن تحل السياسات التقييدية وحدها هذه المشكلة ، سيتعين أن تشمل مجموعة السياسات بالضرورة ابقاء تدابير تقييد الطلب لفترة ممتدة من الزمن .

وقد تتحسن دلائل مستقبل البلدان المستوردة للطاقة شيئا ما خلال السنة . ومن شأن انخفاض متوسط أسعار الفائدة ، وضعت أسعار النفط ، وزيادة أسعار السلع الأساسية الأولية زيادة متواضعة أن تخفف بعض الشيء من مشاكل موازين المدفوعات . وبالإضافة إلى ذلك ، ينتظر أن تظهر حالات عجز الحسابات الجارية هبوطا ملحوظا فيما يتعلق بـحصيلة الصادرات ، الأمر الذي من شأنه أن يهيئ الاطار لتحسين استحقاق هذه البلدان للحصول على ائتمانات . غير أنه يرجح أن تطغى العوامل المذكورة أعلاه على هذه العناصر الأقل تشاؤما نوعا ما في رأي واضعي السياسات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتفاقات التي تم التوصل اليها مع صندوق النقد الدولي والمصارف الخاصة ، أثناء عام ١٩٨٢ وفي أوائل عام ١٩٨٣ ، تدعو إلى اتخاذ تدابير تعديل حاسمة ؛ ومن ثم فإنه على البلدان التي تشهد صعوبات جدية في المدفوعات ، إذا ما أريد تمكينها من

مواصلة السحب من اعتمادات من هذه المصادر، ان تبين احراز تقدم تجاه الوفاء بأهداف التعديل المحددة في هذه الاتفاقات . و خلاصة القول ، ينتظر أن يكون معدل النمو لعام ١٩٨٣ ، بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة ، أعلى بقدر معقول اجمالاً مما كان عليه في عام ١٩٨٢ . غير أن نمو المجموعة سيتخلف بشكل كبير عما كان مشهوداً في الماضي .

وبالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة التي كانت مستوردة كبيرة لرأس المال ، فإن دلائل المستقبل القصير الأجل لا تبشر بالخير . وهناك امكانية واضحة لأن يزداد الاداء الاقتصادي لهذه البلدان تدهوراً ، وذلك أساساً بسبب هبوط اسعار النفط وايرادات الصادرات . وكما هو الحال في عدد من البلدان المستوردة للطاقة ، فقد يتعيّن ابقاء سياسات التعديل الانكماشية ، ولاسيما في البلدان ذات النسب المرتفعة لخدمة الديون ، بل وحتى تكثيف هذه السياسات .

وحتى البلدان التي لديها فائض في رأس المال اعتمدت سياسات أكثر حذراً الى حد بعيد على اثر هبوط فوائضها المالية هبوطاً ملموساً . ونتيجة لذلك ، كفت البلدان المصدرة للطاقة كمجموعة عن أن تكون قطب النمو في الاقتصاد العالمي . وفي حين أن هذا قد أثر على صادرات طائفة كبيرة من البلدان ، كانت للتخفيض لدى مصدري الطاقة آثار ضارة بشكل خاص على مجموعة البلدان النامية الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية التي أصبحت تعتمد عليها بصورة متزايدة بوصفها أسواقاً لصادراتها من السلع المصنعة ولعقود الخدمة .

ومجمل القول ان دلائل المستقبل القصير الأجل أمام معظم البلدان النامية كالحق . ويرجح أن يكون النصف الأول من هذا العقد فترة ركود بدلا من أن يكون فترة تنمية . أما فيما يتعلق بالنصف الثاني من العقد ، فما زالت هناك عدة شكوك . ويتعلق الشك الرئيسي بالاستثمار الذي لا يرجح ، في الظروف الحالية ، أن يرتفع بما يكفي لاجداث تعجيل كبير في معدلات النمو . وعلى الرغم من أن معدلات النمو قد تتحسن نوعاً ما ، بالنظر لمواقف السياسات الدولية الحالية ، لا يرجح الى حد بعيد جداً أن تقترب البلدان النامية من النسبة المستهدفة للنمو التي تبلغ ٧ في المائة المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث قبل نهاية الثمانينات .

## التكيف في البلدان النامية : مرحلة جديدة

ما برحت شدة الاضطرابات الخارجية واستمرارها منذ أواخر السبعينات يؤثران بشكل متزايد على السياسات التي تتبعها البلدان النامية في معالجة حالات عدم التوازن الخارجية المتزايدة التي تواجهها . وفي أعقاب اضطرابات منتصف السبعينات ، احتوت سياسات التكيف التي اتبعتها البلدان النامية على عنصر تقييد للطلب لابطاء زيادات الواردات . ومع ذلك ، هياً توافر الموارد المالية الخارجية فرصة كافية لمعظم البلدان لمد فترة التكيف على عدد من السنوات وللتأكيد على التعديلات المتعلقة بالعرض في خليط السياسات الذي اعتمده لخفض مقادير العجز الكبيرة في حسابها الجاري . وطي ذلك شجع بشكل نشط التوسع في الصادرات والاستثمارات في قطاعات مختارة مثل الطاقة والزراعة . وكانت هذه السياسات مبنية على أمل أن النقص في إيرادات المصدر سوف يثبت انه مؤقت وأن أسواق المصدر سوف تظل مفتوحة . أما في الحالة الراهنة فان الظروف تختلف كثيراً . فمع توقع مستقبل كئيب للمصدر ومع الانخفاض الشديد في توفر التدفقات المالية والتغير في نوعيتها ، تميل جهود التكيف الى التركيز على تقييد الطلب والاستيراد . وفي عدد كبير من البلدان ، انخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية ، مؤثرة على الانتاج الصناعي الحالي وفرص النمو في الأجل المتوسط .

### التكيف في البلدان المستوردة للطاقة

في السنوات القليلة الماضية عانت البلدان المستوردة للطاقة من سلسلة من الاضطرابات الخارجية الشديدة التي تسببت في تدهور كبير ومتواصل في معدلات التبادل التجاري فيها وفي ضغوط حادة تستهدف خفض الواردات . ويقدر تدهور معدلات التبادل التجاري فسي هذه المجموعة من البلدان في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا ، فسي نفس الوقت الذي لا يتوقع فيه سوى انعاش بسيط في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ . وكانت الاضطرابات التي سببت تدهور معدلات التبادل التجاري هي زيادة أسعار المصنوعات المستوردة ( ١٩٧٨ - ١٩٨٥ ) والزيادة الكبيرة في أسعار النفط ( ١٩٧٩ - ١٩٨١ ) ، والا انخفاض الكبير في أسعار السلع الأولية الذي بدأ قرب نهاية عام ١٩٧٩ بالنسبة للمشروبات الاستوائية وأصبح ظاهرة عامة قبيل نهاية عام ١٩٨٥ . وبالإضافة الى ذلك تأثرت البلدان التي كانت تقوم بالاقتراض من أسواق رأس المال الدولية تأثراً سلباً بالزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة . وارتفع متوسط أسعار الفائدة الذي كانت تدفعه البلدان المستوردة للطاقة من ٧ في المائة في ١٩٧٩ - ١٩٨٥ الى ما يقرب من ١٠ في المائة في ١٩٨١ - ١٩٨٢ . وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ وصلت فوائد الاستثمار على الديون ذات السعر المطلق المستحقة للمصارف الى مستوى لم يسبق له مثيل هو ١٧ في المائة . وأخيراً أصبحت أسواق الائتمان



الدولية أكثر تضييقاً باطراد مع ازدياد وضوح الأثر السبيء للانكاس الاقتصادى على الحسابات الخارجية للبلدان النامية .

وبدأت بعض البلدان فى اتخاذ تدابير لمواجهة هذه التطورات الخارجية ابتداءً من عام ١٩٧٩ . ومنذ ذلك الحين تحولت مواقف عدد متزايد من البلدان فيما يتعلق بالسياسات بشكل متزايد الى التقييد . وفى خلال عام ١٩٨٢ كثفت الجهود الرامية لخفض مقادير العجز فى التجارة : يقدر الانخفاض فى حجم الواردات بنسبة ٣ فى المائة ، فى الوقت الذى زاد فيه حجم الصادرات بنسبة قد تبلغ ٣ فى المائة . وبالنسبة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ككل ، زاد حجم الواردات بمعدل سنوى متوسط يبلغ حوالى ٣ فى المائة ؛ ومن الناحية الأخرى زاد حجم الصادرات بمعدل يبلغ ٨ فى المائة تقريباً . وكما يتضح من الجدول أولاً - ٣ ، فإنه لو كانت الأسعار التجارية قد بقيت ثابتة عند مستوياتها فى عام ١٩٧٧ ، لسكان العجز التجارى لهذه البلدان قد اختلف جميعه تقريباً قبل عام ١٩٨٢ (٨) . وتوضح هذه الحسابات الجهود التى ما فتئت تبذلها البلدان النامية المستوردة للطاقة لتصحيح حالات عدم التوازن الخارجية المتعلقة بها . وكان الثمن هو انخفاض كبير فى معدلات نموها حتى عام ١٩٨٠ وتناقص نصيب الفرد من الناتج فى عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . وبالرغم من جهود التكيف الجذولة ، سجلت موازينها التجارية وموازن حساباتها التجارية مجتمعة مقادير كبيرة من العجز . ولم تظهر مقادير العجز هذه أى ميل للانخفاض الا فى عام ١٩٨٢ .

الجدول أولاً ٣- البلدان النامية المستوردة الصافية للمطابقة :  
الموازن التجارية بالقيم الحقيقية والاسمية ،  
ومعدلات نمو الناتج والدخل الحقيقيين ،

١٩٧٧ - ١٩٨٢

( الموازن التجارية ببلايين الدولارات ، ومعدلات النمو بالنسب المئوية )

(أ)	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧
						المصادر ، تسليم ظهر المركب ( فوب ) ( بأسعار ١٩٧٧ ) الثابتة )
	١٤٧٧٧	١٤٥٠٤	١٣٢٧٧	١٢١١٧	١١٣٠٠	١٠٢٠٠
						الواردات ، السعر مشتملا على التكلفة والتأمين والشحن ( سيف ) ( بأسعار ١٩٧٧ ) الثابتة )
	١٤٩٧٨	١٥٨٠٤	١٥٠٠٣	١٤٨٠٢	١٤٠٠٦	١٣٠٠٣
						الميزان التجاري الحقيقي ( بأسعار ١٩٧٧ ) الثابتة )
	٢١١٠	١٣٠٠ -	١٧٠٦ -	٢٦٠٥ -	٢٧٠٦ -	
						الميزان التجاري بالدولارات الحالية -
	٦١١٩ -	٧٦٠٤ -	٧٤٠٩ -	٥٣٠٤ -	٣٩٠٠ -	٢٨٠٤ -
						معدل النمو النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ب)
	١٠١ -	٠٦ -	٢١٢	١٠٣	٢٠٦	٣٠٣
	(-١٠٧)	(-١٠٤)	(٠٤)	(٠٦)	(١٠٤)	(٤١)

المصدر : إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى نشرة الاحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ،  
والصادر الدولية الأخرى .

( أ ) تقديرات أولية .

( ب ) الأرقام الموضوعة بين قوسين تشير الى معدلات النمو للنصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي معدلة طبقا للتغيرات الحاصلة في معدلات التبادل التجاري .  
وكلتا مجموعتي معدلات النمو معبرا عنها بأسعار ١٩٧٧ وأسعار الصرف فيها .

وقد مالت مجموعة السياسات المعتمدة لتحقيق التسوية المطلوبة في ميزان المدفوعات ميلا شديدا نحو تقييد الطلب والحد من الواردات بأية وسيلة متاحة (٩) . والنظر الى الحالة الخارجية السيئة وجدت البلدان أن المجال المتاح لها لتنشيط الاستثمار لهدية عملية منظمة لاستبدال الواردات أو لزيادة الصادرات يتضاءل باطراد . وبالرغم من أن الجهود الرامية الى تشجيع الصادرات قد استمرت - وأنتجت في بعض البلدان معدلات نمو في حجم الصادرات تفوق كثيرا الزيادة في التجارة العالمية - فقد منع مستقبل التجارة العالمية الطيد بالغيوم والحاجة الى تحقيق تكيف خارجي سريع نسبيا الاعتماد بشدة على هذه السياسات . ومن ثم لم يكن أمام معظم البلدان خيار الا محاولة ضغط الواردات بأسرع ما يمكن . ولتحقيق هذا الغرض استعملت البلدان المختلفة مجموعة من التدابير بما فيها زيادة التعريفات الجمركية وتخفيض قيمة العملة وفرض القيود الاستثنائية على الواردات مزوجة بنسب مختلفة . وقد تأثرت بصفة خاصة واردات المعدلات الانتاجية التي يمكن ضغطها دون التأثير على الانتاج الحالي . ولا يمكن أن يترتب على انخفاض معدلات الاستثمار والواردات من السلع الاستثمارية الا نتائج سيئة بالنسبة لغرض النمو المتوسط الأجل . وعلاوة على ذلك فان ما تتسم به القيود المفروضة على الواردات وللمعالجة حالات عدم التوازن الخارجية ، من عدم تخطيط قد يكون له في النهاية آثار غير متوقعة على تخصيص الموارد .

وتتناقض سياسات التكيف خلال التدهور الاقتصادي العالمي الجاري تناقضا بينا مع السياسات التي اتبعت في مواجهة الانتكاس الاقتصادي الذي ساد منتصف السبعينات . وخلال الفترة الاولى ، سلكت تدفقات رأس المال مسلكا معاكسا لاتجاه الدورة الاقتصادية واستطاعت البلدان النامية المحافظة على النمو حتى في مواجهة التقصص المفاجئ في الطلب الاجمالي فسي الاقتصادات المتقدمة النمو . وبالرغم من أن معدلات النمو قد انخفضت الى حد ما الا أن هذا الانخفاض كان أقل كثيرا عنه في البلدان الصناعية . ولم يحتفظ بنفس المستوى من الاستثمار العام والخاص فحسب بل انه قد زيد زيادة كبيرة في بعض المجالات الهامة مثل الطاقة والانتاج للتصدير . وأمكن تلافى قيود الواردات الاستثنائية بصفة عامة واعتمدت معظم البلدان على سياسات تشجيع التصدير لتصحيح التضخم المؤقت في مقادير العجز في حسابها الجاري . وبينما كان الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو راكدا من الناحية الحقيقية في فسترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ارتفع هذا الناتج في البلدان النامية المستوردة للطاقة بنسبة ٥٤ في المائة سنويا .

وقد أمكن تحقيق هذا الانجاز نتيجة لوجود ظروف ملائمة فيما يتعلق بتدفقات رأس المال الخارجي . وزادت المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط زيادة كبيرة من حيث القيمة الحقيقية ، مما ساعد البلدان المنخفضة الدخل على اجتياز الأزمة بسلامة . ولم تجد البلدان التي اعتمدتها المصارف الدولية

ذات أهلية للائتمان صعوبة في الحصول على قروض ضخمة متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لاستعمالها في تمويل مقادير العجز في حساباتها الجارية . وكان كلا عاطي العرض والطلب ملائما حينئذ للبلدان النامية المقترضة . وعلاوة على ذلك كانت أسعار الفائدة الاسمية على هذه القروض تقل كثيرا عنها في السنوات الاخيرة . فمن ناحية كانت لدى المصارف الدولية كمية كبيرة متوفرة من الاموال المخصصة للاقراض ، والناشئة أساسا من ايداع جزأ كبير من فوائد الحساب الجاري للبلدان المصدرة للنفط . ومن الناحية الاخرى كان التوقع العام هو أن الانعكاس الاقتصادي سيكون مؤقتا وان الطلب والاسعار بالنسبة للسلع المصدرة بواسطة البلدان المقترضة سيتعززان سريعا . وعلى ذلك كانت أسعار الفائدة الحقيقية فيما يتعلق بالاسعار المتوقعة لصادرات المقترضين منخفضة جدا بل وربما سالبة . وفيما عدا بلدان قليلة كانت مستويات المديونية الخارجية منخفضة نسبيا ، وحتى تلك البلدان التي كانت نسسب خدمة الدين الى الصادرات مرتفعة نسبيا فيها كانت في مركز ملائم للاستفادة من الانتماش الحاصل في البلدان المتقدمة النمو . وعلى ذلك سارت عطية اعادة الاستيعاب بسهولة . وفي السنتين التاليتين للانعكاس زادت صادرات البلدان المستوردة للنفط بسرعة وانخفض العجز الاجمالي لحسابها الجاري انخفاضا كبيرا .

وقد كانت الظروف الخارجية وما زالت أكثر سوءا الى حد كبير خلال الانعكاس الجاري . ففي المقام الاول كانت وما زالت الضغوط الخارجية التي يتعين على البلدان النامية امتصاصها أكثر شدة واستدامة . وهناك ثقة أقل في النمو المستقبلي ليرادات التصدير وبالتالي في القدرة على خدمة الدين . وثانيا ، ما فتئت أسعار الفائدة مرتفعة . وثالثا ، ما برحت الاتجاهات في تدفقات رأس المال الدولية موازية للدورة الاقتصادية بشكل متزايد . وبين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨١ انخفضت تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية والمخفضة قيمتها بما يتفق مع أسعار الواردات بنسبة حوالي ١٥ في المائة ؛ وبالرغم من أن المعلومات مازالت سطحية جدا فليس هناك ما يشير الى أن هذه الاتجاهات قد انعكست بأي شكل محسوس في عام ١٩٨٢ . وما فتئت الحكومات في البلدان الصناعية الكبرى تهذل الجهود لخفض مقادير العجز الكبيرة والمتزايدة في الميزانية ، كما تأثرت مخصصات المساعدة الانمائية الرسمية في عدة بلدان بدرجة كبيرة . وتعرضت البلدان النامية المصدرة للنفط بدورها ، وهي التي شاهدت العديد منها فوائد حسابها الجاري تتحول الى مقادير عجز كبيرة ، الى ضغوط قاسية للابقاء على برامج المساعدة الكبيرة فعلا التي تقدمها .

وفيما يتعلق بالتدفقات الواردة من أسواق رأس المال الخاصة ، أدى خفض التدفقات في مجال الاقراض المتوسط الأجل من جانب المصارف والحاجة الى اللجوء بشكل متزايد الى التمويل القصير الأمد ، الى التفاقم التدريجي لحالات السيولة النقدية . وقد سببت هذه التطورات بالاقتران مع انخفاض إيرادات التصدير ، في زيادات سريعة جدا لنسب خدمة الدين . وفي بعض من أكثر البلدان استدامة وصلت الحالة مرحلة التأزم في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ (١٠) .

### البلدان المصدرة للطاقة

وطى النقيض من البلدان المستوردة للطاقة ، حيث كانت عطية التكيف الانكماشية جارية من عدة سنوات ، كان على مصدري الطاقة أن يواجهوا الحاجة لتنفيذ تغيير فجائي في السياسة عندما تحولت الهيئة الخارجية الى الأسوأ في خلال عام ١٩٨١ . واعتمادا على ازدياد إيرادات تصدير النفط ، التي سببتها أساسا زيادات الأسعار في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، ارتفعت الواردات ارتفاعا كبيرا جدا خلال معظم عام ١٩٨١ . وكما يتبين من المناقشة التفصيلية الواردة في الفصول التالية ، احتفظ بالمستوى المرتفع كثيرا لاسعار النفط السائدة منذ عام ١٩٧٩ في مقابل انعكاس اقتصادي عالمي يزداد تفاقما عن طريق تخفيضات كبيرة في الانتاج . وتركز معظم الانخفاض في البلدان المتميزة لغايات رأس المال ( انظر الجدول أولا - ٤ ) .

الجدول أولاً - ٤ البلدان النامية التي تصدر من الطاقة  
أكثر مما تستورد : معدلات التغير في  
حجم الانتاج من النفط وفي متوسط  
أسعاره ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢  
(بالنسبة المئوية)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
١٢ر٤ -	١٣ر٤ -	١٠ر١ -	٣ر١	انتاج النفط
٢٠ر١ -	١٨ر٩ -	١٤ر٧ -	٢ر١	البلدان المتميزة بفائض رأس المال
١ر٢ -	٣ر٩ -	٠ر٤ -	٥ر٣	مصدرو الطاقة زو والعجز في الميزانية
٤ر٨ -	١١ر٥	٦ر٥٨	٤٤ر١	متوسط أسعار النفط

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة  
للأمم المتحدة استنادا الى Oil and Gas Journal ؛ وزارة الطاقة بالولايات المتحدة ،  
• Petroleum Intelligence Weekly و Weekly Petroleum Status Report

وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ كان فقد الانتاج الناشئ عن الصراع الايراني - العراقي يشكل جزءا كبيرا من الانخفاض في الانتاج الكلي . وفي عام ١٩٨٢ كان معظم الانخفاض ناتجا من الخفض المتعمد في انتاج المملكة العربية السعودية من النفط .

وفيما يتعلق بمصدرى الطاقة ذوى العجز في الميزانية ، اختلفت مواقف البلدان المختلفة . فاتبعت البلدان الأعضاء في منظمة للبلدان المصدرة للنفط بصفة عامة سياسات متفق عليها جماعيا لخفض الانتاج ، بينما زاد مصدرى النفط الآخرون الانتاج بصفة عامة ، بكميات كبيرة جدا في بعض الحالات . ومال الانتاج الاجمالي لهذه البلدان من النفط الى النقصان ، ولكن بكمية تقل كثيرا عنها في البلدان المتميزة بفاوض رأس المال (١١) .

وحتى عام ١٩٨١ غطت الزيادة الكبيرة جدا في الأسعار على أثر تقلص الطلب . ومع ذلك فابتداءً من الربع الأول من عام ١٩٨١ بدأت الأسعار في الانخفاض ، وعزز انخفاض الأسعار انخفاض حجم الصادرات . وهكذا سرعان ما أصبح واضحا بشكل متزايد أن التوقعات السابقة بزيادات سريعة في إيرادات التصدير لن تتحقق .

وكانت البلدان المتميزة بفاوض رأس المال في موقف يسمح لها بامتصاص انخفاض كبير في إيرادات التصدير دون تكبد مقادير عجز في الحساب الجارى ، وعلى كل حال كان في استطاعتها الاستعانة بمخزونها الكبير من الاحتياطيات الدولية المتراكمة والاستثمارات الأجنبية . ولم يكن الحال كذلك بالنسبة لمصدرى الطاقة ذوى العجز في الميزانية . ففيما عدا سنوات قليلة استثنائية ارتفع فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا (١٩٧٤ و ١٩٨٠) ، كانت هذه البلدان بالاستمرار مستوردة لرأس المال . وفي الحقيقة دأبت بعض هذه البلدان على أساس فرصها التصديرية الملائمة على الاقتراض بكثرة من المصارف الدولية . وعند ما لم تزد الصادرات طبقا للتوقعات السابقة ، وجدت أكثر البلدان استدانة في هذه المجموعة نفسها بالتدريج غير قادرة على الحصول على قروض متوسطة الأجل ، وزادت نسبة ديونها المستحقة للسداد خلال عام زيادة كبيرة جدا . وبانخفاض إيرادات تصدير النفط وبقاء أسعار القائدة على القروض المصرفية عالية وجد عدد من هذه البلدان نفسها مهددة بعدم القدرة على خدمة ديونها في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ .

وكانت بلدان أخرى في داخل المجموعة في وضع مالي خارجي أكثر ملاءمة . ونظرا لأنها لم تقترض كثيرا من المصارف قبل نشوء الأزمة كانت نسب خدمة ديونها ما زالت منخفضة جدا . ومع ذلك فنظرا لضعف الآمال المرتقبة بالنسبة لسوق النفط فقد تأثرت

أيضا بالخفض الجارى في القروض المقدمة للبلدان النامية من المصارف الدولية . وكتيجة لذلك لم يستطع معظم مصدري الطاقة ذوى العجز في الميزانية تلافي اتخاان اجراءات شديدة لايقاف العجز المتزايد في الحساب الجارى . وكانت النتيجة تدهور فجائي شديد في الأداة الاقتصادية . وكما هو مبين في الجدول أولا - ه بدأ معدل زيادة واردات مصدري الطاقة ذوى العجز في الميزانية في الابطاء بدرجة ملحوظة في منتصف عام ١٩٨١ . وبزيادة الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات بدأ انخفاض شديد في الواردات (١٢) . وحتى البلدان المتميزة بفائض رأس المال اتبعت سياسات استيراد أكثر حرصا في خلال عام ١٩٨٢ .

ويبين الانقلاب المذاجى الكبير في معدلات نمو الواردات تغير السياسات الذى فرضته ضغوط ميزان المدفوعات المتزايدة بسرعة على مصدري الطاقة ذوى العجز في الميزانية . وقد اتبع هؤلاء المصدرون بشكل متزايد ابتداء من حوالي منتصف عام ١٩٨١ سياسات عديدة التى كانت قد بدأتها في وقت سابق البلدان المستوردة للطاقة . وبالرغم من أن بعض البلدان واصلت اتباع سياسات توسعية نسبيا حتى وقت متقدم من عام ١٩٨٢ ، لم يكن أمام معظم البلدان خيار سوى تنفيذ انقلاب هائل في السياسات عندما أخذت إيراداتها من التصدير تتضاءل بشكل متزايد نتيجة للانتكاس ، واختفت فرص الانتعاش السريع ، وأصبحت أسواق رأس المال الدولية تتسم بالندرة .



الجدول أولاً - ٥ البلدان النامية المصدرة الصافية للطاقة :  
معدلات التغير في قيمة الواردات ،  
١٩٨٠ - ١٩٨٢  
(النسبة المئوية للتغير في ربع السنة عن  
الربع الذي يقابله في السنة السابقة)

البلدان المصدرة ذات العجز (ب)	البلدان ذات الفائض في رأس المال (أ)	
٢٨٩	٦٠٥	١٩٨٠ - الربع الأول
٤٣٦	٤٤٨	الربع الثاني
٤٣٢	٣٣٨	الربع الثالث
٣٣٧	٤٣	الربع الرابع
٢٤٥	١٥٤	١٩٨١ - الربع الأول
٢٠٧	٣٢٣	الربع الثاني
١٠٨	١٦٠	الربع الثالث
١٤٦	٢٧٧	الربع الرابع
٤٨	١٣٩	١٩٨٢ - الربع الأول
٥٣ -	١٠٠	الربع الثاني
١٤٥ -	-	الربع الثالث

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة  
للأمم المتحدة ، استناداً الى : صندوق النقد الدولي للاحصاءات المالية الدولية .

(أ) باستثناء بروني .

(ب) باستثناء أنغولا والكونغو .

وقد جرى تخفيض خطط انمائية طموحة وتوقف العمل في مشاريع جديدة ، واعتمدت سياسات مالية ونقدية انكماشية بوجه عام . وبينما اختلفت توقيت الأزمة من بلد الى آخر ، تأثرت عمليا جميع البلدان ، لا سيما تلك البلدان ذات العدد الكبير من السكان ( مثلا ، المكسيك ، ونيجيريا ، وفي الآونة الأخيرة اندونيسيا ) . ونتيجة لذلك ، ربما تكون الواردات الحقيقية للمجموعة ككل قد هبطت ، خلال عام ١٩٨٣ ، بمقداره في المائة ، بعد ان ارتفعت في عام ١٩٨١ بما يزيد عن ٢٠ في المائة . وخلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ تمكنت هذه المجموعة من البلدان ، في المتوسط ، من تحقيق معدلات نمومي اجمالي الناتج المحلي تتراوح من ٤ الى ٥ في المائة ؛ وتشير ارقام ١٩٨٢ الأولية الى أن الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان قد ظل راكدا .

### التكيف الاضافي : الأخطار القادمة

ان عددا كبيرا من البلدان النامية ، كما نوقش أعلاه ، ليست لديها ، في ظل هذه الظروف ، الا خيار الاستمرار في سياسات التكيف أو في بعض الحالات ، تكيف هذه السياسات القائمة بالفعل . ويعني هذا اما المزيد من خفض مستويات الاستيراد أو المحافظة عليها بمستوياتها الحالية المنخفضة . والمسألة المطروحة هي هل يمكن السماح باستمرار هذه الحالة طويلا ، وهل ستكفي هذه السياسات لتغلب البلدان ذات العجز المرتفع في حساباتها الجارية ، على مشاكل ميزان المدفوعات ؟

وقد أدى هبوط الواردات في عام ١٩٨٢ الى نتائج خطيرة على النمو ومستويات المعيشة التي تأثرت على نحو معاكس . فضلا عن ذلك ، رغم التدهور الحاد في اجمالي الناتج والواردات ، فان عددا كبيرا من البلدان النامية لم تكن قادرة على تحاشي الأحوال الخطيرة لميزان المدفوعات . وقد لجأت الى سحب الاحتياطيات التي وصلت الى مستويات متدنية الى حد الخطورة ، ولجأت الى القروض الطارئة من المصادر الرسمية الخاصة ، والى ارجاء دفع الديون التي ازف استحقاقها . بيد انه بدأ في اذار/مارس ١٩٨٣ ان في الامكان معالجة الموقف ، نظرا لأن أكبر المدينين قد تفاوضوا فعلا على برنامج مالي مع صندوق النقد الدولي ومع الدائنين المهمين . ومع ذلك يظل المستقبل قامضا ومحفوفا بالصعوبات .

على ان هناك عدة بلدان نامية تواجه مشاكل مدفوعات حادة ، ولم تتفاوض بعد بشأن برنامج مالي مع دائئنها . وهذه هي في الغالب البلدان النامية المتوسطة الحجم ذات الدخل المنخفض والبلدان التي لا يتسع حجم دينها الخاص الى حد يعرض موقف

المصارف التجارية للخطر . ويمكن التخفيف من مشاكل مدفوعاتها ، على نحو كبير ، من خلال إعادة التفاوض على الدين الرسمي . وحتى في هذه الحالة ، من غير المحتمل ان تتمكن هذه البلدان من تحاشي المزيد من التخفيض الاضافي في وارداتها . وستؤدي قلة أسعار النفط الى وضع مزيد من الضغوط على الحالة المالية لعدد من البلدان المصدرة للطاقة التي سيتعين عليها القيام ببعض المواءمة العالية وربما المزيد من التكيف . ومع ذلك ، ما لم تهبط أسعار النفط الى حد أقل جدا من الحد الذي وضع في آذار/مارس ١٩٨٣ ، فليس من المحتمل ان تسبب هذه الأسعار زعزعة كبيرة للأسواق المالية الدولية . وفي الواقع ، بينما سيؤدي انخفاض أسعار النفط الى زيادة الضغط المالي على العديد من البلدان المصدرة للطاقة ، فان هذا الضغط سيخمد الى حد ما في البلدان المستوردة للطاقة .

ورغم ذلك فان الصورة الشاملة تبعت على القلق . فتباطؤ الواردات سيستمر في ابقاء الناتج والدخل منخفضين . ويمكن أن يصبح هبوط مستويات المعيشة للسنة الثانية أو الثالثة وحتى الرابعة لدى بعض البلدان ، حقيقة واقعة . وتحت هذه الضغوط قد يتزعزع البناء الاجتماعي والسياسي في عدد من البلدان ، مصحوبا بنتائج يصعب التنبؤ بها . وما زال خطر وقوع أزمة مالية جديدة ماثلا . وقد أخذ التخفيض في العديد من البلدان يصل بسرعة الى الحد الأقصى الذي يمكن تحمله من الضغوط الاجتماعية والسياسية . ولذا ، في حالة عدم حدوث انعاش حاسم لحصيلة الصادرات ، يستبعد ان تتمكن هذه البلدان من تحسين ميزانها التجاري وتضييق الفجوة المالية الخارجية التي تتعرض لها - وقد تصبح الحالة خطيرة لاسيما لدى البلدان ذات النسبة العالية لخدمة الديون . وقد أدت المفاوضات الأخيرة لمساعدة البلدان التي تواجه مشاكل خدمة ديون حادة ، في الغالب ، الى ارجاء الدفع ، أملا في تحسن الصادرات في المستقبل . وفي هذه الاثناء ، تستمر الديون القائمة في الزيادة ، حتى في تلك البلدان التي هبط مقدار العجز في حسابها الجاري (١٣) . ونتيجة لذلك ، اذا لم تنعش الصادرات انتعاشا قويا ، فان التزامات خدمة الديون قد تتجاوز المقدرة المالية على الدفع . وقد يصبح عدم الدفع من جانب بعض البلدان أمرا لا مفر منه ، كما قد يؤدي ذلك مرة أخرى الى هز النظام المالي بعد ان اضعفته تطورات عام ١٩٨٢ .

## احتياجات الانتعاش الثابت

ان المهمة التي تواجه راسمي السياسة ليست فقط كيفية استحداث قدر من الانتعاش وهو أمر بدأ يحدث بالفعل بل كيف يترجح الانتعاش الى نمو اقتصادي ثابت وقوى . وسيفشل أى انتعاش ضعيف في القضاء على البطالة الواسعة المدى التي تؤثر الآن في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وكذلك في أن يعيد الى البلدان النامية امكانية ادراك سرعة تنمية أكثر تكافؤاً مع تلك المتوخاة في الاستراتيجية الانمائية الدولية . وسيصبح الانتعاش الثابت مضموناً فقط حينما تأتي أحوال موثية لبعث الاستثمارات الثابتة بقوة . والسؤال المركزي هو كيفية التوفيق بين السياسات التي ستعزز الانتعاش خلال بضعة الاشهر القادمة ، وتمهيد الطريق امام بعث الاستثمار والنمو في السنوات الآتية مباشرة .

وفي عالم مترابط على نحو متزايد ، لا يمكن ، مع ذلك للسياسات الداخلية ، أن تكون فعالة الا في اطار بيئة خارجية موثية . ومع ذلك لا يمكن أن يحدث الانتعاش العالمي ، دون بعث النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الرئيسية حتى هذه البلدان ليس بمقدورها أن تعمل منفردة ، فهناك حاجة الى انسجام في السياسات المؤثرة في الحساب الجاري وتدفق رؤوس الاموال . وفي الكثير من البلدان النامية ، سيؤدي التخفيف من الضغوط في مجال النظام النقدي والمالي الدولي الى استعادة هذه البلدان لشيء من مجال التحرك في السياسة الداخلية ، وفي جميع البلدان ، يعتبر تحسن البيئة التجارية شرطاً للانتعاش القوى . وعلى نحو عام ، فإن زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان هي مطلب مشترك لبعث الاقتصاد العالمي على نحو ثابت .

## بعث الاستثمار في البلدان النامية

ليس هنالك مكان تكون فيه البيئة الخارجية أكثر أهمية منها في المناطق النامية فقد دعم التحسن التدريجي للبيئة الخارجية في الستينات والسبعينات الجهود التي بذلها الكثير من البلدان النامية لزيادة الادخار والاستثمار دعماً حاسماً . وقد زاد معدل الاستثمار وارتفع النمو الكلي على نحو كبير حتى نهاية السبعينات تقريباً . وخلال عقدين ، واصل النمو في الناتج وفي التجارة ، عملياً ، تقدمه جنباً الى جنب مع الزيادة في الاستثمار الثابت وتدفقات رأس المال . لذا كانت نسبة الاستثمار في أكثر البلدان النامية حتى نهاية السبعينات أعلى بكثير من أوائل الستينات ، كما تغير

الهيكل الاقتصادي على نحو كبير . فضلا عن ذلك ، يتيح ازدياد نسبة الاستثمار بعض المرونة في تخصيص الموارد وفي التكيف الهيكلي الذي تقضي به الحاجة . وتم على وجه الخصوص ، وضع مزيد من الطاقة الانتاجية في مجالات مثل الطاقة والاعذية وأنشطة التصدير في مكانها .

وقد تغيرت الحالة في الكثير من البلدان النامية في نهاية السبعينات وفي بلدان نامية أخرى في مطلع الثمانينات . وفي أعقاب التغير المفاجئ جدا في البيئة الاقتصادية الدولية في عام ١٩٧٩ ، بدأ النمو في الاستثمار الثابت في الهبوط . وفي بداية الامر بدأت نسبة الاستثمار في التقلص في البلدان النامية المستوردة للطاقة في الغالب . بيد أن عددا كبيرا من البلدان النامية المستوردة للطاقة أخذت في عام ١٩٨٢ تعيد النظر في خطط الاستثمار بغية تخفيضها . وكان التحول في هذه الاتجاهات حاسما . ولم يؤثر ركود الاستثمار فقط على توقعات النمو في الامد القصير ، على نحو خطير ، بل انه حال أيضا دون تغير الهيكل التكنولوجي تغيرا أسرع .

ومع أن بذل البلدان النامية جهودا اضافية لزيادة الادخار ، والتماس مشاريع استثمار سليمة ، ودعم الابتكار التكنولوجي ، يمكن أن تقوم بدورها ، فإن انعكاس اتجاه البيئة المالية والتجارية الدولية هو أمر حيوي لانعاش الاستثمار بصورة حاسمة . وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك . الأول ان البلدان النامية تستورد أكثر آلاتها ومعدات الإنتاج ، فيما لم تتحسن قدرتها على الاستيراد تحسنا كبيرا ، فإن الاستثمار سيظل مضغوطا بشدة ، وثانيا ، ان نسبة الادخار في هذه البلدان تتوقف جزئيا على أداء التصدير ، وبما كان الصادرات المتزايدة ان تؤدي الى زيادة كبيرة في الموارد المالية المتاحة لاغراض الاستثمار . وثالثا ، ان تحسين البيئة الدولية يزيد من الثقة ، ويمكن رسمي السياسة من اعتماد سياسات أكثر جرأة ، ويفتح طرقا جديدة للاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالتجارة .

### زيادة الاستثمار في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

في أغلب البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، ما زال نشاط الاستثمار أيضا مضغوطا بسبب الخوف من اختلال التوازن الخارجي المتعاطم فضلا عن الخوف من الضغط على الاسواق الداخلية للسلع الاستهلاكية . وينطبق هذا بصورة خاصة في حالة بلدان أوروبا الشرقية الأصغر مساحة والاكثر انفتاحا ، التي قيدت مرونة سياستها على نحو محسوس بسبب عبء خدمة الديون ، واضطراب الاسواق المالية الدولية والتردى المستمر في معدلات تبادلها التجاري . وحتى الآن لم تتمكن هذه البلدان

من تنفيذ السياسات المتوخاة في خططها الاجتماعية - الاقتصادية الحالية ذات  
الاجل المتوسط للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وحتى تخف هذه الضغوط فسوف لا يتحقق  
تحسن يذكر في عكس الاختناقات الهيكلية الاساسية أو في تعجيل نمو انتاجية العوامل .  
وسيسهم الانتعاش القوي في الاسواق الدولية - لا سيما الطلب على  
الواردات في أوروبا الغربية - وتخفيف حدة التوتر في الاسواق المالية اسهاما كبيرا  
في امكانيات نمو هذه البلدان (١٤) . بيد أن التحسن في الاداء الاقتصادي قد  
تضمن أيضا بعدا اقليميا : وسيؤدي برنامج منسق للانتعاش الاقتصادي يستند على  
التخصص والمشتريات المضمونة من الوقود الأساسي والمواد الخام من داخل مجموعة  
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تخفيف حدة عدد آخر من الضغوط التي  
تعمل في الوقت الحاضر على اضعاف استثمار واحتمالات نمو بطيء .

### دعم الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

من الأسباب ، وكذلك الظواهر الرئيسية للتدهور الحاصل منذ أوائل السبعينيات في أداء النمو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ذلك الانخفاض المزدى طراً على نمو الاستثمار في رأس المال الثابت . وفي ظل الظروف الراهنة ، التي تتسم بنقص استخدام الطاقة في معظم فروع الصناعة ، وارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل والشكوك التي تحيط بمنفعة الانتعاش ، فإنه يوجد ، بصفة عامة ، حافز ضئيل على الاستثمار في ميدان ايجاد طاقة جديدة غير أنه يصح القول بأن التغيير الذي طرأ خلال الأشهر الأخيرة في الدفع الأساسي للسياسة النقدية في الولايات المتحدة لا بد أن يؤدي بممارسة ضغط لتقليل أسعار الفائدة ، إلى الارتفاع الدوري للطلب ، وبخاصة بالنسبة للسلع المتينة ولا بد أن يؤدي أيضاً إلى تخفيف الضغوط المالية على المؤسسات مما سيؤدي إلى تعزيز الثقة ببعض الشئ ؛ ولا بد أن يتيح للبلدان الشريكة مجالاً أوسع للانطلاق من جديد وبخاصة من خلال السياسة النقدية . ومع ذلك ، فإن واضعي السياسات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مترددون عموماً في انتهاج سياسات توسعية أكثر قوة وما يحول دون ذلك خوفاً من أنه لربما تؤثر هذه السياسات تأثيراً ضاراً بتوقعات الأعمال التجارية فيما يتعلق بالاحتمالات المتوسطة الأجل ، مما قد يدفع إلى مزيد من التردد في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار في الوقت الحاضر . غير أنه بدون انتهاج سياسات أكثر قوة ستفقد عملية الانتعاش قوتها ، ولن تكون مستويات الطلب كافية لدفع الطاقة الإنتاجية الراهنة إلى درجة الاستخدام الكامل ، وسيظل الحافز على دخول ميدان الاستثمار الجديدة ضعيفاً .

إن العنصر الاقتصادي الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل ، أي العنصر الذي يؤدي إلى تعقيد الصلة بين الاستثمار وسياسات تنظيم الطلب في الوقت الحاضر يتشمل في الخوف من حدوث تفجر جديد للتضخم . لذلك أن توقع تصاعد التضخم من شأنه أن يشي عسناً اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار لأن هذا التوقع يزيد من الشكوك حول عائدات الاستثمار المستقبلية ، فتصاعد التضخم لا يؤدي فقط إلى تغيير الإيرادات المتوقعة من مختلف أنواع الاستثمار في رأس المال الثابت والاستثمار المالي على السواء . بل ينظر إليه أيضاً على أنه من المرجح أن يؤدي إلى عكس السياسات المتعلقة بتنظيم الطلب ، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي وإلى تخفيض الأرباح .

وبالنظر إلى النقص واسع النطاق في استخدام الموارد الإنتاجية في الوقت الحاضر ، فإنه يوجد احتمال ضئيل على ما يبدو ، بأن يتولد عن سياسات تنظيم الطلب التوسعي ضغوط على الطلب تكون كافية للتعجيل بشكل ملحوظ بحركة صعود الأسعار

والأجور السائدة . ومن المؤكد أنه ، كلما تقدمت عملية الانتعاش ، أصبح من المرجح حدوث زيادة في الأسعار . ومن المستصوب أحداثها . ووجه خاص لا بد أن تستعيد الأسعار في معظم الأسواق الدولية للسلع الأساسية بعض الخسائر التي تكبدتها في السنوات الأخيرة . وإلى حد كبير كان مرد انخفاض سرعة التضخم في البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي خلال السنتين الأخيرتين ، ناتجا عن انخفاض في أسعار السلع الأساسية العالمية ، وهو اتجاه كان له أثر كبير على التخفيض الذي أجبرت عليه غالبية البلدان النامية وعلى أزمت خدمة الديون التي هددت النظام المالي الدولي وعلى الرغم من أن أي انتعاش سيمحو بعض ما تشهده البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي من تقدم ظاهر في ميدان ضبطها كبح جماح التضخم إلا أنه يوجد احتياج شديد لهذا الانتعاش الاقتصادي في مجال أسعار السلع الأساسية .

ولدى النظر في خطورة تفجر جديد للتضخم خلال السنوات القليلة المقبلة ، نجد أن المسألة الهامة ليست هي الاتجاه السائد في ميدان أسعار السلع الأساسية وإنما هو حجم تسويات الأجور وسلوك المؤسسات في ميدان تحديد الأسعار . فقد شهدت سرعة الزيادة في الأجور الاسمية هبوطا كبيرا في معظم البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي خلال السنة الماضية أو نحو ذلك ، والآن لا تعتبر هذه الزيادة بأسرع ما كانت عليه في عقد الستينات . وقد اخذ عدد من الحكومات بتدابير عامة أو جزئية من شأنها فرض قيد على أحداث زيادات كبيرة في المستقبل القريب بيد أن هذه الخطوات مؤقتة . وعلاوة على ذلك ، فإن عددا كبيرا جدا من المؤسسات التي لا تتعرض لمنافسة شديدة في ميدان الأسعار من جانب المنتجين الآخرين المحليين أو الأجانب ، من المرجح أن تحاول تحسين قدرتها على جني الأرباح وسيولتها النقدية عن طريق رفع الأسعار كلما تحسنت الظروف التجارية . ومن ثم فلا تزال هناك حاجة إلى وضع مجموعة من التدابير تكون أكمل وأبقى لجعل عملية تحديد الأسعار من جانب المؤسسات وعملية تسوية الأجور خاضعتين للمزيد من الضبط والتقييد الخارجيين . وإن الاستخدام السطرد والواقعي لطائفة من التدابير ، تتراوح بين العمل على اثبات احتكارات القلعة عن زيادة الأسعار إلى ممارسة الرقابة المباشرة ، من شأنه أن يقلل من احتمال أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي إلى تصاعد جديد للتضخم . وستكون الفائدة من ذلك كبيرة . فهي ستتيح لصانعي السياسة مجالا أكبر وستتيح إمكانية تحقيق معدلات أكبر لاستخدام الطاقة ومعدلات أكبر من العمالة وتحسين فرص الاستثمار والنمو في المدى المتوسط . بل إن زيادة معدل الاستثمار سوف يسهم في حد ذاته في أحداث تخفيض كبير في التضخم . أي أنه بزيادة معدل إنتاجية العمل ، سوف يؤدي زيادة الاستثمار إلى الحد من سرعة خطوات تكاليف الأجور بواقع وحدة الناتج .



ومن شأن التدابير التي تتخذ لتخفيف التضخم في التكاليف وللمتمكين من أحداث نمو أشد قوة في مجال الطلب أن تشجع إلى حد كبير على اتخاذ القرارات الاستثمارية . ومع ذلك فإن ما يوجد حالياً من أسعار فائدة مرتفعة في ميدان الاستثمار طويل الأجل والخوف من استثمارها إلى أجل غير مسمى يحولان أيضاً دون الاستثمار . وفي حين أن الأسعار المرتفعة حالياً تعود جزئياً إلى الآثار الباقية لسياسة نقدية تقييدية ، فهي تكشف أيضاً عن احتمال زيادة حالات عجز الميزانية حتى بعد تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومن شأن استمرار حالات العجز الكبيرة هذه في الميزانيات داخل فترة تتسم بمعدلات مرتفعة من النشاط الاقتصادي من شأنه أن يستوعب نتيجة الاقتراض من الجمهور العام مقادير كبيرة من المدخرات الخاصة ، وذلك يؤدي إلى الحد من الموارد المتاحة لتمويل الاستثمار الانتاجي وإلى المحافظة على الضغط المتصاعد على أسعار الفائدة . ويعتبر تكيف السياسات المتعلقة بالميزنة بهدف إزالة احتمالات حالات العجز المستمر والكبير والمتأصل خلال السنوات القادمة شرطاً آخر من شروط الانتعاش القوي في مجال الاستثمار . وفي حين أن المخاوف من حدوث انتعاش في تضخم التكاليف واستمرار حالات عجز الميزانية يؤديان إلى تعقيد مهمة صانعي السياسات ، إلا أنه لا يمكن الاحتجاج بها للاجتماع عن انتهاج تلك السياسات . فسيظل الاستثمار بطيئاً باستمرار ضعيف الانتعاش ويلزم اتخاذ تدابير حفازة في وقت مبكر بخاصة في البلدان المتقدمة النمو التي خفت فيها وطأة التضخم والضغط من أجل زيادة الأجر . ومن الممكن توزيع الحوافز النقدية بسرعة . بيد أن التغييرات التي تطرأ على السياسات ، وبخاصة السياسة النقدية ، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى ضغوط على سعر الصرف ، إلا إذا جرى توحيد توقيت هذه التدابير بشكل أو آخر بين البلدان وأصبح لدى الوكلاء الاقتصاديين تفسير مماثل عريض القاعدة للأسباب الكامنة وراء تغيير هذه السياسات . وهذا مما يعزز الحاجة إلى تنسيق السياسات على الصعيد الدولي . ويوفر اجتماع القمة الذي سيعقد في وليامزبيرغ ، فرجينيا ، خلال شهر ايار/مايو من هذا العام فرصة جديدة للتقدم في هذا الميدان .

ويمكن أن تؤدي التدابير المتعلقة بالسياسات التي تغير الاحتمالات بدرجاة كبيرة للغاية . إذ ليس الانتعاش الضعيف الاحتمال المعقول الوحيد بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو بذات الاقتصاد السوقي . إذ يمكن ، في ظل ظروف معينة ، الاستمرار بخطى النمو بدرجاة كبيرة والمحافظة على ذلك . وتشمل هذه الظروف ضغوط عملية تحديد الأسعار ، وجعل تسويات الأجر متمشية مع الزيادة في الانتاجية ، واحراز تقدم في رقابة تدريجية على حالات العجز الضريبي المتوقعة ، وانتهاج سياسات يمكن التنبؤ

بها بدرجة أكبر وتنسيقها على نحو أفضل بين البلدان الصناعية الرئيسية . ومن شأن هذه السياسات أن تؤدي إلى زيادة الحد من توقع التضخم وإلى انعاش الاستثمار . ومن شأن الانعاش القوي في ميدان النمو وزيادة الثقة أن يحدثا أثرا تراكميا هاما على الاستثمار ، لاسيما وأن البطء طويل الأمد لم يؤد إلى وقف خلق فرص الابتكار المتولدة عن التطورات العلمية أو التكنولوجية . وعلاوة على ذلك ، فإننا ما كبح جماح النمو الحائقة فبإمكان التجارة الدولية أن تستجمع قوتها هي الأخرى . وحيث أن كل عامل من هذه العوامل يعزز الآخر ، فإنه لربما بقيت حركة الصعود الناشئة التي ما بعد منتصف عقد الثمانينات (١٥) .

### تخفيف القيود المالية الدولية

إذا ما أريد للبلدان النامية أن تدخل قريبا في حركة الانعاش وإذا ما أريد للانعاش العالمي أن يستمر وأن يكون قويا ، فإنه يلزم اتخاذ المزيد من التدابير التي الصعيد المالي الدولي . ذلك أن التخفيف المستمر في البلدان النامية ، التي تستوعب ربع الواردات العالمية ، لا يؤدي إلا إلى إعاقة الانعاش العالمي . ويمكن في الوقت الحاضر تخفيف القيود الصارمة للغاية المفروضة على الواردات ، وهي قيود يضطر كثير من البلدان إلى ممارستها بغية تلبية التزامات أخرى عاجلة ، مثل التزامات الدفع وذلك عن طريق إدخال تحسين على حالة السيولة قصيرة الأجل . ومن شأن مد أجل استحقاق الدين الخارجي لعدد من البلدان النامية أن يفعل أيضا الكثير ليجعل القطع الأجنبي متاحا لشراء الواردات . أما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ، فإن عكس اتجاه المساعدة الانمائية الرسمية يعتبر أمرا هرجا بالنسبة لدعم قدرتها على الاستيراد .

ويلزم تحسين حالة السيولة لتمكين البلدان النامية من تذليل الصعوبات التي تعترضها في مجال مدفوعاتها قصيرة الأجل وسيكون للسياسة النقدية الأقل تقييدا التي تتبعها الولايات المتحدة بعض الأثر الإيجابي على إجمالي السيولة الدولية ، وسيؤدي الأثر إذا ما حدثت حذوها بلدان احتياطي العملات الأخرى . ومع ذلك ، يبدو أن نتائج هذا التحسين على حالة السيولة في عدد كبير من البلدان ستكون ضعيفة ، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب . وما سيكون له أثر عظمي مباشر إلى حد كبير القيام بكنس بالتخصيص من حقوق السحب الخاصة . وقد وافقت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في شباط/فبراير على النظر في هذه المسألة في اجتماعها القادم المقرر عقده في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وإذا ما اتخذ صندوق النقد الدولي أي اجراء مبكر لتخصيص

اعتماد كبير من حقوق السحب الخاصة ، فسيؤدي ذلك الى تعزيز حالة الاحتياطي فسي  
البلدان النامية بدرجة كبيرة وذلك على وجه الدقة في وقت هي في أمس الحاجة اليه .

وستؤدي القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة المؤقتة بشأن زيادة الحصص  
في حالة التصديق عليها ، والقرارات التي اتخذتها البلدان المشتركة في الترتيبات  
العامه للاقتراض ، الى تحسين الحالة المالية لصندوق النقد الدولي . وان اتاحة موارد  
اضافية للمتمكين من اجراء عمليات تسويات منظمة في مجال المدفوعات الخارجية لا تقتصر  
أهميتها على البلدان فرادى وانما تكفل أيضا ضمانا ضد أى خلل في النظام العالمي  
يند أنه ينبغي أيضا استخدام الموارد بشكل كامل بقدر الامكان للتخفيف من درجة  
التخفيض التي أجبرت البلدان عليها نتيجة للكساد العالمي . وانا ما أريد أن تزيد  
البلدان من استخدام هذه الموارد ، فانه ينبغي ، على أقل تقدير عدم تخفيض حدود  
الاقتراض الحالية المعبر عنها في شكل حصص متعددة بالنسبة لاية تسهيلات استثنائية  
من الصندوق . وعلاوة على ذلك ، فانه يلزم اعادة تقييم مدى ملائمة المخصصات خلال  
فترات الكساد العالمي بالنسبة للشروط التي تحكم استخدام موارد الصندوق (١٦) .

ومن المطلوب كذلك احداث زيادة كبيرة في تدفقات النقد الرسمية الأخرى . وقد  
قدم البنك الدولي مؤخرا برنامجا للاسراع بالصرف خلال السنتين القادمتين ، وللزيادة  
في الاقتراض لاغراض التكيف الهيكلي ، ولاءضا مزيد من المرونة للبلدان في استخدام  
بعض القروض المخصصة للمشاريع . وستساعد هذه الخطوات البلدان النامية في التغلب  
على المشاكل الراهنة . ومع ذلك ، وحيث أن هذا سيحقق عن طريق الاستخدام العكس  
للموارد المتاحة خلال برنامج الاقتراض الحالي للبنك ، فهناك حاجة الى زيادة  
الموارد لجعل القروض تصل الى المستويات المقررة للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

وفي حين أن الانتعاش العالمي سيحقق الكثير نحو تخفيف حدة المشاكل  
الراهنة المتعلقة بخدمات الديون في البلدان النامية ، فان من المرجح أن تستمر بعض  
الصعوبات الحالية . ويفضل مساعدة صندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية  
وبعض البلدان المتقدمة النمو ، تمكنت بعض البلدان النامية من تذليل مشكلة خدمات  
الديون التي تواجهها مباشرة . بيد أن فوائد العمليات الانقاذية التي تتم القيام  
بها حتى الآن ربما تبين أنها مؤقتة ما لم يتخذ أيضا مزيد من التدابير الدائمة .  
فالأزمة التي تعرض لها عدد من البلدان في الأشهر الأخيرة لا تعود فقط الى الكساد  
الساحل وطويل الأجل على غير المعتاد ، وانما تعود أيضا الى ما اتسم به الديون  
الخارجية من طابع قصير الأمد بصورة متزايدة . وقد وفرت اعادة جدولة الديون الأخيرة  
اغاثة مباشرة الا أنها لم تغير من هيكل الدين . واستجابة لهذه الاغاثة اقتصر  
عدد وسائل أكثر منهجية لتحويل الديون (١٧) . وأهم ما تميزت به معظم هذه

الاقتراحات هو البحث عن وسيلة لتحويل الدين قصير الأجل للبلدان التي تعاني صعوبات مؤقتة خطيرة في مجال خدمة الديون الى دين طويل الأجل . غير أن هذه الاقتراحات تختلف من حيث الطريقة التي ينبغي أن يتم بها اقتسام العبء بين الدائنين والمدينين . ومن شأن اتخاذ تدابير على غرار الوسائل المقترحة أن يؤدي الى تجنب عودة الأزمات الأخيرة الناشئة عن خدمة الديون ، وهي أزمات يمكن أن تحدث من جديد اذا زادت تأخر الانتعاش في مجال إيرادات صادرات البلدان المدينة تأخيرا خطيرا أو اصابه الضعف الشديد وبالإضافة الى تعزيز الثقة في النظام المالي الدولي ، فان من شأن هذه التدابير أن تعزز أيضا من الانتعاش عن طريق تخفيف حدة التخفيض الذي كان على هذه البلدان الأخذ به .

ومن وجهة النظر الأطول أجلا ، فانه يلزم تمديد أجل الاستحقاق ، ليس فقط بالنسبة للدين القائم ، بل أيضا بالنسبة للتدفقات المالية الجديدة . وقد استرعى النظر في الدراسة الاقتصادية العالمية ١٩٨١ - ١٩٨٢ الى ما تفرضه المدفوعات من ضغوط وقيود متزايدة نابعة من تقصير متوسط أجل الاستحقاق بالنسبة للتدفقات المالية الدولية . وأشار أيضا أنه يوجد احتمال واضح بأن يتقلص صافي التدفق النقدي من القروض الدولية المقدمة من القطاع الخاص لأن المصارف التجارية أصبحت تشعر بقلق متزايد ازاء اشتراكها في هذا المجال بدرجة متزايدة . لذلك منح الأهمية التوسع في استخدام القنوات القائمة للتمويل طويل الأجل ، وعلى وجه الخصوص المؤسسات المالية متعددة الأطراف ، والبحث عن طرائق مالية جديدة (١٨) .

ولقد أدت التطورات الأخيرة الى التأثير بشكل خاص على الغالبية العظمى من البلدان المنخفضة الدخل . ان أن خمس سنوات متتالية من تدهور شروط التبادل التجاري حدد من قدرة هذه البلدان على الاستيراد بدرجة كبيرة وترتب على ذلك أيضا انخفاضات واسعة النطاق في نصيب الفرد من الدخل ، وخاصة منذ ١٩٨٠ . وحيث أن المساعدة الانمائية الرسمية تشكل عنصرا كبيرا للغاية من عناصر التدفقات المالية لهذه البلدان ، فان تقلص هذه المساعدة أدى الى نتائج سلبية جدا بالنسبة لمستويات المعيشة والبرامج الانمائية الجارية . وعلى أقل تقدير ينبغي في المساعدة الانمائية الرسمية ، ولا سيما المعونة الغذائية ، أن تزيد في الحال الى مستويات تضمن عدم حدوث مزيد من التردى في ميدان الفقر وسوء التغذية . ومن شأن استئناف النمو مبكرا في البلدان المنخفضة الدخل أن تساعد أيضا الى حد كبير زيادة في الموارد المقدمة الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية وكذلك نوافذ القروض التسهيلية لدى المصارف الانمائية الاقليمية . وفي هذا الاطار ، ينبغي ايلا اهتمام خاص لتنفيذ عنصر التدابير العاجلة من برنامج العمل الأساسي الجديد لمعد الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (١٩) .

## الحاجة الى تحسين بيئة التجارة

يمثل تحسين بيئة التجارة أحد المكونات الأساسية في أى برنامج لضمان النهوض القومي والمعتمد على الذات . وقد أوضح سجل فترة ما بعد الحرب أن النمو الاقتصادي العالمي القوي والطويل الأجل يسير يدا بيد مع التحرير التدريجي للتجارة . والحجج المؤيدة للنظام التجارى المفتوح هي الآن بمثل ما كانت عليه من القوة في أواخر الأربعينات ؛ فالاقتصاد العالمي الآن أكثر ترابطا من حيث التجارة والتدفقات المالية على السواء ، كما أن مشاكل التجارة والمالية الدولية متشابكة الآن بطريقة لا تقبل فكاكا . وقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات حاسمة للبدء في ازالة الحواجز التجارية التي اقيمت على مدى عدد من السنين .

ان عدم اتخاذ اجراءات في هذا الصدد قد يتسبب في تخلف التجارة العالمية عن التوسع في الانتاج . فالتجارة الآن في عدد متزايد من المنتجات مقيدة بقيود كمية واذالم ترفع هذه القيود ، فانها ستعرق سير التصدير في بلدان جميع مناطق الاقتصاد العالمي الرئيسية . وكما اشير عدة مرات في هذه الدراسة الاستقصائية ، كان اتجاه السياسات التجارية منذ أواخر السبعينات هو الحد بصورة متزايدة من التوسع في الواردات عن طريق فرض مجموعة متنوعة من القيود الكمية على التجارة ، تؤثر في كثير من الأحيان على صادرات بلدان بذاتها ، وهو أمر يعتقد أنه يهدد الانتاج والعمالة في قطاعات بعينها ( ٢٠ ) . وقد اشرت هذه التدابير على التجارة فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية وعلى وارداتها من بعض البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا .

ويعتبر انتعاش ايرادات التصدير أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية . فالمعدلات المتواضعة للنمو المتوقع في الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو لا توحي بأن ايرادات التصدير ستتحسن تحسنا كبيرا خلال سنة ١٩٨٣ أو سنة ١٩٨٤ . والحواجز التجارية الاضافية التي اقيمت في السنوات الأخيرة هي سبب آخر لمثل هذا التوقع حيث انها ضاعفت من معوقات انتقال النمو بين البلدان . ولكن نظرا لتزايد درجة ترابط الاقتصاد العالمي ، فقد يصبح استمرار الركود في البلدان النامية عائقا خطيرا لعملية الانتعاش . وعلاوة على ذلك ، لن تتبدد المخاوف المتولدة عن الأزمة المالية للبلدان المثقلة أكثر من غيرها بالديون . كما أن مشاكل خدمة الدين الممتدة في البلدان النامية سوف تضع ضغوطا اضافية على النظام المالي الدولي . لذلك فمما يمثل أهمية خاصة لهذه المجموعة من البلدان ان تتوسع صادراتها بمعدلات أسرع بدرجة ملحوظة من معدلات الانتاج في المراكز الصناعية الرئيسية . ومما يساعد ذلك ، ان يتم رفع التدابير الحمائية التي ادخلت في السنوات الأخيرة . والحق ان هناك شككا فيما اذا كان النمو العالمي المستمر ممكنا في اطار

بيئة التجارة الحالية . ومن المتوقع ، على نطاق واسع ، ان الانتعاش في البلدان الصناعية في المدى القصير سيعتمد على ما ينفقه المستهلك ، خصوصا على السلع المعمرة . وعلاوة على ذلك ، تتفق معظم التوقعات على التنبؤ بمعدلات معتدلة للتوسع في الناتج الاجمالي . وفي هذه الظروف ، من المرجح أن تظل البطالة بمستوياتها المرتفعة الحالية أو تزيد . ويوحى الضعف النسبي للطلب الكلي والضغط الممارسة للابقاء على القيود التجارية بأنه ليس من المحتمل أن ينتعش الاستثمار . وعلى ذلك فمن المرجح في اطار المدى الأطول أن تكون خطوات تحسين بيئة التجارة وضمن التوسع السريع في التجارة عنصرا هاما في احياء الاستثمار ولب النمو الاقتصادي هو استجابة الاستثمار وغيره من الموارد الانتاجية ، للتغيرات في أنماط الطلب والأسعار النسبية ، وللتقدم التكنولوجي ، وللتغيرات في المنافسة الدولية . وليس من المرجح أن يحدث توسع شديد في النشاط الاستثماري ما لم يحدث تشجيع للتغيير الهيكلي (٢١) ، وما لم يكن أحد العناصر الأساسية في هذا التغيير هو الوصول الى تقلص الصناعات التي لن تقوى على المنافسة في أى وقت . واستجابة لضغوط من هذه الصناعات ذاتها ، الى حد بعيد ، كثيرا ما سعت الحكومات الى حماية الصناعات الأقل أو مساعدتها عن طريق بعض التدابير مثل تنظيم تربيئات التسويق والقيود الطوعية على التصدير ، أو الالتجاء الى التشريعات التي تمنع اغراق الأسواق ، أو تقديم المساعدات المالية المباشرة لدعم الانتاج الحالي . وقد كان هناك اعتراف واسع ، ولزمن طويل ، بالحاجة الى تدابير تحول دون تمزق الأسواق بلا داع وتساعد في إعادة توزيع الموارد بطريقة منظمة (٢٢) . ولكن في كثير من الأحيان ، كان العمل الحكومي يؤدي الى تعطيل عمليات التكيف بدلا من تيسيرها .

ويعتبر الكف عن اللجوء الى التدابير الحمائية التعسفية التي تتخذ لمواجهة أوضاع بعينها أمرا حيويا بالنسبة لجميع البلدان . فهذه التدابير تساهم الآن بدرجة كبيرة في ضعف المناخ الاستثماري السائد في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . والقيود الكمية والتقديرية على الواردات من شأنها أن تضرا أقصى الضرر بأضعف أعضاء المجتمع الدولي ، حيث أن هذه البلدان لا تملك على ما يبدو وغير القليل مما تستطيع أن تقدمه كمقابل في المفاوضات المرتبطة بالانشاء التدريجي لنظام تجارى محكوم . وعلى ذلك فالبلدان النامية تخسر أكثر من أية مجموعة أخرى من البلدان من الاتجاهات الحالية في السياسات التجارية للبلدان الصناعية الرئيسية . اما الشيء الذى لا يظهر الاعتراف به بهذا الوضوح ، فهو ان هذه السياسات لا بد أن تكون لها ايضا نتائج عكسية على البلدان التي تأخذ بها : ان يمكنها ان تكبح الانتعاش الاقتصادي العالمي وان تعيق النمو اقامة خطيرة على المدى الطويل .

### ملاحظة ختامية : الانتعاش والتعاون الدولي

يوضح التحليل الذي تقدم ان تغيير الاتجاه الرئيسي للسياسات يمكن أن يحدث اختلافا جوهريا في تحديد شكل الانتعاش وقوته وانتشاره ومدته . ففي بيئة تقبل على نطاق واسع الحاجة الى التقيد في تحديد الأسعار ، وتكون فيها تسويات الأجر أكثر تمشيا مع زيادة الانتاجية ، والاتجاه المتصاعد في العنصر الهيكلي للعجز المالي متوقفا او معكوسا ، يمكن ان يكون لسياسات ادارة الطلب المتوسع أثر بالغ الدلالة على النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو دون اشعال التضخم مرة أخرى . ويستطيع الاستثمار في ظل هذه الظروف ان يكتسب من جديد بعض الزخم وان يعزز ، عن طريق آثاره المضاعفة ، الاتجاه الرئيسي للسياسات التوسعية . وفي الحالة الراهنة التي تنتشر فيها البطالة يمكن تدريجيا ، ان يؤدي الأثر التراكمي على الطلب الى مكاسب لاحقة في الانتاج الفعلي .

ولكن ، اذا لم يزد التعاون الدولي ، فقد لا تؤدي الجهود التي تبذلها البلدان فرادى لاختفاء الانتاج والاستثمار الا الى نتائج واهية في نهاية المطاف . فمعظم البلدان تحتاج في انتعاشها الى أسواق تصدير متنامية والى نظام دولي ، نقدي ومالي ، مستقر . وحتى البلدان المصدرة لرأس المال تحتاج لمناخ دولي أحسن وأكثر قابلية للتنبؤ به .

ولا شك أن أى محاولة لصياغة سياسات موجهة نحو بلوغ أهداف محلية وخلق بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرارا تؤدي بالفعل الى المنازعات . والمهمة ليست يسييرة . ولكن ذلك ليس سببا كافيا لاتخاذ اجراءات من جانب واحد تتجاهل مصالح البلدان الشريكة . فالعالم الذي يزداد اعتماد بعضه على البعض ، كثيرا ما تؤدي فيه الاجراءات التي لها تأثير ضار على مصالح البلدان الأخرى الى ظهور تغييرات اقتصادية أو اجراءات مضادة تضر ، بدورها ، بمصالح البادى باتخاذ الاجراءات . ولو تم ، خلال عملية وضع السياسة ومناقشة مختلف اتجاهات العمل ، ايلاء مزيد من الاهتمام لهذا النوع من ردود الفعل وكذلك بالآثار الطويلة الأجل لبدائل السياسة ، لتحسنت القرارات واستفادت المصالح العامة بصورة أفضل .

لقد أوضحت التجارب الأخيرة انه اذا لم تتوفر درجة ما من التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي ، فان تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلب تدفقات رأس المال في الأجل القصير يتجهان الى الزيادة . ويؤدي ذلك الى تفاقم الشكوك واعاقة الاستثمار . وعلى ذلك ، لا بد من تعزيز الجهود المبذولة لتحسين المشاورات ، خصوصا فيما يتعلق بأسعار الصرف والعوامل التي تحدد ها . وما دام أى مناخ استثمارى موات يتطلب أيضا الالتزام بقواعد التجارة واحترامها احتراماً فعلياً ، فلا بد من مقاومة الحمائية في أى شكل من أشكالها . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تزال بالتدريج الحواجز غير الجمركية التي اقيمت على مدى الاثنتي عشرة سنة الأخيرة .

وقد ثبت ان التعاون بين البلدان النامية والوكالات الدولية وحكومات بعض البلدان الصناعية كان ذا أثر فعال في معالجة الطوارئ المالية التي وقعت في الماضي القريب . ومع ذلك ، فثمة حاجة الى تعاون دولي يقوم على قاعدة أوسع . وينبغي الاسراع بتعزيز السيوولة العالمية . وتبكيير صندوق النقد الدولي باتخاذ قرار بشأن مخصصات حقوق السحب الخاصة قد يكون حاسما في قلب اتجاه الهبوط الأخير في مجموع الاحتياطات الدولية . كما ان الاسراع بتنفيذ الاتفاق الاخير للجنة المؤقتة المعنية بزيادة الحصص أمر لازم لتحسين الوضع المالي لصندوق النقد الدولي . ولا بد ان تكون هذه الاجراءات مصحوبة بالابقاء على المضاعفات الحالية التي تحدد الاستفادة الفعلية ليتسنى للبلدان النامية ان تسحب مزيدا من الموارد من الصندوق .

كذلك يتطلب احيا الاستثمار في البلدان النامية زيادة تدفق رأس المال الطويل الاجل . وثمة حاجة لزيادة حجم المساعدة الانمائية الرسمية وزيادة تحويل الموارد الموجهة عن طريق البنك الدولي للانشاء والتعمير ومصارف التنمية الإقليمية . اما البلدان ذات الدخل المنخفض ، التي تواجه اصلا صعوبات خاصة في التغلب على فقرها وركودها الاقتصادي ، فقد كانت أكثر من أضير من الاتجاهات الأخيرة . فقد اضرا انخفاض أسعار سلعها الدولية ضررا بالغا بدخل الصادرات . ولما كانت المساعدة الانمائية الرسمية تشكل في هذه البلدان عنصرا اساسيا في تمويل المكونات المستوردة للاستثمار الثابت ، فان زيادة تدفقات هذه المساعدة بدرجة ملحوظة مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لها . أما تدابير تمديد آجال استحقاق الديون المتبقية على البلدان النامية عموما فمن شأنها ان تؤدي الى زيادة المرونة المالية والاقبال من الشكوك ، وعلى ذلك فقد تكون هذه التدابير حاسمة في زيادة الاستثمار الثابت .

ووقت كتابة هذا التقرير ، يقترب بسرعة عدد من اللقاءات الدولية التي تتيح الفرصة لتطویر نطاق التعاون الدولي ومداه ، بما يتفق مع الخطوط المحددة فيما تقدم . ومسع تناول الاصلاحات الهيكلية أيضا في النظام الاقتصادي الدولي ، التي تناول هذا التقرير بعضها ، ستسعى الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في بلغراد في حزيران/يونيه ، الى التوصل الى اتفاق بشأن عدد كبير من التدابير لاعادة تنشيط الاقتصاد العالمي والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

وللتعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب أهمية في دعم جهود الانعاش . ففي الستينات ، وفي السبعينات بصفة أخص ، أدت الاجراءات التعاونية القائمة على الفائدة المتبادلة ، في كثير من الحالات ، الى احراز تقدم كبير . وقد أثبتت السبل الجديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، التي تم سبرها



منذ بداية السبعينات، خصوصا في المجال المالي ومشاريع الانتاج المشترك،  
انها ذات فعالية خاصة . و شمة مجال واسع في السنوات المقبلة لمزيد من التعاون المشترك  
في هذه المجالات وكذلك في المجالات الأكثر منها تقليدية مثل التجارة (٢٣) .

## الحواشي

- (١) يستدل على مدى زيادة الترابط بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو والبلدان النامية بالاتجاهات السائدة في أنصبة التجارة . ففي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، شحنت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو نحو ٢٥ في المائة من صادراتها السلعية الى البلدان النامية مقابل ما يقل عن ١٩ في المائة قبل ١٠ سنوات . كما ازدادت الحركة في واردات الاقتصادات السوقية الصناعية من البلدان النامية عما كان عليه في بداية السبعينات ، حينما كان متوسطها ١٨ في المائة . ومع انها بلغت ٢٩ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛ فقد انخفضت في النصف الأول من عام ١٩٨٢ الى ٢٦ في المائة .
- (٢) من الـ ٨١ بلدا ناميا التي تتوفر معلومات مستكملة عن الناتج المحلي الاجمالي فيها ، لم يحدث معدل ايجابي في النمو في عام ١٩٨١ الا في ٥٢ بلدا . وفي ٣٩ من الـ ٥٢ بلدا ، انخفض معدل النمو بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٢ .
- (٣) ستناقش هذه النقطة بصورة أكثر استفاضة في الجزء القادم .
- (٤) البلدان النامية التي عليها مدفوعات لخدمة الديون تتراوح بين بليونين و ٢٠ بليون دولار واجبة السداد في عام ١٩٨٢ هي : الأرجنتين ، اندونيسيا ، البرازيل ، بيرو ، تركيا ، الجزائر ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوريا الجنوبية ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .
- (٥) بالرغم من أن عدد هذه البلدان صغير ، فان للأحداث الجارية فيها آثارا هامة على الاقتصاد العالمي ، حيث انها مسؤولة عن نحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية و ٢٠ في المائة من وارداتها .
- (٦) في الولايات المتحدة ، تؤدي الزيادة الحالية والمتوقعة في الانفاق العسكري الى زيادة أثر التحول الحالي صعودا ؛ الا أن هذا لا يعتبر مسؤولا عن زيادة نصيب الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي طوال العقد الماضي ، كـه حيث ان نصيب الإنفاق العسكري كان قد انخفض على مدى عدة سنوات بعد بدايـة السبعينات .
- (٧) كانت زيادة التدفقات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وقد أدت الى حدوث زيادة في الدين الرسمي ، هي أحد العناصر الأخرى الهامة جدا في هذه المجموعة .

( ٨ ) يجدر بالملاحظة أن الواردات بالصورة المبينة في الجدول الأول - ٤ تشمل التكلفة والتأمين والشحن ( سيف ) . وعلى أساس تسليم ظهر السفينة ( فوب ) كان هناك فائض في الميزان التجاري في عام ١٩٨٢ مقيما بأسعار عام ١٩٧٧ .

( ٩ ) تجرى مناقشة السياسة الاقتصادية في البلدان النامية بأسهاب في الفصل الثالث .

( ١٠ ) للاطلاع على تحليل تفصيلي لمشكلة الديون ، أنظر الفصل الثاني .

( ١١ ) انخفضت الصادرات ، بالطبع ، بدرجة أكبر من انخفاض الانتاج ، لأن الاستهلاك المحلي قد ارتفع دون شك بسرعة عالية نسبيا . الا أن البيانات المتاحة عن حجم الصادرات ناقصة جدا .

( ١٢ ) يجدر بالملاحظة أن الأرقام الواردة في الجدول الأول - ٦ مشتقة من قيم الواردات وليس حجمها . ولأن أسعار الواردات قد ارتفعت بصورة حادة حتى منتصف عام ١٩٨١ ثم انخفضت بعد ذلك الى حد ما ، فان الانخفاض الذي حدث في معدلات التغيير في قيم الواردات ضخم الانخفاض في سرعة نمو الواردات الحقيقية .

( ١٣ ) مادام العجز في الحساب الجارى يزيد على المنح والاستثمار المباشر الصافي والاستخدام الصافي للاحتياطيات ، فانه يؤدي الى زيادة الديون غير المدفوعة .

( ١٤ ) للاطلاع على مزيد من التحليل للترابط بين التجارة والتمويل الخارجي والنمو المتوسط الأجل في الاقتصادات المخططة مركزيا ، أنظر الأمم المتحدة ، " النمو والتجارة في الأجل المتوسط في ضوء خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ " ، ملحق للحالة الاقتصادية في العالم للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.C.2 ) .

( ١٥ ) للاطلاع على مزيد من المناقشة للعوامل الرئيسية التي تتحكم في النمو المتوسط الأجل في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، أنظر الحالة الاقتصادية في العالم للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.C.1 ) ، الصفحات ٨ - ١٤ .

( ١٦ ) يعتبر أسلوب عمل مرفق التمويل التعويضي أحد الأمثلة المحددة على ذلك . فقد أظهرت التطورات التي جرت في أسواق السلع الأساسية في السنين الأخيرة أن مرفق التمويل التعويضي الحالي يخفق في أن يعمل كوسيلة لتوفير التمويل بعكس الدورة . وسيناقش هذا الموضوع بصورة أكثر اسهابا في الفصل الثاني .

.. / ..

( ١٧ ) فيما يلي بعض الطرائق المقترحة :

( أ ) تحويل موعد استحقاق ديون البلدان النامية عن طريق توسط أحد الوكالات الدولية الجديدة أو القائمة ( مثل البنك الدولي ) . وستقوم هذه الوكالة بإنشاء مرفق لتقديم قروض طويلة الأجل ( من ١٠ الى ١٥ سنة ) بشروط تجارية الى البلدان النامية المعسرة تعادل مبالغ ديونها المستحقة الاذاء في خلال السنتين الى الثلاث سنوات المقبلة . " التعاون المالي الدولي لأغراض التنمية : تقرير من أمانة الأونكتاد " ، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الثالث ، الوثائق الأساسية ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II ، الوثيقة TD/188 ، الصفحات ٧١ - ٨١ ) .

( ب ) قيام مؤسسة دولية جديدة تنشئها حكومات البلدان الصناعية باصدار سندات طويلة الأجل للمصارف مقابل ديون البلدان النامية . وستمضي بعد ذلك في إعادة جدولة ديون البلدان النامية على أساس اجرائها مرة واحد ( بيتر ب . كينن ، صحيفة النيويورك تايمز ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٣ ؛ وفيليكس روهاتين ، مجلة Business Week ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ ) .

( ج ) انشاء مرفق مؤقت في صندوق النقد الدولي بمبلغ لا يقل عن ٢٠ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ( أو ربما استخدام مرفق الترتيبات العامة للاقتراض بعد توسيعه ) ، بحيث يتمكن الصندوق من أن يقوم بدور في استعادة الجدارة الائتمانية للبلدان التي تجد نفسها في ضائقة مالية . ( جون ويليامسون ، " الاستراتيجية الاقتصادية العالمية " ، واشنطن العاصمة : ورقة معلومات أساسية ، المؤتمر المعني بالسياسة العالمية المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، معهد الشؤون الاقتصادية الدولية ، ٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ؛ ويدرو - بابلوكوشنسكي ، " ديون امريكا اللاتينية " ، مجلة الشؤون الخارجية ( Foreign Affairs ) ، شتاء ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ) .

( ١٨ ) في هذا الصدد ، يجدر بالملاحظة قرار البنك الدولي المتعلق باختبار مجموعة جديدة من ترتيبات التمويل المشترك في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ( IMF Survey ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ) ، حيث أن امكانية توفير تمويل مشترك عن طريق البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية قد تكون لها أهمية خاصة في بيئة الاقتراض الخاص السائدة في الثمانينات . وتجرى مناقشة طرائق جديدة أخرى للتمويل في تقرير فرقة العمل المعنية بالتدفقات غير التساهلية الى لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير/صندوق النقد الدولي ( أيار/مايو ١٩٨٢ ) .

(١٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً (باريس ،  
١٤ - ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8 ،  
الفقرة ٧٢ .

(٢٠) للاطلاع على وصف وتحليل تفصيليين لهذه السياسات ، أنظر  
سيموس أوكليريكين ، " بعض الملاحظات على التغييرات التي جرت مؤخراً في السياسة  
التجارية للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو " ، ملحق للحالة الاقتصادية في العالم  
للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.C.2 ) .

(٢١) خلال الفترة الواقعة بين أواخر الأربعينات وأوائل السبعينات ، عندما  
كان النمو الاقتصادي السريع مرتبطاً بحدوث توسع أسرع من ذلك في التجارة العالمية ،  
قدر مؤخراً أن الاستثمار في الصناعات التصديرية والصناعات المتصلة بالتصدير في كل من  
الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية قد بلغ ما بين ربع وثلاث مجتمعات  
الاستثمار الثابت . أنظر جان توملير ، " الحاجة إلى مبادرات جديدة لتزيت آليّة  
النمو " ، صحيفة الفاينانشيال تايمز ، ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

(٢٢) للاطلاع على مناقشة لهذه التدابير ، أنظر ملحق للحالة الاقتصادية  
في العالم لعام ١٩٧٨ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.C.1 ) ، الصفحات  
١٩ - ٢٨ .

(٢٣) يعتبر هذا الموضوع من المواضيع البارزة في جدول أعمال الدورة  
السادسة للأونكتاد . ويظهر تحليل أكثر تفصيلاً للسبل الرسمية وغير الرسمية المتعلقة  
للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ملحق للحالة الاقتصادية في العالم  
لعام ١٩٨٣ .

## الفصل الثاني التجارة الدولية والمدفوعات

### لمحة عامة

ان للانتكاس العالمي اثرا خطيرا على التجارة والتمويل الدوليين .  
فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ وخاصة في السنة الأخيرة كانت بواعث الانتكاس تصدر عن  
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وتنتشر سريعا الى البلدان النامية في شكل معدلات  
متناقضة في نمو الصادرات الحقيقية وخاصة معدلات التبادل التجاري المتدهورة . وعلاوة على  
ذلك فان التركيز على السياسات النقدية لمكافحة التضخم في المراكز الصناعية الرئيسية أفضت  
الى معدلات فائدة حقيقية واسمية عالية جدا أسهمت في نشوء صعوبات في الدفع للبلدان  
النامية . وفي نفس الوقت وخلال عام ١٩٨٢ غدت المصارف الدولية غير راغبة بصورة متزايدة  
في مواصلة التوسع في الاقراض الى معظم البلدان النامية وخاصة الى تلك البلدان التي  
تواجه المصاعب في الوفاء بمدفوعاتها الخارجية . ونتيجة لذلك تقلص حجم واردات البلدان  
النامية مضيفا قوة دافعة الى قوى الانتكاس النشطة في الاقتصاد العالمي . وفي عدة بلدان  
أصبحت الصعوبات المالية من الخطورة مما أدى الى تأجيل معظم المدفوعات الخارجية . وفي  
النصف الثاني من العام اهتز النظام المالي الدولي بسبب مشاكل مترامنة حدثت في عدة  
بلدان من بلدان المدينة الكبرى .

وعلى الرغم من أن الاقتصادات المخططة مركزيا أقل تأثرا بالتطورات في الأسواق  
الدولية من البلدان النامية فقد كان عليها أيضا أن تتعامل مع نفس المجموعة الكبيرة من  
المشاكل : ضعف الأسواق العالمية بالنسبة لصادراتها ومعدلات التبادل التجاري  
المتدهورة لبلدان أوروبا الشرقية ومعدلات الفائدة العالية على دينها الخارجي ونضوب  
عطيات التمويل المصرفية الدولية . وكان أكثر البلدان تأثرا بهذه التطورات هي بلدان أوروبا  
الشرقية وكان عليها أيضا ان تخفض معدلات وارداتها الفعلية بصورة كبيرة جدا . وقد تأثرت  
التجارة في النفط وفي السلع المصنوعة بصفة خاصة بالكساد . وقد انكسرت التجارة في النفط  
بحوالي ١٥ في المائة نظرا لأن ما للكساد الطويل الأمد وللزيادات في الأسعار في السنوات  
الأخيرة ما زالت من أثر مشترك ظل يشعر به في كل أجزاء الاقتصاد العالمي ولكن بصفة خاصة  
في البلدان الصناعية . كما أن التجارة في المواد الخام الأخرى كانت راكدة أيضا على الرغم  
من أنه لا يبدو أنها انخفضت بنفس سرعة انخفاض تجارة النفط . وان استقالة مدة الكساد  
ومعدلات الفائدة المرتفعة عاكستا أي تحرك لسد النقص في المخزون من البضائع على مستوى  
المستهلكين . وقد أثر الانخفاض الحاد في الانتاج الصناعي ، والهبوط في معدلات  
الاستثمار الخاصة غير المقيمة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، وتأجيل المشاريع  
الاستثمارية في البلدان النامية ، على التجارة في المصنوعات وخاصة الآلات والمعدات .

وقد صاحب الانخفاض في حجم التجارة العالمية انكماش عام في معدلات الاحتياطيات الدولية . وكان الأكثر تضررا البلدان النامية وبعض الاقتصادات المخططة مركزيا . وفي غياب التمويل الكافي لموازن مدفوعات هذه البلدان المضاد للدورات الاقتصادية في الوقت الذي تشهد فيه ضغوطا شديدة على حساباتها الخارجية انخفضت الاحتياطيات الدولية بشدة في هذه البلدان .

وقد بلغت أزمة السيولة في عدد من الاقتصادات النامية والمخططة مركزيا ذروتها بالفقدان التدريجي للثقة من جانب المصارف الدولية في قدرة هذه البلدان على خدمة ديونها . وفي الوقت الذي تشهد فيه موازين المدفوعات مصاعب متزايدة فان التدفقات الجديدة الصافية من الائتمان المصرفي على البلدان النامية بدأت في التراجع في ١٩٨٠ . وكان الانخفاض حادا بشكل خاص خلال عام ١٩٨٢ . والنسبة لبعض البلدان زادت هذه المشاكل تعقيدا بسبب عدم رغبة المصارف في تأجيل الديون المتوسطة الأجل المستحقة السداد خلال منتصف السبعينيات وحتى القروض القصيرة الأجل التي تم عقدها في السنتين الماضيتين عندما بدأ سوق القروض المتوسطة الأجل في الضيق ودفعت معدلات الفائدة المرتفعة بعض البلدان الى عقد قروض في نهاية فترة استحقاق السداد .

وعلى ذلك فان مشكلة النسب العالية جدا لمدفوعات خدمة الدين ( الفائد ) واستهلاك الدين ( بالنسبة لحصائل الصادرات في عدد من البلدان النامية ذات المديونية المرتفعة وأيضا في عدد قليل من الاقتصادات المخططة مركزيا تلوح في أفق الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي . وفي حوالي نهاية عام ١٩٨٢ وبداية ١٩٨٣ تم الوفاء بأكثر الاحتياجات التمويلية الحاحا لبعض هذه البلدان على أساس مخصص وطارئ . ومع ذلك وبدون الانتعاش المطرد لحصائل الصادرات واستئناف المعدلات الكافية لتدفقات رأس المال المتوسطة والطويلة الأجل التي يمكن التنبؤ بها فان العديد من البلدان النامية وعدد من الاقتصادات المخططة مركزيا لن يكون أماها خيار سوى مواصلة تقييد وارداتها مما يؤثر عكسيا على النشاط الاقتصادي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وعلى البلدان النامية الأخرى كذلك .

وتؤدي الضغوط الحماة المتزايدة وعدد من الاجراءات التي اتخذت في عام ١٩٨٢ الى تعقيد البيئة التجارية العالمية أيضا وتؤثر على احتمالات الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وان التفتت التدريجي في النظام التجاري الانفتاحي الذي حدث في السنوات الأخيرة يمكن أن يثبط الانتعاش في حصائل صادرات البلدان النامية وبالتالي يقلل من قدرتها على حل المصاعب الحالية التي تواجهها فسي المدفوعات الخارجية . وان حدوث المزيد من التدهور في البيئة التجارية العالمية قد يضع عوائق لا يمكن التغلب عليها في طريق حل مشكلة الديون ويمكن أن يهدد استقرار النظام المالي الدولي . وعلاوة على ذلك فان فرض القيود الكمية المتزايدة على التجارة في القطاعات الهامة ( مثلا المنسوجات والصلب والمنتجات الالكترونية ) يمكن أن يتسبب في أن يقصر

التوسع في التجارة العالمية عن اللحاق بأى انتعاش في البلدان الصناعية . وعلى ذلك فسان  
الحوافز الخارجية للنمو قد ضعفت بسبب التوسع في الحماية وخاصة بالنسبة لصادرات البلدان  
النامية من المصنوعات .

وهناك مشكلة ذات صلة استمرت في التأثير على التطورات في التجارة الدولية والتمويل  
خلال عام ١٩٨٢ هي عدم الاستقرار في أسعار الصرف الذي أدى الى الاضطرابات في  
العملة . وفي خلال السنتين الماضيتين زادت حدة الضغوط الحمائية بصورة جزئية بسبب  
المغالاة في تقييم أسعار العملات . وان الارتفاع الحاد في قيمة الدولار بالأسعار الحقيقية  
الفعلية قد صاحبه تدابير في الولايات المتحدة لحماية عدد من القطاعات الصناعية التقليدية  
من منافسة الواردات وطلبات متزايدة من القطاعات الأخرى لاتخاذ تدابير مماثلة . وبصفة أعم  
ساهمت التقلبات الحادة في أسعار الصرف في زيادة الشكوك التي يمكن أن تكون قد أحدثت  
تأثيرا غير ملائم على الاستثمار والتجارة الدولية والتخصص . كما يمكن أن تكون قد ضحمت  
حركات رؤوس الأموال المزعزعة للاستقرار .



## قضيتان أساسيتان

### الحماية : مزيد من التراجع عن نظام تجارى مفتوح

تتزايد الضغوط الحماية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وتم في عام ١٩٨٢ اتخاذ عدد من التدابير الاضافية لتقييد التجارة . ومنذ أو اواخر السبعينات والخطر يتزايد على الاتجاه نحو تحرير التجارة الذي اتسم به الاقتصاد الدولي على مدى العقود الأربعة السابقة . وبدأ يظهر بالتدريج اسلوب جديد للحماية . فالحماية الجديدة تتسم بكونها قطاعية الى درجة أكبر في نطاقها ، وأكثر تمييزاً وأقل شفافية : فهي تركز على أنشطة محددة ، وموجهة نحو موردين محددين وتعتمد اعتماداً شديداً على آليات غير آليات التعريفات . وعلاوة على ذلك ، فانها موجهة ليس فقط للدفاع عن الأسواق الداخلية عن طريق فرض قيود على الواردات وانما أيضاً ، في حالات معينة ، من أجل الفوز بأسواق خارجية عن طريق تقديم معونات للصادرات ؛ ثم انها تجرى ، بدرجسة متزايدة ، خارج اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة "غات" ) (١) .

وأدت البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى زيادة شديدة في الطلب الداخلي على مزيد من الحماية . وعلى الرغم من أن الكثير من هذه الطلبات ما زالت تلقى مقاومة الا أن رد الفعل تجاه ذلك تمثل في السياسة العامة ، فسي بضع حالات ، في اقامة حواجز تجارية جديدة . واستثناء ملحوظ من ذلك هي اليابان التي اتخذت خطوات لفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية عن طريق تخفيف معايير الاستيراد والاجراءات الجمركية وعن طريق التعجيل بتنفيذ التخفيضات في التعريفات التي كانت قد وافقت عليها في جولة طوكيو .

وبحلول أوائل عام ١٩٨٣ ، كانت حواجز من غير التعريفات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في طريقها الى أن تصبح عاملاً تتزايد أهميته في تقييد التجارة . ولذلك ، وعلى الرغم من التنفيذ المتواصل للتخفيضات في التعريفات التي تم الاتفاق عليها في جولة طوكيو وحقيقة انه كانت هناك محاولات لتحرير التجارة أكثر فأكثر في مجالات جديدة ، فان الاتجاه العام في السياسات التجارية هو مبعث قلق كبير . و اذا استمرت الاتجاهات الحماية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فان البيئة التجارية العالمية يمكن أن تتغير تغيراً نوعياً . وهذا التغيير يمكن أن يكون ضاراً بصورة خاصة بالبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ؛ ويمكن أن تسفر عن ايلاء درجة أكبر من الاهتمام باستراتيجيات الاستعاضة عن الواردات ، التي غالباً ما تنطوي على تحييز حمائي قوى .

وتتولد في معظم الحالات الضغوط الرامية إلى إقامة حواجز تجارية في صناعات محددة عن فقدان الأسواق لمنتجات ما أو لنوع معين من المنتجات . وفي حالات كثيرة ، تأتي ردًا على تحوّل مؤقت أو دائم في الوضع التنافسي لصناعة واحدة . ومما يمكن أن يسبب هذا التحول الابتكارات التكنولوجية ، أو الزيادات السريعة في الأجور أو التغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات ( على سبيل المثال ، الطاقة ) . وإلى حد ما ، فإن فقدان القدرة التنافسية في صناعات معينة يمكن أن يأتي نتيجة خلل في تسوية أسعار العملات ، كما لوحظ مؤخرًا في الولايات المتحدة . غير أن أهم عامل يؤدي إلى اضمحلال الأسواق أمام منتجات معينة والاشتراك الذي شهدته مؤخرًا مشاعر الدعوة إلى الحماية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كان البطء العالمي الملحوظ في النشاط الاقتصادي .

وهكذا تمّ في السياق المذكور أعلاه اتخاذ الكثير من الإجراءات الحمائية في الآونة الأخيرة . فخلال عام ١٩٨٢ ، تم تطبيق عدد كبير من التدابير الحمائية الجديدة في مجالات التجارة في المنسوجات والألبسة ، والأحذية ، والفولان ، والسيارات ، والسلع الالكترونية الاستهلاكية . كما تأثرت التجارة في المنتجات الزراعية من جراء الإجراءات الحمائية الجديدة والتدابير التمييزية الداعمة . وكان الهدف من وراء التدابير الجديدة هو إبطاء التدفقات التجارية فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وكذلك وارداتها من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

وان الإجراءات التي تمس المنسوجات والملابس والأحذية هي مبعث قلق خاص لدى البلدان النامية التي أصبحت من البلدان المصدرة لهذه المنتجات بصورة تتزايد في أهميتها . ففي أواخر عام ١٩٨١ ، تم الاتفاق على تمديد ترتيبات الألياف المتعددة حتى تعوز/يوليو ١٩٨٦ . وتشمل ترتيبات الألياف المتعددة الآن زهاء ٨٥ في المائة من التجارة في المنسوجات والملابس ويتضمن ما يربو على ٣٠٠٠ حصة لبلدان مختلفة ومنتجات مختلفة . وهذه الحصص لا تسمح بأى زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس (٢) . وبالإضافة إلى ذلك ، فرضت الولايات المتحدة قيودا على ٣٢ فئة من المنسوجات المستوردة من الصين ( كردًا انتقامي على حظر الصين واردة فول الصويا ، والقطن والألياف الكيميائية من الولايات المتحدة ) . وحددت استراليا تعريفات وحصصا جديدة فيما يتعلق بالواردات من خيوط الغزل والمنسوجات ، بينما وسّعت النرويج من نطاق سياستها المتعلقة بالحصص من الواردات العالمية . وشددت كندا وأستراليا من قيودهما على الواردات من الأحذية . وفرض الاتحاد الاقتصادي الأوروبي رسوما تستهدف منع اغراق السوق بالواردات من خيوط الغزل من تركيا ، بينما فرضت اليونان قيودا على الواردات من الجوت من الهند وبنغلاديش . وهناك

تطور مشير للقلق بصفة خاصة وهو ان الاجراءات الثنائية سواء في اطار ترتيبات الألياف المتعددة أو خارجه قد مالت بالتدرج نحو السماح بالتجارة فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، وبالتالي فان صادرات البلدان النامية الموردة قد تأثرت تبعاً لذلك .

وبعد نزاع طويل ، دخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في اتفاق للحد من صادراته من الفولان الى الولايات المتحدة . وبموجب الاتفاق لمدة ثلاث سنوات ( تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ - كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ ) ، سيخفض الاتحاد من شحناته من الفولان الى الولايات المتحدة بحوالي ( مليون طن الى متوسط مقداره ٥٥٥ في المائة من سوق الولايات المتحدة بالنسبة لعشر فئات من الفولان . وشرعت الولايات المتحدة في اتخاذ اجراءات قانونية ضد اغراق السوق أو التعويض عن الآثار المترتبة على ذلك فسي وجه واردات الفولان من رومانيا ، وجمهورية كوريا ، وفنزويلا ، والارجنتين ، والبرازيل . وقام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بدوره باتخاذ اجراء بتخفيض وارداته من الفولان بما يربو على ١٠ في المائة ، أساساً من اليابان ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا ، والبرازيل ، وجمهورية كوريا . كما فرضت استراليا وكندا قيوداً على وارداتهما من الفولان .

وفي مجال السيارات ، جددت الولايات المتحدة حصتها السنوية من وارداتها من اليابان . كما تم اتخاذ اجراءات لفرض قيود على الواردات اليابانية من جانب كندا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، ودول " البينيلوكس " ( بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ ) ، فسي حين أن غالبية البلدان الأخرى - بما فيها ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة - احتفظت بالقيود التي كانت قد فرضتها من قبل على ما كانت عليه . وتحسباً لاجراءات تتخذ فسي المستقبل ، تسعى اليابان بنشاط الى اقامة مشاريع مشتركة مع مصانع السيارات المحلية في أوروبا وأمريكا الشمالية .

وأصبحت الزراعة محفوفة بدرجة أكبر من الحماية في عام ١٩٨٢ . فبينما حافظت الولايات المتحدة على حصصها من الواردات من اللحم ومنتجات الالبان ، فقد حددت حصصاً للواردات من شأنها أن تخفض واردات السكر بحوالي ٢٥ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٠ ؛ كما زادت ثلاثة أضعاف رسوم الواردات على السكر الخام . ولما أخفقت الولايات المتحدة في اقناع بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في ايقاف المعونات التي تقدمها لصادراتها الزراعية ، قررت هي نفسها أن تقدم معونات لصادراتها من هذه المنتجات ، فباعث ١ مليون طن من القمح الى مصر بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق المشتركة . وفي الوقت ذاته ، اتخذ الاتحاد الاقتصادي الاوروبي اجراءات للحد من الواردات من المنيهوت ( الكسافا ) والنخالة واللحم .

أما التطور المزعج الآخر فهو اللجوء الى التأخيرات الادارية لتقييد الواردات من بلدان معينة . فبعد أن قامت فرنسا بوضع عوائق ادارية معينة فانها الآن تتفاوض على

اتفاق يحد من استيراد سجلات الفيديو اليابانية . ومع ذلك ، فان الشركات اليابانية بدأت في الوقت نفسه بانتاج سجلات الفيديو في بلدان اوروبية شتى .

وان النجاح المحدود الذي حققه الاجتماع الوزارى لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة "غات" ) ( ٢٤ - ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ) في حل المنازعات التجارية المعلقة انما يشير الى خطورة المشاكل التي تواجهه النظام التجارى الدولي والالتزام المتعثر بايجاد حلول عالمية لهذه المشاكل . وقد ألزم الموقعون على الاعلان الوزارى أنفسهم بمقاومة الضغوط الحمائية وببذل جهود في سبيل زيادة تحرير التجارة ( ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، والمنتجات الاستوائية ، والمنسوجات ) ؛ بيد أنهم أخفقوا في حل قضايا مثل " المعاملة بالمثل " على الصعيد الثنائي ( فرض تدابير - أو التهديد بفرض التدابير - للتعويض عن الاختلافات الملموسة في مدى القيود التي تفرضها النظم التجارية لأطراف محددين ) و " الانتقائية " ( حرية استفاد مصادر محددة للتزويد ومعاملتها كأهداف لاجراءات حمائية ) .

وان الجدل حول هذه القضايا يشير شكوكا خطيرة حول ما اذا كانت المبادئ التي قامت عليها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة "غات" ) ما زالت مقبولة بصفة عامة . وفيما يتعلق بعدد من القضايا الحساسة ( الضمانات ؛ التجارة في المنتجات الزراعية ، والملابس والمنسوجات ) ، تعهد الوزراء بانشاء آلية لمواصلة دراسة امكانية ايجاد حلول للمنازعات التجارية الناشئة في هذه المجالات . ومع انه لم تتخذ تدابير فورية للبدء في ازالة الحواجز التجارية من غير التعريفات ، فقد كان هناك اتفاق على دراسة الآثار المترتبة على التخلي التدريجي عن ترتيبات الألياف المتعددة والعودة الى قواعد "غات" الاعتيادية فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس بعد انتهاء صلاحية ترتيبات الألياف المتعددة الحالية في عام ١٩٨٦ .

وفي حين ان الالتزامات للابقاء على نظام تجارى مفتوح هي التزامات هامة ، فان ما يلزم أولا في هذه اللحظة هو تعزيز هذه الالتزامات باجراءات ملموسة لتخفيض الحواجز أمام التجارة ، ولا سيما في تلك المجالات التي قرر الاجتماع الوزارى لمجموعة "غات" ابقائها قيد الاستعراض الدقيق . وان العمل في سبيل جعل التجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات أكثر انسجاما مع قواعد "غات" ستكون له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

## نواحي القصور في النظام النقدي الدولي

أدى الانكماش في السيولة النقدية واستمرار التقلبات الواسعة في أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية إلى إبراز نواحي عدم كفاية النظام النقدي الدولي التي نشأت مع زوال نظام أسعار الصرف الثابتة الذي وضع في بريتون وودز . وأصبحت السياسات المحلية التي تتبعها البلدان الصناعية الرئيسية كل على حدة ، وعطيات المصارف الدولية الخاصة التي لا تخضع إلا لإشراف غير كامل ، هي العوامل المحددة الرئيسية للمتغيرات النقدية الدولية الرئيسية مثل أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة ، والاحتياطات الدولية . ولم تؤد أية آلية تلقائية إلى أن تصبح هذه الإجراءات غير المنسقة وحدة كاملة متساركة وملائمة لمصلحة إقامة نظام نقدي عالمي يتسم بالكفاءة والاستقرار . بل ربما كان أهم عائق من العوائق التي تعترض سهيل النظام الحالي هو ترتيباته المحدودة للإشراف والتنسيق الرسميين المشتركين لصالح المجتمع الدولي .

ويتجلى هذا العيب بوضوح في مجال تحديد أسعار الصرف . وقد أصبحت تحركات أسعار الصرف تتأثر دون موجب بتدقيقات رؤوس أموال المضاربة استجابة لفوارق أسعار الفائدة والتوقعات بشأن التغييرات في أسعار الصرف في المستقبل ، واعتبارات ضمان الحفاظ على قيمة الأصول الرأسمالية . وتتحو هذه التدقيقات الرأسمالية إلى أن تطفئ على أية آثار تتبع من التغييرات في شروط المتاجرة الأساسية ، مما ينجم عنه أن تتكرر بصورة متزايدة ظاهرة عدم تساوق أسعار الصرف ، من ناحية العلاقات المتغيرة بين التكاليف وأسعاره . كما تستلزم التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف تحركات كبيرة في أسعار البضائع التجارية بالنسبة إلى البضائع غير التجارية وفي أسعار المنتج نفسه من بلدان مختلفة . وتتمثل نتيجة ذلك في تعطيل التوسع المنتظم للتجارة العالمية وللاستثمار الموجه إلى إنتاج البضائع لسوق التصدير . وقد تم بالفعل أثناء هذا الفصل ملاحظة الصلة بين عدم تساوق أسعار الصرف والضغط الحماة .

وهذا على ذلك ، ثمة حاجة إلى أن تخضع أسعار الصرف لمزيد من الإشراف الدولي . ولا شك في أن تعويم أسعار الصرف جاء جزئياً نتيجة ممانعة بلدان مفردة للتخلي عن استقلال سياساتها الاقتصادية الكلية . ومن ثم ستتطلب زيادة استقرار أسعار الصرف بهذل جهد متضافر لبلوغ درجة أعلى من تنسيق السياسات . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن الانتقال إلى تحديد نطاقات مستهدفة لأسعار الصرف تتناظر فكرة ملائمة عن التوازن من ناحية شروط المتاجرة الأساسية . وسيقلل هذا من عدم اليقين ودور المضاربين من القطاع الخاص في تحديد معالم ( بارامترات ) من الأهمية للاقتصاد العالمي بأسره مثل أسعار الصرف . ويمكن القيام دورياً بتعديل هذه العطايات ، وذلك إلى حد بعيد على النحو الذي تتم به تسوية فروق العملات في الوقت الحالي داخل النظام النقدي الأوروبي ، استجابة

لحدوث تغييرات في الأسعار والتكاليف النسبية بالبلدان . ومن شأن التوصل الى اتفاق فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية ، فيما يتعلق بأسعار الصرف وكيفية صون المستويات أو الأرقام المستهدفة المتفق عليها ، أن يمهّد الطريق أمام بلوغ درجة أعلى من تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية . ان التخفيض الشامل الكبير في التضخم وفي انتشار معدلات التضخم فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية يهيئ بالفعل بيئة يمكن فيها تحقيق قدر أكبر من استقرار أسعار الصرف .

ويقدم سلوك الاحتياطات الدولية أيضا توضيحا آخر لنواحي القصور في النظام النقدي الدولي . -تزايد منذ أوائل السبعينات وضوح الطبيعة غير المنتظمة التي تتسم بها العملات التي توجد وتوزع بها السيولة الدولية . وفي حين زادت الاحتياطات الدولية في العالم في الستينات بمعدل سنوي يبلغ ٥ر في المائة ، ارتفع هذا المعدل الى ١٢ر في المائة خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٢ ساعد حدوث انكماش في الاحتياطات العالمية على تكثيف قوى مكافحة التضخم التي تمارس تأثيرها في الاقتصاد السدولي .

وقد أثرت أزمة السيولة الدولية على البلدان النامية والاقتصادات المخططة مركزيا بقوة خاصة . وعلى الرغم من أن الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد تعاني من مصاعب في موازين المدفوعات ، فان امكانية تحويل عملاتها ووصولها الى أسواق رؤوس الأموال الدولية يدلان ضمنا على أنه ليس من المرجح أن تصادف مشاكل خاصة بالسيولة الدولية . وعكس الانخفاض في احتياطاتها الدولية خلال عام ١٩٨٢ ، جزئيا ، انخفاض الطلب على السيولة الدولية الناجم عن التدهور في أحجام وأسعار تجارتها .

ويمثل ايجاد وتوزيع السيولة الدولية في الوقت الحالي عملية معقدة تعتمد الى حد بعيد على تفاعل السياسات في بلدان الاحتياطات - العملات الرئيسية ( لاسيما الولايات المتحدة ) ومقررات النظام المصرفي الدولي . ولم يؤثر صنع القرارات الدولية الجماعية ، عن طريق صندوق النقد الدولي ، سوى تأثير محدود جدا : ولا تمثل مخصصات حقوق السحب الخاصة سوى جزء ضئيل جدا من مجموع السيولة الدولية ، ومنذ منتصف السبعينات ، قدمت المصارف الدولية ، أساسا ، تمويل موازين المدفوعات لعدد كبير من البلدان ، ولم يقيم صندوق النقد الدولي إلا بدور ثانوي في هذا المضمار . ان إعادة تقييم كفاية الآليات الحالية ، التي تحكم العرض من السيولة الدولية ، سيتضمن بالضرورة المسائل الأوسع نطاقا التي تتصل بدور الوسطاء الماليين الدوليين ، من القطاع الرسمي والقطاع الخاص على السواء ؛ ومجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحكم الوصول الى الائتمان الخارجي لأغراض موازين المدفوعات ؛ وأيضا المسألة العامة التي تتعلق بتسوية موازين المدفوعات .

وفي الواقع ، فان اتخاذ اجراءات دولية لتخفيف القيود المفروضة على السيولة سيكون عنصرا رئيسيا في مجموعة سياسات موجهة الى تنشيط التجارة العالمية ومن ثم تحقيق

انتعاش اقتصادى عالمي متواصل في السنوات القليلة القادمة . ويرجع الضعف الحاد الذى أصاب التجارة العالمية في السنتين الماضيتين ، جزئيا ، الى القيود المالية الخارجية التي تؤثر على عدد كبير من البلدان النامية وعضد الاقتصادات المخططة مركزيا أيضا . وهكذا يمكن أن يؤدي تخفيف هذه القيود الى تعزيز طلبها على الواردات ، مما يدعم الانتعاش الاقتصادي العالمي .

وقد أبرزت الأحداث التي طرأت مؤخرا مفالطة أساسية في تكوين النهج الراهنة التي تتبع ازاء مسألة التمويل مقابل التسوية . وعندما يتم جعل بلد واحد ، يعانى من مصاعب في ميزان المدفوعات ، ينتهج سياسات لمكافحة التضخم ، لا يؤثر هذا عادة على الاقتصاد العالمي سوى تأثير لا يذكر . بيد أنه ، حينما يواجه عدد كبير من البلدان ، بسبب ظروف كساد الطلب العالمي ، مصاعب مماثلة في ميزان المدفوعات وتبدأ جميعا في آن واحد في اتخاذ تدابير تسوية قوية ، ينجم عن ذلك تدعيم الاتجاه التنازلي المستمر في سرعة النشاط الاقتصادي العالمي وفي نهاية المطاف زيادة التكاليف المحلية للتسوية لكل بلد اذا أخذ على حدة .

وتشير المناقشة الواردة أعلاه الى سبيلين يمكن أن يساعد فيهما اتخاذ المجتمع الدولي لاجراءات حاسمة على تحسين تشغيل النظام النقدي الدولي وعلية التسوية . ويشير السبيل الأول الى اخضاع ايجاد وتوزيع السيولة الدولية لمراقبة دولة أكثر فعالية . ويمكن القيام بذلك الى حد ما عن طريق توسيع نطاق دور حقوق السحب الخاصة . وفي ظل الظروف الحالية ، تمثل الموافقة الفورية على تخصيص موارد جديدة كبيرة من حقوق السحب الخاصة خطوة محدودة في هذا الاتجاه .

وهناك سبيل آخر لتحسين تشغيل النظام النقدي والمالي الدولي يتمثل في اجسراء تحويل حاسم في مزج تمويل موازين المدفوعات بين المصادر الخاصة والمصادر متعددة الأطراف الرسمية لصالح المصادر الأخيرة . وفي السنوات الأخيرة ، أدت عدم كفاية الموارد والشروط التي تعلق بقروض صندوق النقد الدولي ، الى تحويل الصندوق الى القيام بدور الملجأ الأخير للقروض . ويلزم تحسين امكانية وصول البلدان ، التي تصادف مصاعب في مدفوعاتهما بسبب عوامل خارجة عن نطاق سيطرتها ، للتمويل غير المشروط من الصندوق . وفي الوقت الذي زاد فيه تمويل صندوق النقد الدولي زيادة حادة الى درجة ما في الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ ، وسيتم سحب عدد من التعهدات الكبيرة أثناء عام ١٩٨٣ ، ما زالت هذه المبالغ ضخيلة اذا قورنت بما تقدمه المصارف الدولية .

وتمثل الاتفاقات التي تم التوصل اليها في شباط/فبراير ١٩٨٣ خطوات في الاتجاه الصحيح الا أنها تقصر عن تحقيق الحل الشامل . وقد وافقت اللجنة المؤقتة على زيادة حصص الصندوق بنسبة ٤٧٥ في المائة ؛ وتمت زيادة موارد الترتيبات العامة للاقتراض

الى حوالي ١٩ بليون دولار وأتيحت لجميع أعضاء الصندوق بشروط معينة (٣) . وبالاضافة الى ذلك ، أعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في توفير موارد للصندوق ، بالاشتراك مع الترتيبات العامة للاقتراض ، وذات أغراض الترتيبات العامة للاقتراض . الا أنه ما زالت هناك بعض نواحي القصور . أولا ، لن تكون الزيادة في الحصص تناسبية تماما وإنما ستراعي التغييرات التي طرأت مؤخرا في المراكز النسبية التي تحتلها البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي ، مما يقلل نصيب البلدان النامية في مجموع الحصص . ثانيا ، تقتصر امكانية الوصول الى موارد الصندوق على مضاعف للحصص - يبلغ في الوقت الراهن ١٥٠ في المائة سنويا أو ٤٥ في المائة على مدى ثلاث سنوات - ولم يتضح بعد ما اذا كان المجلس التنفيذي للصندوق سيقتي على هذه المضاعفات أم سيخفضها . ثالثا ، يمكن أن تكون الزيادة الأخيرة في الحصص غير كافية تماما لتلبية الاحتياجات التي تنشأ قبل الاستعراض القادم للحصص .

وقد لزم وضع حدود اقتراض بمضاعفات الحصص وذلك لأن زيادات الحصص لم تتواكب مع الحاجة الى التمويل المتصل بالاحتياجات . وبعد أن بلغت نسبة الحصص الى الواردات للبلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال ، ذروتها في عام ١٩٦٧ حيث بلغت ١٤٥ في المائة ، تدهورت الى حوالي ٥ في المائة في عام ١٩٨٢ . ومن أجل حدوث زيادة في الحصص تقل عن ٥ في المائة ، وهي ستدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية عام ١٩٨٣ في أواخر تقدير ، يلزم الإبقاء على المضاعفات الحالية حتى لا تتأثر امكانية الوصول بالنسبة للواردات تأثيرا معاكسا في السنوات القليلة القادمة .

وتتمثل إحدى سبل تحسين طابع مكافحة الدورة الاقتصادية الذي تتسم به مساهمات الصندوق في زيادة تحرير مرفق التمويل التعويضي . وشروط الاقتراض من هذا المرفق منخفضة نسبيا ، ويتمثل الغرض منه في تعويض البلدان التي تصادف مصاعب في موازنات المدفوعات عن العجز في حصيد صادراتها أو عن الزيادات في حساب وارداتها من الحبوب الغذائية لأسباب تخرج عن نطاق سيطرتها . ورغم أن مصاعب موازن المدفوعات التي صادفتها البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ كانت ترجع ، الى حد بعيد ، الى انخفاضات في حصيد صادراتها ناتجة عن الانتكاس ، حصلت من مرفق التمويل التعويضي على أقل من ٢٠ في المائة من مساهماتها من الصندوق . وقدست النسبة المتبقية من مساهماتها وتبلغ ٨ في المائة في اطار ترتيبات ذات درجات متفاوتة من الشروط . وجددير بالذكر ان اجمالي عجز الصادرات للبلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال في عام ١٩٨٢ بلغ ، حسبما تم تقديره باستخدام صيغة الصندوق ، ١٦ بليون دولار ( ٦٥ بليون دولار لصدرى الطاقة الذين يعانون من العجز و ٩ بليون دولار لمستوردي الطاقة ) (٤) . وفي مقابل ذلك ، لم يبلغ صافي المساهمات من مرفق التمويل التعويضي سوى ٥١ بليون دولار .



ولا توجد علاقة كبيرة بين العجز في الصادرات وحجم الحصص ، وقد تجاوزت الحصص مرارا في الماضي (٥) . وهنأ على ذلك ، تتمثل إحدى نواحي القصور الرئيسية في مرفق التمويل التعويضي في حد الحصص المفروض على المسحوبات ( ١٠٠ في المائة من الحصص في حالة عجز الصادرات ، أو ١٢٥ في المائة إذا أضيفت زيادات الواردات من الحبوب الغذائية إلى العجز في حصيلة الصادرات ) . وحيث أنه من المرجح أن تظل حصيلة الصادرات في حالة كساد في عام ١٩٨٣ ، يلزم أن يتم قريبا تخفيف حدود الحصص المفروضة على مسحوبات مرفق التمويل التعويضي . وفي نهاية عام ١٩٨٢ ، كان ما يزيد عن ثلث البلدان التي لديها قروض مستحقة ، قد بلغت بالفعل حد حصتها أو كانت في حدود ٢٠ في المائة منها ، مما يستبعد إمكانية قيامها بسحب مبالغ كبيرة أخرى عما قريب . وفي تاريخ هذا ، قامت البلدان الأفريقية المستوردة للطاقة بالفعل بسحب ما يصل إلى ٥٦ في المائة من مجموع حصصها في الصندوق . ولن تفيد زيادة حجم الحصص التي تم الاتفاق عليها مؤخرا ، وذلك حيث أنها لن تدخل حيز التنفيذ قبل نهاية عام ١٩٨٣ . وعلاوة على ذلك ، لن تحل زيادة الحصص المشككة الأساسية ، حيث أنه من المرجح في كثير من الحالات أن يظل العجز في الصادرات يتجاوز الحدود الجديدة للحصص .

كما ان جدوى مرفق التمويل التعويضي ، بوصفه أداة لمعارضة الدورة الاقتصادية محدودة بسبب الطريقة التي يتم بها حساب العجز في الصادرات ، وسبب عدم مراعاة الزيادات في حساب الواردات ، الناجمة عن عوامل تخرج عن نطاق سيطرة البلد ، الا في حالة الواردات من الحبوب الغذائية ، وسبب عدم مرونة فترة السداد ( من ٣ إلى ٥ سنوات ) . وتنشأ حالة القصور الأولى عن الحاجة إلى التنبؤ بحصيلة الصادرات قبل سنتين مقدما من أجل تقدير صادرات الاتجاه ، ثم تطرح من الصادرات الفعلية للحصول على العجز في الصادرات . وموجب الصيغة الحالية ، يتسم العجز لسنة معينة بناء على ذلك بحساسية شديدة لتوقيت انتعاش منتظر في حصيلة الصادرات . وكلما طال أمد توقع بقاء الصادرات في حالة كساد ، قل العجز المقدر . وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة في الوقت الحالي ، نظرا لاستطالة أجل الدورة الاقتصادية الدولية وزيادة تزامن وتغير تحركات أسعار السلع الأساسية .

وتشير حالات القصور هذه إلى السبل التي يمكن علاجها بها . وفي المقام الأول ، يمكن حساب حالات العجز من حيث القوة الشرائية للمصدرين بدلا من حصيلة الصادرات الاسمية . ثانيا ، يمكن ، لدى تقدير الاتجاهات ، وضع تنبؤات في إطار افتراض حدود انتعاش معقول في حصيلة الصادرات . وان لم يتحقق هذا الانتعاش ، يمكن أن يسمح للبلدان بأن تسحب أموالا مرة ثانية ( ما سيستلزم في حالات كثيرة تخفيف حدود الحصص

المفروضة على المسحوبات ) . وسيأتي هذا مشابها للوضع السائد الآن في حالة أداء الصادرات الأفضل من التنبؤات ، التي يطلب فيها من البلدان أن تسدد مهالغ قبل الموعد المقرر لها . ثالثا ، وتشير أيضا امكانية حدوث فترة مطولة من سوء حـصـيـلة الصادرات الى الحاجة الى ربط التسديدات بانتعاش الصادرات بدلا من الالتزام بجدول زمني غير مرن .

## التطورات في مجال التجارة الدولية

### ١٩٨٢ : تدهور حجم التجارة العالمية

منذ بداية الانتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في أواخر عام ١٩٧٩ ، أخذ التوسع في حجم التجارة العالمية يضعف تدريجياً (انظر الجدول الثاني - ١) . بيد أنه كان هناك ، رغم ذلك ، حتى عام ١٩٨١ بعض المناطق التي قدمت زخماً كبيراً للاقتصاد العالمي عن طريق النمو الدينامي لوارداتها . وهكذا ارتفعت واردات البلدان النامية المصدرة للطاقة خلال تلك الفترة بما يزيد عن ٢٠ في المائة سنوياً بالقيمة الحقيقية . بل إن البلدان النامية المستوردة للطاقة التي كانت تمر بالفعل بصعوبات شديدة في ما يتعلق بموازين مدفوعاتها وبتباطؤ كبير في معدل نموها الاقتصادي ، استطاعت أن تحقق معدلات لنمو الواردات بالقيمة الحقيقية يبلغ متوسطها نحو ٣٥ في المائة سنوياً . وفي خلال عام ١٩٨٢ زاد الانتكاس الدولي حدة ، وهبط حجم التجارة العالمية بحوالي ١ في المائة .

وقد تأثر حجم تجارة البلدان النامية بشكل خاص بسبب ظروف الانتكاس السائدة في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٨٢ . وتقلصت صادرات البلدان النامية المصدرة الصافية للطاقة تقلصاً شديداً ، مما يعكس الهبوط الحال في استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وفي هذه المجموعة استوعبت البلدان التي لديها فائض في رأس المال نسبة كبيرة من الانخفاض في حجم الصادرات . ويبدو أن واردات تلك البلدان قد استمرت في التوسع ، ولو بمعدلات منخفضة بصورة حادة ، وذلك نظراً لاتباع سياسات استثمارية أكثر حذراً في مواجهة الانخفاضات الكبيرة في فوائضها المالية . وفيما يتعلق بمصدرى الطاقة الذين يواجهون عجزاً ، تضاغت خلال عام ١٩٨٢ اختلالات المدفوعات التي كانت قد ظهرت بالفعل في عام ١٩٨١ . وقد أغرى تدهور معدلات التبادل التجاري ، وهبوط أوركود ، حجم الصادرات ، وارتفاع التزامات خدمة الديون في بعض البلدان أعضاء هذه المجموعة بوضع ، أو تشديد ، السياسات التي تؤدي عموماً إلى تقييد الواردات تقييداً شديداً .

ويبدو أن واردات البلدان النامية المستوردة للطاقة قد هبطت بالقيمة الحقيقية بحوالي ٥٥ في المائة . ففي بداية العام ، كانت أغلب بلدان هذه المجموعة تمر بالفعل بصعوبات شديدة فيما يتعلق بموازين المدفوعات . وبالرغم من أن وارداتها قد ارتفعت ، بالقيمة الحقيقية ، بما يزيد عن ٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، فقد تركزت أغلب الزيادة في سبعة بلدان أو أقاليم صناعية نسيبياً ( إسرائيل والبرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلاندا ) استطاعت أن تزيد

الجدول الثاني-١- التجارة العالمية : معدلات التغيير السنوية في الحجم والأسعار (أ) ،  
١٩٨٤ - ١٩٧١  
(في المائة)

-١٩٧١					
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)	١٩٨٤ (د)
<u>حجم الصادرات</u>					
٥٥	٢١	٠ر٨	١٥-	٢	٤
العالم					
٦٣	٤٢	٢١	٢ -	٢	٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي					
٣٥	٤٥-	٣٦-	٤٥-	٣٥	٥٥
البلدان النامية					
٠ر٨	١٧٤-	١٨٤-	١٦٥-	-	٥
البلدان التي لديها فائض في رأس المال					
٠ر٢	٦٨-	٨٤-	٣ -	٥	٧
البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة					
٧٢	٩١	٩٦	١٥	٤	٥
البلدان المستوردة الصافية للطاقة					
٦٧	٢٤	٠ر٤	٤٥	٢	٢
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً (د)					
<u>حجم الواردات</u>					
٥٢	١٠	١٧	١٥-	٢	٤
العالم					
٤٦	١٥-	٢٢-	١ -	٢٥	٣٥
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي					
٦٥	٨١	١٤٧	٣٥-	٠٥-	٥٥
البلدان النامية					
١٨٠	١٥٥	٣٠١	٧	٥	٧
البلدان التي لديها فائض في رأس المال					
٨٧	١٨٣	٢٢٢	٨ -	٣ -	٥
البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة					
٣٥	١٥	٤٤	٥٥-	١٥-	٥
البلدان المستوردة الصافية للطاقة					
٧٤	٣٨	٠ر٧	٥٥	١٥	٢
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً (د)					
<u>قيمة الوحدة من الصادرات</u>					
١٤٠	١٩٤	٢٧-	٤٥-	-	٠٠٠
العالم					
١١٩	١٣٤	٤١-	٣٥-	٢٥	٠٠٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي					
البلدان النامية					

(يتبع)

٠٠/٠٠

الجدول الثاني - ١ (تابع)

-١٩٧١						
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)	١٩٨٤ (د)	
٣٣٦	٧٠١	١١٤	٤٠٥	١٤٥	...	البلدان التي لديها فائض في رأس المال
٢٦٣	٥١٨	٦١	٧	-	١١	البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة
١١٥	١٢٢	٣٥	٧	٠	...	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
١٠٢	١٢٤	٠٨	٠	٢٥	...	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (د)
<u>قيمة الوحدة من الواردات</u>						
١٤١	٢١١	٢٥	٤٥	٠	...	العالم
١٤٤	٢٢٤	٢٩	٥	-	...	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
<u>البلدان النامية</u>						
١٣١	١٥٠	٣٥	٤	٢	...	البلدان التي لديها فائض في رأس المال
١٣٩	١٧٢	٣٠	٤	١	...	البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة
١٦٥	٢٥٥	٠٨	٤٥	١٥	...	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٩٦	١٠٨	٠٤	١٥	٥	...	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (د)
<u>معدلات التبادل التجاري</u>						
٢١-	٧٣-	١٣-	١٥	٢٥	...	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
<u>البلدان النامية</u>						
١٨١	٤٧٩	١٥٣	١	١٦	...	البلدان التي لديها فائض في رأس المال
١٠٩	٢٩٦	٩	٣	١٢	...	البلدان الأخرى المصدرة الصافية للطاقة
٤٣-	١٠٦-	٢٨-	٣	٢	...	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٠٦	٦٤	١٢	١	٢٥	...	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (د)

المصدر : إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى " الاحصاءات المالية الدولية " لصندوق النقد الدولي وتقديرات وتنبؤات أعدتها الامانة العامة .

( أ ) معدلات التغير في الأسعار مقدره على اساس مؤشرات قيمة الوحدة محسوبة بالدولار .

( ب ) تقديرات اولية ، مقربة الى اقرب نصف نقطة مئوية .

( ج ) تنبؤات .

( د ) البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا وحدها .

من حجم صادراتها ، لاسيما من المصنوعات ، زيادة كبيرة جدا . وفي خلال عام ١٩٨٢ ، اضطرت قيود ميزان المدفوعات جميع البلدان المستوردة للطاقة تقريبا الى ان تحد من وارداتها بصورة شديدة في الواقع ، احيانا باللجوء الى فرض ضوابط خاصة على الواردات والصرف ، وتخفيض قيمة العملة تخفيضا كبيرا ، وفرض تعريفات استثنائية . ولذلك كان أثر انتشار الانتكاس العالمي ملموسا في عام ١٩٨٢ على نطاق أوسع منه في السنتين السابقتين ، وأثر على مصدرى السلع الاساسية الأولية والمصنوعات .

وقد تعرض حجم صادرات البلدان النامية المستوردة للطاقة لتباطؤ حاد جدا في عام ١٩٨٢ بالمقارنة بالمعدلات المسجلة في السنوات السابقة . ورغم ذلك فانه يجب اعتبار معدل الزيادة البالغ ١٥ في المائة المسجل في عام ١٩٨٢ انجازا هاما بالنظر الى الاتجاهات السلبية العامة في التجارة العالمية ويرجع الاداء المرضي نسبيا لصادرات البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة الى اسباب شتى . أولها ، ان عددا متزايدا من البلدان قد اخذ بسياسات فعالة لترويج الصادرات . ثانيا ، اصبحت البلدان النامية الأكثر تصنيعا بلدانا مصدرة منافسة لمعدل متزايد من السلع المصنعة . ونظرا لأن حصتها في أسواق البلدان الصناعية ما زالت صغيرة في أغلب خطوط المنتجات ، فقد تمكنت من ان توسع نطاق صادراتها بسرعة دون مواجهة صعوبات كبيرة . ولم تكن هذه الحال بالطبع بالنسبة لعدد متزايد من المنتجات (لاسيما المنسوجات) التي اصبحت البلدان النامية من البلدان الموردة الهامة لها ، والتي تتأثر بشكل متزايد بالتدابير الحمائية . ثالثا ، ان التجارة فيما بين البلدان النامية قد نمت نموا سريعا جدا حتى عام ١٩٨٢ ، وتمثل الآن بلدان نامية اخرى لاسيما بين البلدان المصدرة للطاقة ، اسواقا هامة للبلدان النامية التي اصبحت مصدرة للمصنوعات . وهكذا فان النمو في صادرات البلدان النامية المستوردة للطاقة يتركز الى حد بعيد في البلدان التي تصدر المصنوعات .

وقد ضعفت المتغيرات التي ساعدت على النمو الكبير في الصادرات من تلك المجموعة من البلدان الى حد بعيد خلال عام ١٩٨٢ . وبالرغم من ميزة المنافسة التي يتمتع بها بعض البلدان النامية في عدد متزايد من اسواق المصنوعات في البلدان الصناعية ، فان صادراتها لم تتمكن من الاحتفاظ بمناعتها ازاء آثار التدابير الحمائية والانتكاس الطويل الامد في تلك البلدان الصناعية . وقد كان التقلص في نمو الواردات غير الوقودية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي اكثر حدة من التقلص في ناتجها القومي الاجمالي . كما اضررت التجارة فيما بين البلدان النامية خلال عام ١٩٨٢ بسبب ازمة الصرف الاجنبي المتزايدة والمعقدة التي تعرضت لها البلدان النامية في خلال ذلك العام .

وقد هبطت واردات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بالقيمة الحقيقية بحوالي ١ في المائة في عام ١٩٨٢ . وهذا العام يمثل العام الثالث من الهبوط في حجم الواردات لهذه المجموعة من البلدان ويعكس ضعف الاسواق بصفة عامة واستمرار تكيف استهلاك النفط ( والواردات ) مع الزيادات في الاسعار في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ . وقد كانت هناك اختلافات ذات شأن فيما بين البلدان من حيث سلوك أحجام الواردات . فادى الانتكاس الشديد في كندا الى هبوط الواردات بنسبة حوالي ١٣ في المائة . ومن الناحية الاخرى ، ارتفعت بالقيمة المطلقة أحجام الواردات في ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة ، التي سجلت معدلات نمو للنواتج فوق المتوسط . وساعد هبوط قيمة البين على ابقاء الواردات اليابانية على ما هي عليه تقريبا رغم نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل حوالي ٣ في المائة .

ومن الناحية الاخرى ، فان صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بالقيمة الحقيقية قد هبطت بنسبة حوالي ٢ في المائة . وثمة سبب رئيسي لهذا الأداء الضعيف للصادرات وهو أثر الانتكاس على التجارة فيما بين بلدان المجموعة . غير أن العامل الرئيسي ربما يكون الهبوط الكبير في حجم الصادرات المتجهة الى البلدان النامية التي تعاني عجزا . وفي الحقيقة انه يبدو أن الصادرات المتجهة الى البلدان النامية قد هبطت هبوطا اكبر بكثير من هبوط التجارة فيما بين البلدان الصناعية وهكذا فان أثر الانتكاس في البلدان النامية على تجارة البلدان المتقدمة النمو يشهد بالاهمية المتزايدة للبلدان النامية كأسواق لصادرات البلدان المتقدمة النمو .

ويتركز ، على ما يبدو ، جانب كبير من الانخفاض في احجام صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الولايات المتحدة ، التي هبطت صادراتها بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة ، نظرا لفقدان المنافسة نتيجة للارتفاع الشديد في قيمة الدولار خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، ولانخفاض الطلب على الواردات في البلدان النامية التي هي من الشركاء التجاريين الهامين للولايات المتحدة ( لاسيما المكسيك وبعض بلدان امريكا الجنوبية ) . وهبطت الصادرات ايضا في اليابان وفرنسا ، وكانت تعزى في الاولى جزئيا الى فرض قيود على الواردات من قبل البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الاخرى . ومن الناحية الاخرى ، ساعد التحسن في المنافسة الناجم عن انخفاض قيمة العملة ، كلاً من جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا على تسجيل معدلات نمو ايجابية في حجم الصادرات .

وقد اختلفت تجربة بلدان اوربا الشرقية في مجال التجارة اختلافا ملحوظا عن تجربة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو البلدان الآسيوية ذات الاقتصاد

المخطط مركزيا ، وذلك بسبب الفروق في الأهمية النسبية للتجارة في اقتصاداتها وفي التكوين السليحي لصادراتها ووارداتها . وقد أكدت الخطط الإنمائية لعام ١٩٨٢ بوجه عام على أولوية تصحيح الاختلالات الخارجية ، لاسيما احتواء الديون من العملات القابلة للتحويل وضغطها تدريجيا . ولذلك لم يكن هناك مجال لتحقيق زيادات كبيرة في حجم الواردات لبلدان أوروبا الشرقية . وبالمثل ، فقد فرضت الصين قيودا على الواردات بوصف ذلك عنصرا من عناصر سياسة التكييف الجارية التي تتبعها . وبالمقارنة ، فقد اعتمد الاتحاد السوفياتي على بعض الزيادة في وارداته بالنظر إلى انتكاسات المحاصيل في عام ١٩٨١ ومشاريع إنشاء خط الأنابيب الكثيرة الاحتياجات . ومن الناحية الأخرى ، كان يتعين متابعة ترويج الصادرات بتصميم في جميع البلدان ذات الاقتصادات الموجهة ولاسيما بلدان أوروبا الشرقية .

وقد قلصت بعض البلدان الآسيوية وجميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبا ، من أحجام وارداتها في أعقاب تطورات غير متوقعة ، بدرجة تفوق إلى حد بعيد ما كانت تستهدفه . فمن ناحية ، زادت حدة مشاكل السيولة التي تواجهها في تجارتها مع منطقة العملات القابلة للتحويل بسبب الانعزال الفعلي عن الأسواق المالية الدولية ، مما أثر أيضا على البلدان ذات الاقتصادات الموجهة الأخرى التي ما كانت لتواجه مشاكل تتعلق بالمدفوعات لو لم يحدث ذلك . ومن الناحية الأخرى كان على أوروبا الشرقية أن تواجه تقييدا المدى توفر السلع الأساسية الرئيسية ، لاسيما النفط ، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وبينما امتد تخفيض الواردات ليشمل كل المجموعات الشريكة ، فإن أشد تخفيضات الواردات حدة هو ما شهدته بلدان أوروبا الشرقية التي كانت أشد البلدان تأثرا بالأزمة المالية (بولندا ورومانيا) في تجارتها مع بلدان العملات القابلة للتحويل . وقد أدت واردات الاتحاد السوفياتي الكبيرة من الآلات والمعدات إلى زيادة حجم الواردات ربما بنسبة ٦ إلى ٧ في المائة ، وهو ما قابل ، رغم ذلك ، بصورة تامة تقريبا التخفيض الحاد من جانب أوروبا الشرقية . كما تقلص حجم واردات الصين بحوالي ١٠ إلى ١٢ في المائة .

وبالرغم من ضعف الطلب العالمي ، ونمو الناتج المحلي من المنتجات الجاهزة للتصدير الذي لا يعد وكونه نموا متواضعا ، والتوترات الحاصلة في المحيط السياسي الدولي ، فإن البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (ولا سيما بلدان أوروبا الشرقية) قد سجلت ، رغم ذلك ، زيادة كبيرة في حجم الصادرات ربما بلغت ٤ في المائة . وترجع هذه الزيادة جزئيا إلى صادرات بولندا التي قاربت الانتعاش . بيد أن الزخم الرئيسي لنمو الصادرات يرجع دون شك إلى ترويج الصادرات الذي لجأت إليه بلدان أوروبا الشرقية في سعيها لمواجهة القيود الخارجية الشديدة . وبينما كان ذلك فعلا في



تصحيح الخلل الخارجي ، فان نوع تدابير ترويج الصادرات الذي لجأت اليه هذه البلدان قد ادى الى زيادة حدة الاختناقات المحلية في مجال اللوازم المادية ففي عدد من البلدان ، وضاعف النقص في الاسواق الاستهلاكية .

وفي الماضي ، كانت التجارة العالمية ، خلال فترات التوسع الاقتصادي ، تتجه الى النمو بدرجة أسرع بكثير من الناتج العالمي . وبالمقارنة ، هناك احتمال بين لعدم استطاعة التجارة ان تحقق اسهاما ذا شأن في النمو الاقتصادي العالمي خلال الانتعاش المنتظر ان يبدأ في غضون عام ١٩٨٣ . ومن المرجح ان تزيد واردات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي زيادة معتدلة ، نتيجة للانتعاش المعتدل نسبيا المتوقع في هذه البلدان ، وللحواجز الحمائية التي اقيمت في السنوات الاخيرة . وفي حين ان واردات البلدان النامية التي لديها فائض في رأس المال قد تنمو مرة اخرى في عام ١٩٨٣ ، فان قيود موازين المدفوعات ستواصل احداث أثر ذي شأن على قدرة البلدان النامية الاخرى على توسيع نطاق وارداتها . ولذلك ، فمن المحتمل ان يربح الانتعاش في مستويات واردات هذه البلدان الى عام ١٩٨٤ . وتتماثل في ذلك احتمالات التجارة لبلدان اوربا الشرقية ، نظرا لانه يتوقع لها ان تواصل جهودها الرامية الى تقليل ديونها الخارجية . والاتحاد السوفياتي والصين استثناءان من هذه الصورة العامة : اذ ان انخفاض المحاصيل عما توخته الخطة في عام ١٩٨٢ ، وانخفاض مخزونات الحبوب لما يتطلب زيادة الواردات زيادة كبيرة من جانب الاتحاد السوفياتي ، بينما تزعم الصين زيادة الواردات زيادة حادة كجزء من برنامجها الخاص بالتحديث .

زيادة الهبوط في أسعار السلع الأولية

تؤكد تجربة السنوات الأخيرة ان السلع الأولية هي أكثر القطاعات قابلية للتأثر في الاقتصاد العالمي . وبالنسبة للأغلبية الكبرى من السلع الأولية كان الأثر الرئيسي لانحسار التضخم والكساد هو الانخفاض الحاد في الأسعار . وفيما يتعلق بالنفط فقد تراجع سعر الأسعار بعض الشيء عن ذروتها في الربع الأول من عام ١٩٨١ ، ولكن عمليات التكيف مع الطلب المتناقص قد تحققت بصفة أساسية عن طريق خفض أحجام الصادرات بصورة حادة .

وأهم ما يميز حركات أسعار السلع الأولية في الآونة الأخيرة هو التزامنها ؛ فمستوى انخفضت عمليا كل أسعار السلع بحددة منذ بداية الكساد العالمي الحالي . وأفضل طريقة لتقييم مدى الانخفاض في الأسعار هي مقارنة مستوياتها في أدنى ما وصلت اليه في دورة الانكماش الأخيرة بالمستويات التي وصلت اليها في الذروة الأخيرة خلال ١٩٧٩-١٩٨٠ .

الجدول ثانيا - ٢ - نسبة الانخفاض في مؤشرات الأسعار السوقية لسلع التصدير الرئيسية للبلدان النامية عن ذروتها الأخيرة (١)

مجموعة السلع	شهر الذروة	شهر الحد الأدنى	نسبة الانخفاض
الأغذية	تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠	تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢	٦٢
المشروبات الاستوائية	أيلول / سبتمبر ١٩٧٩	أب / أغسطس ١٩٨٢	٣٩
البذور الزيتية النباتية والزيتون	تموز / يولييه ١٩٧٩	تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢	٤٩
المواد الخام الزراعية	شباط / فبراير ١٩٨٠	كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢	٣١
المعادن والخامات والفلزات	شباط / فبراير ١٩٨٠	حزيران / يونيه ١٩٨٢	٣٤
النفط الخام	شباط / فبراير ١٩٨١	أذار / مارس ١٩٨٣	١٧

المصدر : بالنسبة للسلع غير المستخدمة كوقود ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية ؛ بالنسبة للنفط الخام ، إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(١) كل المؤشرات مُعبر عنها بالدولارات .

- ومن عام الى عام انخفضت بحدّة مؤشرات أسعار كل المجموعات الرئيسية للسلع الاولية غير المستخدمة كوقود سواء في عام ١٩٨١ أو في عام ١٩٨٢ (أنظر الجدول ثانيا - ٣).
- وكما تعمق الكساد وأصبح أكثر امتدادا فان عددا متزايدا من السلع قد تأثر وقد كانت انخفاضات الأسعار خلال الكساد الحالي واضحة للغاية بحيث ان شروط التبادل التجاري لكل مجموعات السلع الرئيسية بالنسبة للمصنوعات المصدرة من البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي قد انخفضت بصورة أكثر حدّة عما حدث خلال أي فترة انكماش أخرى في الفترة التالية للحرب . وقرب نهاية عام ١٩٨٢ ارتفعت أسعار المشروبات والمعادن بعض الشيء وهو أمر قد يشير الى ثبات أسعار السلع الأساسية . ومع ذلك فان احتمالات السوق بالنسبة لعام ١٩٨٣ لا تشير الى أن من المحتمل أن تشهد الأسعار انتعاشا كبيرا .

الجدول ثانيا - ٣ - معدلات التغير في أسعار السلع  
الأساسية الداخلة في التجارة الدولية،  
(١) ١٩٨٤ - ١٩٨٠  
(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٤ (ب)	١٩٨٣ (ب)	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
السلع الأولية غير المستخدمة					
كوقود	٧	١	١٥٣-	١٥٧-	١٤٧
الأغذية	٩	٦-	٣٠٢-	٢١٤-	٦٣٢
المشروبات الاستوائية	٤	٥	٤٤-	١٨٩-	٥٩-
الزيوت النباتية والبذور الزيتية	٧	٩-	٢٣٠-	٣١-	١٤٩-
المواد الخام الزراعية	٨	٣	١٢٩-	١٣٠-	١١٢
المعادن والخامات والفلزات	١٠	٥	١٢٧-	١٣٤-	١٣٣
التفط الخام	٥	١٥-	٥٦-	١١٥	٦٥٨
المصنوعات					
المصدرة من اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٥	٣	٢٠-	٥١-	١٠٥
المصدرة من البلدان النامية	٥	٣ (ج)	٣٠	٥٢	٦٤

المصدر : إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية ؛ الأمم المتحدة ، النشرة الشهرية للاحصاءات ؛ والمعلومات المقدمة من المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية (لندن) .

(أ) معبرا عنها بال دولار .

(ب) تنبؤات .

(ج) تقديرات أولي .

والعامل الرئيسي وراء انخفاض أسعار السلع الأساسية وخاصة بالنسبة للمواد الخام الصناعية ، كان بدون شك هو الكساد في البلدان الصناعية . وتزامن هذا مع ظروف الزيادة غير العادية في العرض في أسواق السلع التي تتأثر أسعارها بدرجة أكبر بتطورات العرض أكثر من تطورات الطلب ( الأغذية والمشروبات الاستوائية مثلا ) . وقد استجاب عرض المشروبات الاستوائية للزيادات الحادة في الأسعار خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ مع تخلفه المعتاد لعدة سنوات ، ومساعدات الزيادة في الانتاج والمخزون على خفض الأسعار ابتداء من اواخر ١٩٧٩ . وقد انخفضت أسعار الحبوب بسبب المحاصيل الممتازة في ١٩٨١ / ١٩٨٢ في جميع أنحاء العالم تقريبا ( الا بالنسبة لمحاصيل الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان النامية ) .

وكان للانكماش الذي جرى بعض الخصائص التي فرضت ضغوطا انخفاضية اضافية على الأسعار . فقد أجبرت أسعار الفائدة المرتفعة الصناعات الاستهلاكية على خفض مخزونها السلعي ومن المحتمل ان تكون قد أدت التي تضائل المضاربة كذلك . وقد أدى الارتفاع الشديد في سعر الدولار منذ اواخر عام ١٩٨٠ الى زيادة أسعار السلع التي تتأثر أسعارها بشدة بأسواق الولايات المتحدة مقدرة بالعملة الأخرى ، مما أدى الى خفض الطلب على هذه السلع في الأسواق غير الدولية وربما الى خفض أسعارها بالدولار . وقد نتج عن الانخفاض في الأسعار بالاضافة الى بعض العوامل الأخرى التي يتناولها التحليل بالتفصيل فيما بعد مشاكل خطيرة غير عادية في موازين المدفوعات في عدد كبير من البلدان النامية . وكانت بعض البلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات سلعة معينة راغبة عن خفض صادراتها ، بل سعت في بعض الأحوال الى زيادتها . وعلى العكس فان الطلب على السلع المستوردة في البلدان النامية وفي أوروبا الشرقية ايضا قد تأثر بصورة عكسية بنفس العوامل .

ان الانتعاش المحدود المتوقع في البلدان الصناعية الرئيسية يعني أن من غير المحتمل في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به ان تعود أسعار السلع الأساسية الى المستويات التي كانت سائدة قبل التدور الأخير في الأسعار . وستعمل جودة المحاصيل في السنوات الأخيرة وما ترتب عليها من تراكم كبير من المخزونات على الابقاء على انخفاض أسعار عدد من السلع الزراعية ( مثل الحبوب والبذور الزيتية والقطن ) . ومن بين السلع الغذائية يمكن توقع أن يشهد السكر فقط بعض الانتعاش عن مستوياته المنخفضة الحالية نظرا لان العديد من المنتجين يتخلون عن انتاج السكر غير المريح . وستستمر أسعار المشروبات أيضا في التأثر بصورة عكسية بالمخزون الزائد الذي نتج عن سنوات عديدة من العرض الزائد . وسيتوقف الطلب على بعض المواد الخام على سلوك قطاعات محددة . وعلى سبيل المثال فان قوة الانتعاش في قطاع التشييد سيكون عاملا حاسما في حالة أخشاب البناء الاستوائية ؛ ولا بد أن يؤثر انتعاش صناعة السيارات ، وهي قطاع عانى الانكماش بصورة خاصة ، على أسعار

المطاط الطبيعي . وفيما يتعلق بالمعادن فان القدرة الزائدة ستؤدي على الأرجح إلى التخفيف من ضغوط الأسعار الناشئة عما يقوم به المستهلكون لسد النقص في المخزون لديهم . واجمالا فعلى الرغم من أن أسعار السلع الأولية يمكن ان تثبت عند مستواها المنخفض فسي النصف الأول من عام ١٩٨٣ فانه ليس من المحتمل أن تشهد ارتفاعا كبيرا في الثمانية عشرة شهرا التالية . ومع ارتفاع الطلب في الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٤ فانه يمكن ان تبدأ أسعار بعض السلع ، وخاصة السلع المعدنية ، في الارتفاع بصورة أسرع الى حد ما من ارتفاع أسعار المصنوعات التي تصدرها البلدان المتقدمة النمو .

لقد ازدادت حدة تقلب الأسعار في السنوات الأخيرة وأصبحت أكثر اتسافا بطابع الدورية ؛ فبعد ارتفاع حاد بدأ في ١٩٧٢ اتجهت الأسعار بسرعة الى الهبوط في ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ؛ كما أن ارتفاع النشاط الاقتصادي في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قد صاحبه ارتفاع أقوى بكثير في أسعار السلع الأساسية ؛ وخلال الكساد الحالي هبطت الأسعار بصورة غير عادية . واذنا نظرنا الى سلوك أسعار السلع الأساسية في مدى أطول فانه يصبح من الواضح ان قابلية الأسعار للتغير قد أخذت تتزايد مع الوقت ، خاصة اذا قارن المرء الاتجاهات منذ ١٩٧٠ بتجربة الأسعار خلال السبعينات (٦) . وعلاوة على ذلك فإن حركات الأسعار غدت أكثر تزامنا عبر السلع (٧) . ويبدو ان اتساع نطاق الدورات التجارية وتزامنها في اقتصادات السوق المتقدمة النمو منذ ١٩٧٠ اذا قيست بالفتره المبكرة التالية للحرب ، هي أهم عامل يفسر هذه الاتجاهات في سلوك التغيرات في أسعار السلع الأساسية . وبالإضافة لذلك فان ما يسود الاقتصاد العالمي من زيادة معممة في درجة الشك - تتجلى في التغيرات الواسعة والسريعة في أسعار الصرف والتضخم وأسعار الفائدة - قد امتد بدون شك الى مجال تكوين أسعار السلع الأساسية . وقد كانت نتيجة اتجاهات الأسعار هذه هي ازدياد ضعف القدرة على التنبؤ بعائدات التصدير في البلدان النامية .

وخلال عام ١٩٨٢ تأثرت أسواق النفط أيضا بشدة من تعمق وتزامن الانكماش الاقتصادي الدوري في البلدان الصناعية الرئيسية . ففي الربع الأول انخفضت أسعار النفط الخام في سوق البضاعة الحاضرة انخفاضاً حاداً . وبعد أن انتعشت في شهر نيسان / ابريل ظلت ثابتة بصورة ملحوظة حتى أواخر عام ١٩٨٢ على الرغم من انها ظلت أدنى بعض الشيء من الأسعار الرسمية . وقد هبطت الأسعار في سوق البضاعة الحاضرة بشدة كانعكاس للشك المتزايد ازاء سير أسعار النفط في المستقبل بعد فشل الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ في بلوغ اتفاق على التخفيضات في الإنتاج . وتعرضت أيضا الأسعار الرسمية التي ظلت ثابتة نسبيا في عام ١٩٨٢ الى ضغط نزولي متزايد . ومنذ منتصف شباط /فبراير عندما خفض منتجو بحر الشمال أسعار عقودهم بنحو ١٠ في المائة وتبعهم نيجيريا سريعا بتخفيض في السعر بلغ نحو ١٥ في المائة تميزت الأحوال في أسواق النفط العالمية بمناخ يتسم بعدم الاستقرار والمضاربة .

وتعكس حقيقة أن أسعار النفط انخفضت بصورة معتدلة فقط خلال الكساد الحالي في مواجهة هبوط مستمر في الطلب الدور الهام لتقييد العرض في تحمل وطأة التكيف . ونظرا لأن المنتجين من غير أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط قد زادوا من صادراتهم فقد تم الحفاظ على الأسعار بواسطة اتفاق بين البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط لخفض الانتاج بصورة حادة . وفي حين أن معظم البلدان قد تأثرت فان نصيبا كبيرا من تخفيض الانتاج قد تحمته البلدان ذات الفائض . وفي ضوء الحالة الصعبة لموازن المدفوعات لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط التي تعاني من العجز من المحتمل ان تقاوم هذه البلدان المزيد من عمليات تخفيض الانتاج . وعلى الرغم من أن الحالة مائعة للغاية فإن النتيجة الأكثر احتمالا بالنسبة لعام ١٩٨٣ هي انخفاض في الأسعار بمتوسط ١٥ في المائة تقريبا من سنة الى أخرى ، وهو ما يعني بعض الاضافات في المخزون لدى اقتصادات السوق المتقدمة النمو وزيادة معتدلة في صادرات البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط التي تعاني عجزا ، مع احتمال ثبات حجم الصادرات في البلدان التي لديها فائض من رأس المال . والمفروض مع انتعاش الطلب تدريجيا ان تثبت الأسعار في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ . كما ان من المحتمل في غياب اهتزازات العرض ان تتحرك أسعار النفط في عام ١٩٨٤ بما يتلاءم مع التضخم الدولي .

## الاسعار الدولية وشروط التبادل التجاري

في عام ١٩٨٢ ساءت شروط التبادل التجاري للبلدان النامية الصافية الاستيراد للطاقة للعام الخامس على التوالي . وفي حين أن العامل الرئيسي في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ كان هو زيادة أسعار الواردات - بالنسبة للمصنوعات والنفط - فان التدهور في شروط التبادل التجاري في الفترة (١٩٨١-١٩٨٢) لهذه المجموعة من البلدان كان السبب الرئيسي فيه هبوط أسعار السلع الأولية . ولا شك في أن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة قد عاد بأخطار الأثار على البلدان النامية المستوردة للطاقة . وتتجلى الظروف الاقتصادية المعاكسة لهذه البلدان في تطور شروط التبادل التجاري بالنسبة لها إذ انخفضت بنحو ٢٥ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . وهذا العامل وحده يلقي ضواً كبيراً على انخفاض مستوى الأداة الاقتصادية لهذه البلدان خلال السنوات الثلاث الأخيرة وعلى الصعوبات الحالية الشديدة التي تواجهها في موازين مدفوعاتها وعلى تزايد مستويات مديونيتها الخارجية . وليس من المحتمل أن تخفف البيئة الخارجية كثيراً من هذا الوضع في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ لأن من المتوقع ألا تتحسن شروط التبادل التجاري لهذه البلدان الا تحسناً طفيفاً .

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط شهدت أيضاً البلدان النامية المصدرة للطاقة شروطاً أسوأاً للتبادل التجاري خلال عام ١٩٨٢ مما أدى الى عكس اتجاه دام ثلاث سنوات من الزيادات الحادة للغاية في الاسعار النسبية لتجارتها الخارجية . ومن المحتمل أن تزداد الى حد ما حدة الانخفاض في أسعار النفط في عام ١٩٨٣ . ونظراً لان من المحتمل أن ترتفع أسعار الواردات فان من المرجح أن يزداد تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة للطاقة في عام ١٩٨٣ قبل أن تستقر في عام ١٩٨٤ .

وقد كان المستفيد الرئيسي من حركات الاسعار خلال عام ١٩٨٢ هو بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو - فعلى الرغم من أن أسعار صادراتها (مقدرة بالدولارات) قد انخفضت فان الهبوط في اسعار وارداتها كان أكبر بكثيره ويوجع ذلك الى الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية المستوردة . ومن المفروض أن يؤدي الانتعاش في أسعار الصادرات والهبوط المستمر في اسعار الواردات بالنسبة لها الى مزيد من المعاكسة في شروط التبادل التجاري في عام ١٩٨٣ .

وفيما يتعلق بالاقتصادات المخططة مركزياً وأساساً بسبب الترتيبات الخاصة للتسعير التي تسود داخل مجلس التعاضد الاقتصادي، اختلفت حركات الأسعار في التجارة داخل المجموعة بدرجة كبيرة عن حركاتها في التجارة مع البلدان ذات الاقتصاد السوقي . ففي الأخيرة انخفضت قيم الوحدة (بالدولارات) بالنسبة للصادرات والواردات على السواء بنسبة ٦ - ٧ في المائة ، والنتيجة



هي أن شروط التبادل التجاري لم تتغير إلا تغيراً طفيفاً. أما بالنسبة للتجارة داخل المجموعة فقد ترتب على التنقيح السنوي لصيغة الأسعار لمجلس التعاضد الاقتصادي تدهور آخر في شروط التبادل التجاري لأوروبا الشرقية يتراوح صافيه بين ٣ و ٥ في المائة في حين أن الاتحاد السوفياتي سجل كسباً مقابلاً. وفي عام ١٩٨٢ زادت أسعار الوقود بالروبلات القابلة للتحويل بنسبة تقرب من ٢٥ في المائة لتعكس على نحو أكثر التغيرات التي حدثت في أسعار النفط العالمية في أواخر السبعينات. وإن إعادة أسعار الطاقة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي إلى متوسطات السعر العالمي للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ من قاعدته ١٩٧٦-١٩٨٠ في العام السابق لم يكن كافياً مع ذلك لإقامة تعادل مع الأسعار العالمية الحالية على الرغم من أن هذه قد أخذت تتدهور في النصف الثاني من عام ١٩٨٣. ونتيجة لذلك يمكن التنبؤ بجولة أخرى من التعديلات ربما تتراوح من ١٧ إلى ٢٠ في المائة لعام ١٩٨٣.

### المدفوعات الدولية

#### تغيرات كبيرة في موازين الحسابات الحالية

في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ تشكلت التطورات الحسابية الحالية في الأقاليم الرئيسية للاقتصاد العالمي إلى حد كبير بواسطة تحركات شروط التبادل التجاري وبصفة خاصة الزيادة في سعر النفط والهبوط في أسعار السلع الأولية. ولذلك شهدت معظم البلدان الصافية التصدير للطاقة (أساساً بضعة بلدان نامية والاتحاد السوفياتي) زيادات حادة في تجارتها وفوائضها الحسابية الحالية في حين كان على البلدان الصافية الاستيراد للطاقة (معظم البلدان النامية) ومعظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقية وأوروبا الشرقية) أن تتغلب على حالات من العجز ضخمة ومتزايدة في كثير من الحالات (انظر الجدول ثانياً - ٤). وحتى عام ١٩٨١ وفي حين ضاقت بالفعل بمصادر معينة للتحويل الخاص فإن البلدان كانت قادرة إلى حد كبير على تحويل حالات العجز الحسابي الجاري الكبير الناتج عن الحركات الدولية المعاكسة للأسعار. وفيما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية فإن السياسات المقصودة لخفض الزيادة في الدين بالعملة القابلة للتحويل ساعدت على خفض العجز التجاري لديها على الرغم من تدهور شروط التبادل التجاري.

(أ) ميزان المدفوعات المالي بالمسابقات الجارية  
حسب مجموعات البلدان ١٩٧٨-١٩٨٣  
(بيلامين اللندولات)

	١٩٨٣ (ج)	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	مجموعه البلدان
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١٠٥٥	٢	١٢٢٢	٤٢٢١	٦٥٠	٢١٠	٢١٠	
البلدان الصناعية الرئيسية	٢١٥٥	١٨٥٥	١٥٤٨	١٥٥٩	١٥٥٥	٢٥٥	٢٥٥	
بلدان أخرى ذات فائض (د)	١٢	١١٥٥	١٠٥٨	٥٠٩	٥٠٢	٢١٠	٢١٠	
اقتصادات صغرى أخرى	٢٤	٢٢	٢٧٥٨	٢٥٢٢	١١٥٧	٦٥٢	٦٥٢	
البلدان النامية	٨٩	٦٩٥٥	٢٢٥٩	٢٦٥٨	١٠٥٨	٢٢٢٢	٢٢٢٢	
البلدان ذات الفائض في رأس المال	٥٥٥	٢٢	٦٥٥٩	١٠١٥٥	٦١٥٢	١٩٥٩	١٩٥٩	
بلدان أخرى صافية للطاقة	٢٢٥٥	٢٨٥٥	٢٦٥٢	٢٢٤	٢٥٤	٢٢٢٢	٢٢٢٢	
بلدان مستوردة صافية للطاقة (هـ)	٥٠	٦٤	٧٢٥	٦٧٦١	٤٧٥١	٢٩٥٨	٢٩٥٨	
الاقتصادات المخططة مركزياً (و)	١٠	١٦	٤٥٨	٥٠٩	٥٠٢	٦٥٢	٦٥٢	
الصين	١	٤٥٥	١٦١	١٥٢	٢١٠	١٥٢	١٥٢	
أوروبا الشرقية	٥٥٥	٤	٢٥٧	٥٥٨	٥١٠	٦٥٢	٦٥٢	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥	٧٥٢	٦٥٢	٨٥٥	٦٥١	١٦١	١٦١	
الرصيد المتفق (ز)	٦٨٥٥	٥٥٥٥	٤٥٥٢	٤٥٤	٤٥٥	٧٥٤	٧٥٤	

حواشي الجدول ثانيا - ٤

المصدر : ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى " الاحصاءات الدولية والمالية " ، صندوق النقد الدولي ، مصادرو وطنية ودولية رسمية أخرى ؛ وتنبؤات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

- ( أ ) باستثناء التحويلات الحكومية .
- ( ب ) تقديرات أولية مدورة لأقرب نصف بليون دولار .
- ( ج ) تنبؤية .
- ( د ) سويسرا والنرويج وهولندا .
- ( هـ ) ان البيانات المقدمة هنا تبيح تقدير عجز هذه البلدان بسبب استثناء بعض البلدان ، التي تمثل حوالي ٥ في المائة من صادرات المجموعة ، ولم تتوافر عنها بيانات كافية .
- ( و ) الموازين التجارية فقط .
- ( ز ) ان الفرق العالمي في الحسابات الجارية ، يعكس حالات انعدام التساوق الزمني وحالات الاغفال والأخطاء في الموازين التجارية والتقصير في تسجيل ايصالات الخدمات ، لاسيما إيرادات الاستثمار الموجهة عن طريق المراكز المالية البحرية . وهناك مصدر آخر هام للفرق في التجارة العالمية في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ أدى الى نزوع نحو تفضيل الواردات وهو التخفيضات الشديدة في كميات النفط من الشحنات التي ما زالت في عرض البحر .

وخلال سنة ١٩٨٢ ، كانت القوى الفعالة أكثر تعقيدا . فقد أثرت تحركات معدلات التبادل التجاري في الحسابات الجارية كما في السابق ، رغم أن تجمعات البلدان ، التي عانت من هبوط في معدلات التبادل التجاري ، قد تغيرت ، كما تم عرضه أعلاه . وهناك عامل هام آخر ساد على نطاق واسع جدا في سنة ١٩٨٢ هو تحديد الموارد الخارجية المتاحة لتمويل حالات العجز في الحسابات الجارية . ولو كان التمويل الخارجي الهادف الى المحافظة على المعدلات الطبيعية للنمو الاقتصادي وشيكا ، لسجلت معظم بلدان العجز حالات عجز في التجارة والحساب الجارى أكبر بكثير في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ومع ذلك ، أصبحت الأسواق المالية الدولية باضطراب أبعادا متزايدة بالنسبة للبلدان النامية ، وتوقفت الاقراض للاقتصادات المخططة مركزيا بصورة كلية تقريبا . ورغم تعاضل مدفوعات الفوائد والتحركات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري ، فقد هبط مجموع العجز في الحساب الجارى للبلدان النامية المستوردة للطاقة هبوطا ملحوظا ، مما يعكس تعدلا كبيرا في الحسابات التجارية . ويمكن قياس المدى الذى ذهبت اليه جهود التعديل لدى هذه البلدان من أنه في سنة ١٩٨٢ ، عندما وصل الكساد الى الحضيض ، كان عجزها الجماعي لا يعادل سوى ٣٥ في المائة من حصيلة صادراتها من السلع ، بالمقارنة مع ٤٥ - ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وبالمثل ، اضطرت بلدان أوروبا الشرقية الى أن تتخذ بصورة غير متوقعة تدابير صارمة للتعديل وسجلت بالفعل فائضا تجاريا كبيرا .

وكان للهبوط في أسعار النفط والانكماش الحاد في حجم تجارة النفط أثر كبير على الحسابات الجارية للبلدان النامية المصدرة للطاقة . فالقوائض الكبيرة التي سجلتها هذه البلدان في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كانت قد بدأت تتضاءل في سنة ١٩٨١ تحت تأثير المعدلات السريعة للتوسع في أحجام الواردات وتناقص صادرات النفط . وقد سجلت هذه البلدان خلال سنة ١٩٨٢ عجزا جماعيا ، رغم هبوط الواردات بالقيمة الحقيقية . أما بالنسبة للبلدان ذات الفائض في رأس المال ، فقد انخفض فائضها بما يقارب ٨٠ بليون دولار بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٢ . وخلال هذه الفترة ، حصل أيضا تحول سلبي كبير في الحساب الجارى للبلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من عجز ، رغم أنه لم يكن معادلا في وضوحه لما حصل للبلدان ذات الفائض في رأس المال . وفي النصف الثاني من سنة ١٩٨٢ ، واجهت بعض البلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من عجز مشاكل تمويلية مفاجئة وذات شأن في أسواق رأس المال الدولية ، وقد يكون هذا الأمر قد عمل على الحد من حالات عجزها . وبالإضافة الى ذلك ، لم يكن الهبوط في حصيلة صادراتها حادا كما كانت عليه الحال في البلدان ذات الفائض في رأس المال .

وفي الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، كان التحسين الكبير في معدلات التبادل التجاري العامل الرئيسي وراء التخفيض البالغ ١ بلايين دولار في عجز حسابها الجاري .  
فبينما انخفض عجزها التجاري ٩ بلايين دولار ، ارتفع فائضها في الخدمات والسلع غير المنظورة حوالي بليون واحد من الدولارات (٨) .

ان للتنبؤات التي تظهر في الجدول ثانيا - ١ لأحجام وأسعار التبادل التجاري خلال سنة ١٩٨٣ وتوقع سنة بعد سنة ، أن يكون متوسط أسعار الفائدة خلال سنة ١٩٨٣ أدنى مما كان عليه في سنة ١٩٨٢ ، آثارا هامة بالنسبة لتطورات الحسابات الجارية . وفيما بين البلدان النامية ، سيؤدي استمرار التعديل الصارم في البلدان المستوردة للطاقة ، والظيل من التحسين في معدلات التبادل التجاري لديها ( بصورة رئيسية بسبب انخفاض أسعار النفط ) ، والانخفاض في أسعار الفائدة التي تزيد من التخفيضات الملموسة في حالات عجز حسابها الجاري . ومن المتوقع أن تعاني البلدان المصدرة للطاقة خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري بسبب الهبوط في سعر النفط بالنسبة لأسعار وارداتها . ونتيجة لذلك ، ستظل الفوائض تنكمش في البلدان ذات الفائض في رأس المال . ومع ذلك ، فمن المرجح أن تستمر البلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من عجز في تعديلي مستويات وارداتها الحقيقية تنازليا ، ويمكن أن تشهد حجوما صادراتها بعض الانتعاش من جراء الزيادات المتواضعة في وارداتها من النفط وبعض الازدهار في فئات الصادرات الأخرى كذلك . وهكذا فان العجز في حسابها الجاري الجماعي لن يرتفع بصورة كبيرة .

ان الانخفاض المتوقع في الأسعار النسبية للسلع الأساسية الأولية ، لا سيما النفط ، سيفيد بصورة رئيسية الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، التي تشهد تحولا نحو حدوث فائض في الحساب الجاري . ومن المتوقع أن تعاني بلدان أوروبا الشرقية مزيدا من الخسائر في معدلات التبادل التجاري في تجارتها داخل مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ ومع ذلك ، فالخطط الحالية تدعو الى بذل مزيد من الجهود باتجاه الاستعاضة عن الواردات ورفع حجم الصادرات ، الأمر الذي سيؤدي ، اذا تحقق ، الى فائض تجاري كلي أعلى بظليل . ومن المتوقع أن ينخفض الفائض التجاري للاتحاد السوفياتي ، كنتيجة مباشرة للهبوط المتوقع في أسعار الوقود في الأسواق العالمية ، وزيادة الواردات الضخمة من الأغذية ، وامكانية زيادة الواردات من الآلات من البلدان الصناعية الرئيسية . وهذه العوامل المؤدية الى فائض أقل قد تقابلها جزئيا مكاسب في معدلات التبادل التجاري في التجارة داخل مجلس التعاضد الاقتصادي . وأما بالنسبة للصين ، فقد ينخفض الفائض التجاري بصورة حسنة نتيجة لخطط استيراد طموحة .

### الصعوبات المتزايدة أمام البلدان النامية المدينة

في سنة ١٩٨٢ وصلت صعوبات السيولة لدى البلدان النامية ، وهي الصعوبات التي كانت تتراكم طوال السنوات الأخيرة ، الى مستويات حرجة بالنسبة لعدد من البلدان التي كانت من كبار المقرضين الدوليين . وبحلول نهاية سنة ١٩٨٢ ، تأثرت بذلك بلدان عديدة ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة وفي مراحل متفاوتة من التنمية في افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية . وفي جميع هذه الحالات وجدت البلدان المدينة نفسها عاجزة عن دفع المبالغ التعاقدية عن أصل رأس المال في وقتها ، وفي بعض الأحيان عن تسديد دفعات عن الفوائد ، فيما يتصل بديونها الأجنبية ، لا سيما بشأن القروض من المصارف التجارية الدولية .

ونشأت صعوبات خدمة الدين عندما أصبح عدد من المصارف الخاصة ، لا سيما ، ولكن لا على سبيل الحصر ، المصارف الصغيرة التي كانت جديدة نسبيا في مجال الاقراض الدولي ، عاجزا عن تجديد أو تدوير الديون المستحقة على بعض البلدان المقرضة . وكذلك أصبح من الصعب ترتيب اقراض جديد صاف لعدد من البلدان الأخرى . وبينما كانت التدفقات الصافية من شبكة المصارف الى البلدان المستوردة للطاقة تتجه نحو الانحسار منذ أن وصلت ذروتها في سنة ١٩٧٩ ، كان الانكماش في سنة ١٩٨٢ عنيفا ( انظر الجدول ثانيا - ٥ ) . وأما فيما يتصل بالبلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من عجز ، فقد بدأ الانحدار في صافي الاقراض في سنة ١٩٨٢ ، عندما أصبح واضحا بصورة متزايدة أن حصيلة صادراتها ستأثر بشدة من الكساد . وبما أنه سبق أن حدث سحب شديدة من احتياطي القطع الأجنبي ، لم تقدم هذه الاحتياطي سيولة كافية ، وكانت النتيجة بالنسبة لعدد من البلدان تراكم متأخرات خدمة الديون .

وبالنسبة لبعض البلدان ، رتبت حكومات البلدان الصناعية الرئيسية اتخاذ تدابير تمويلية طارئة مخصصة الغرض ذات طبيعة قصيرة الأجل ، وكان ذلك في بعض الحالات بالتعاون المالي مع مصرف التسويات الدولية . وتم التفاوض أيضا مع صندوق النقد الدولي بشأن اعتمادات متوسطة الأجل وبرامج للتعددي ، وتم اقناع المصارف الدولية بمرور الزمن بأن تقدم مزيدا من الائتمانات . وأخيرا تم خلال السنة ترتيب عدد كبير للغاية من حالات إعادة جدولة الديون . وهكذا اتفق على ٢١ حالة من حالات إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف في سنة ١٩٨٢ أو كانت لا تزال قيد التفاوض عند نهاية السنة ، ١٦ منها استتبع إعادة جدولة ديون لمصارف تجارية أجنبية ( اجتماعات " نادي لندن " ) ، واشتطت خمسة منها على إعادة جدولة ديون لمصادر رسمية ( اجتماعات " نادي باريس " ) . وبالمقارنة ، كان هناك ما مجموعه ١٢ حالة من حالات إعادة الجدولة هذه لديون بلدان نامية في سنة ١٩٨١ ، وهذا الرقم في حد ذاته يقارب ضعف عدد حالات إعادة الجدولة في كل من السنوات الثلاث السابقة .

الجدول ثانياً - ٥ - البلدان النامية المستوردة لرأس المال ؛  
صافي الاقتراض الجديد من المراكز  
المالية الرئيسية (١) ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢  
( ببلايين الدولارات )

(ب)	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
					صافي التغيير في خصوم البلدان النامية للمصارف
					بلدان مصدرة صافية للطاقة تعاني من عجز (ج)
١٢	١٩٨١	١٦٦٦	١٧٣٣		
					بلدان مستوردة صافية للطاقة
					صافي التغيير في الديون مطروحا منه الأصول التي تحتفظ بها المصارف
					بلدان مصدرة صافية للطاقة تعاني من عجز (ج)
٢١	٢٣٢٢	١٢٤	٥٠٠		
					بلدان مستوردة صافية للطاقة
١٣	١٧٧٧	٢٦٢٢	١٩٣٣		

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البيانات الفصلية لمصرف التسويات الدولية .

- ( أ ) بط في ذلك الدين قصير الأجل .
- ( ب ) تقديرات أولية .
- ( ج ) باستثناء البحرين وعمان .

ومع ذلك ، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية لم تعان من صعوبات في خدمة الديون . وفي الحقيقة ، كان نصف عدد البلدان النامية تقريبا في منتصف سنة ١٩٨٢ دائنين صافين للمصارف الدولية (٩) . وكان العديد من الدائنين الصافين بلداننا مصدره للنفط أودعت أجزاء كبيرة من فوائضها التي كسبتها طوال العقد الماضي فسي حسابات لدى المصارف . بيد أن معظم البلدان صغيرة أو ذات دخل منخفض - بما في ذلك الغالبية العظمى من أقل البلدان نموا - ولم يكن لديها امكانية كبيرة للحصول على قروض من المصارف الدولية وتنحو الى أن تحافظ على احتياطياتها من القطع الأجنبي بصورة رئيسية على شكل ودائع مصرفية .

وعندما طال أمد الكساد الدولي ، هبطت العائدات من التصدير وساء استقبال التصدير . ومع ذلك ، عانى العديد من البلدان التي كانت لديها امكانية الوصول الى أسواق رأس المال الدولية مشاكل في السيلة تزايدت حدتها . وأدى السحب المتزايد من أرصدها المودعة لدى المصارف والنسب المتدهورة بين الاعتمادات غير المدفوعة والديون المستحقة الى قلق متعظم في الأوساط المصرفية الدولية . وهكذا وجدت البلدان النامية أن امكانية وصولها الى التمويل المتوسط الأجل قد تقلصت بحدة فاضطرت الى اللجوء الى الائتمانات القصيرة الأجل .

ونتيجة للمدفوعات ذات الفوائد المرتفعة ، واللجوء المتعظم الى الاقتراض القصير الأجل والهبوط في حصيلة الصادرات ، وصلت الحاجة التي فرضتها مدفوعات خدمة الدين على حصيلة القطع الأجنبي كثافة غير معهودة في سنة ١٩٨٢ ، لا سيما عندما يدرج فسي ذلك سداد الائتمانات القصيرة الأجل (١٠) . ولوليت البلدان النامية المستوردة لرأس المال جميع احتياجاتها لخدمة الديون من حصيلتها الجارية من القطع الأجنبي ، لاضطرت أن تركز ما ينوف على ٦٠ في المائة من تلك الحصيلة لخدمة دينها الخارجي في سنة ١٩٨٢ ، وهو ارتفاع من حوالي ٣٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ( انظر الجدول ثانيًا -٦) . وبما أن الدين الخارجي موزع توزيعا شديدا التفاوت فيما بين البلدان النامية ، فكان مجموع عبء خدمة الديون في سنة ١٩٨٢ لدى أكبر ٢٠ مدينا قد امتص ما يقارب ٧٠ فسي المائة من حصيلتها من القطع الأجنبي ، وهو أكثر من ضعف عبء خدمة الديون لدى باقي البلدان المستوردة لرأس المال .



الجدول ثانياً - ٦ - البلدان النامية المستوردة لرأس المال : نسب خدمة  
الديون الى حصيللة الصادرات (أ) ١٩٧٨-١٩٨٢  
(النسبة المئوية)

(ب) ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
١٥٥	١٣٣	١٠٥	٩١	٧٦	مدفوعات الفائدة
٦١	٤٨٢	٣٨١	٣٦٤	٣٧٠	مجموع خدمة الديون
٦٣	٤٥٩	٣٤١	٣٤٦	٤١١	المصدرون الصافون للطاقة
٥٩٥	٥٠٠	٤١٤	٣٨١	٣٤٥	المستوردين الصافون للطاقة
٦٩٥	٥٤٤	٤٢٨	٤١١	٤١٧	أكبر عشرين مدنيين
٣٣	٢٦٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٣٤	آخرون
					بنسود المذكورة :
٢٠	١٥١	١٣٨	١٥٨	١٥٤	خدمة الدين العام والمضمون بضمان عام
٢٦	٢١١	١٨٠	١٩٢	١٧٧	مجموع مدفوعات الفائدة زائد استهلاك الدين العام المضمون بضمان عام (ج)

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البنك الدولي ، نظام الإبلاغ للطرف المدين " ؛ مصرف التسويات الدولية ، " توزيع استحقاق الاقراض المصرفي الدولي " ؛ صندوق النقد الدولي ؛ " الاحصاءات المالية الدولية " ؛ وتقديرات الأمانة العامة .

- ( أ ) مدفوعات خدمة الديون ( باستثناء خدمة ائتمانات صندوق النقد الدولي ) كحصة من صادرات السلع والخدمات وصافي التحويلات الخاصة . وتقوم الأرقام على عينة من ٨٦ بلدا ناميا توافرت بيانات كافية عنها .
- ( ب ) تقديرات مقربة الى أقرب نصف في المائة ( دون مراعاة أى تأخيرات في المدفوعات المقررة ) .
- ( ج ) تتضمن تقديرا أدنى لاستهلاك كل الدين المتوسط الأجل والطويل الأجل نظرا لاستبعاد الدين الخاص غير المضمون المتوسط الأجل والطويل الأجل .

ومما يبعث على القلق البالغ أن نسبة مدفوعات الفوائد الى حصيللة التصدي يسر أصبحت أيضا كبيرة تماما بحلول عام ١٩٨٢ ، فامتصت أكثر من ١٥ في المائة من مجموع حصيللة النقد الأجنبي ، أو ضعف النسبة التي كانت سائدة حتى عام ١٩٧٨ . وقد ارتفعت مدفوعات الفوائد بسبب ازدياد مستويات الديون ومتوسط أسعار الفائدة ( انظر الجدول ثانيا - ٧ ) . وقد كانت الزيادة في أسعار الفائدة التي تدفعها البلدان النامية تعكس أساسا الاتجاه التصاعدي في جميع الأسعار المتصلة بالسوق وفي الاعتماد المتزايد على المصارف الدولية . وفي حين أن مجموع ديون البلدان النامية المستوردة لرأس المال ككل لدى المصارف التجارية بلغت نسبته ٤٨ في المائة في نهاية ١٩٧٧ ، فقد تجاوزت هذه النسبة ٦٠ في المائة مع نهاية عام ١٩٨١ . ومعظم هذا الدين إما ذو طابع قصير الأجل أو بأسعار فائدة عائمة ، ويخضع في كلتا الحالتين لفائدة سنوية ورسوم متصلة بها ، تجاوزت ١٧ في المائة في المتوسط في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ( ١١ ) . وان الهبوط في أسعار الأساس للفائدة على قروض المصارف الدولية ، الذي بدأ في منتصف ١٩٨٢ ، سيساعد على احتواء عبء خدمة الديون في عام ١٩٨٣ .

بيد أن ثمة مشكلة مستمرة تمثلت في المستوى العالي لاستهلاك الدين . والواقع أنه إذا كان متوسط أسعار الفائدة قد بدأ في الهبوط عام ١٩٨٢ ، فإن متوسط معدلات استهلاك الدين - أي حصة مجموع الدين القابلة للسداد خلال السنة - ظل في ارتفاع ، وبخاصة للبلدان المدينة المصدرة للطاقة ( انظر الجدول ثانيا - ٧ ) . وكانت الزيادة في العنصر القصير الأجل من الدين حادة للغاية بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة في عام ١٩٨٢ .

ولا شك أن الصعوبات غير العادية التي واجهت عددا من البلدان النامية في خدمة ديونها عام ١٩٨٢ غيرت مفاهيم المقرضين والمقرضين بصدور استصواب الاعتماد الزائد على الائتمانات القصيرة الأجل من أجل تمويل الثغرات في موازين المدفوعات ، وهي ثغرات قد يتضح أنها أكثر دواما مما كان متوقعا من قبل . أما السؤال المتبقي فهو ما إذا كانت هناك أم لا أحجام كافية من الائتمان المتوسط الأجل والطويل الأجل من القطاع الخاص ، وكذلك من شتى قنوات التعاون الدولي الرسمي ، تبشر بالسماع باطالة مدة هيكل استحقاق دين البلد النامي بطريقة منظمة . وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص ، فإن الجواب يرتبط بإمكانية حدوث نمو كاف في حصيللة التصدير من أجل خدمة هذه الديون على نحو مناسب .

الجدول ثانياً - ٧ - البلدان النامية المستوردة لرأس المال :  
متوسط أسعار الفائدة واستهلاك الدين  
الخارجي (١) ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢  
(النسبة المئوية للمد فوعات السنوية التي  
الدين المستحق في بداية السنة ) .

(ب) ١٩٨٢ ١٩٨١ ١٩٨٠ ١٩٧٩ ١٩٧٨

متوسط أسعار الفائدة				
البلدان النامية المستوردة لرأس المال				
١٠٠٩	١١٠	٩٩	٨١	٦٦
المصدرون الصافون للطاقة				
١١٩	١٢٣	١٠٨	٩٠	٧٢
المستورون الصافون للطاقة				
١٠٣	١٠٣	٩٣	٧٦	٦٣
متوسط معدلات استهلاك الدين				
البلدان النامية المستوردة لرأس المال				
٣٠٩	٢٩٠	٢٦٠	٢٤٣	٢٥٨
المصدرون الصافون للطاقة				
٣٦٥	٣٢٩	٢٨٩	٢٥٩	٢٩٩
المستورون الصافون للطاقة				
٢٧٦	٢٦٨	٢٤٣	٢٣٤	٢٣٤

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى البنك الدولي ، " نظام الابلاغ للطرف المدين " ؛ مصرف التسويات الدولية ، " توزيع استحقاق الاقراض المصرفي الدولي " ؛ ومصادر دولية أخرى .

(يتبع)

٠٠/٠٠

(تابع حواشي الجدول)

- (أ) تشمل كل الدين الخارجي المستحق للمصارف التجارية (بما في ذلك الدين القصير الأجل) كما ورد في تقارير مصرف التسويات الدولية، فضلا عن كل الدين الخارجي الحكومي والمضمون من الحكومات كما ورد في تقارير البنك الدولي (باستثناء الحساب المزدوج). ويستثنى من ذلك الدين المستحق لصندوق النقد الدولي، واعتمادا على عينة تضم ٨٦ بلدا توافرت بيانات كافية عنها.
- (ب) تقديرات (دون مراعاة لأي تأخيرات في المدفوعات المقررة).

أوجه الهبوط في التدفقات الأطول أجلا للبلدان النامية

ذكر بالتفصيل في مكان آخر من هذه "الدراسة الاستقصائية" أن البلدان النامية اتخذت تدابير صارمة في مجال السياسة لخفض العجز في الحساب الجاري بموازين مدفوعاتها الى مستويات يمكن أن تدعمها تدفقات عادية وافرة طويلة الأجل لرأس المال. واستنادا الى الاتجاهات والمواقف الأخيرة في مجال السياسة، فإن المستويات التي يمكن عندها مساعدة العجز في الحساب الجاري - وبالتالي مستوى التحويلات الحقيقية للموارد - يبدو أنها هي نفسها قد هبطت بالمقارنة بما كان يمكن توقعه منذ أعوام قلائل حين جرى التفاوض على الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث.

وقد اتصلت اتجاهات معاكسة معينة في تدفقات رأس المال عام ١٩٨٢ بأزمة خدمة الديون التي نوقشت من قبل. وهكذا حدث هبوط بنسبة ١٦ في المائة في القيمة الاجمالية للائتمانات المصرفية المتفق عليها بالعملة الأوروبية والمعدة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال. وفيما يتعلق بالبلدان المستوردة للطاقة، كان الهبوط أكبر كثيرا، إذ بلغت نسبته ٣١ في المائة (١٢). وكما لوحظ أعلاه، تقلص صافي التدفقات الواردة من النظام المصرفي بصورة حادة. وهبطت هامشيا قيمة المطروح من السندات، التي شكّلت على أي حال نزرا يسيرا من القروض المأخوذة من المصارف الدولية.

ان الهبوط في الائتمانات بالعملة الأوروبية يشير الى مستقبل غير مؤكد لوسيلة أصبحت أساسية لاجراء التحويلات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لرأس المال. وهناك الآن حساسية متزايدة من جانب ادارة المصارف الدولية وسلطاتها التنظيمية الوطنية وأسواق رأس المال بوجه عام ازاء اقراض البلدان النامية أكثر من ذلك. ويمكن تخفيف هذه الحساسية الى حد ما عن طريق الجهود المشتركة التي اتخذتها المصارف الكبرى مؤخرا لتحسين نوعية وتوقيت المعلومات المتعلقة بالبلدان المقترضة. ومع ذلك، لا يتوقع في الوقت الحاضر حدوث طفرة قوية في الاقراض المصرفي الدولي الى البلدان النامية.

وبعد أن حققت التدفقات الاستثمارية المباشرة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال زيادة واحدة بلغت نسبتها نحو ٢٤ في المائة عام ١٩٨١، فإنه يبدو أنها هبطت في عام ١٩٨٢، ومن المحتمل تماما أن تهبط أكثر في عام ١٩٨٣ وذلك استنادا الى الدراسات الاستقصائية لنوايا المستثمرين وغير ذلك من المصادر. ان معظم الاستثمار المباشر يتم اما في القطاعات القائمة على الموارد أو في الصناعة التحويلية. كما أن ما ترتب على الانكماش الراهن من اتجاهات في أسعار السلع الأساسية وركود في الدخول قد لا يشجع المستثمرين المحتملين، بالرغم من تدابير السياسة التي اتخذتها البلدان النامية لزيادة هذه التدفقات (١٣). ان أي ازدهار ملموس في التدفقات الاستثمارية المباشرة مشروط بالتعجيل بخطى الانتعاش الاقتصادي.

بيد أن الاتجاهات في المساعدة الانمائية الرسمية هي التي سببت أكبر قدر من النزاع، ان هذه التدفقات تمويل الأنشطة والمشاريع التي لا يشكل التمويل الخاص بدلا عمليا لها. ففي عام ١٩٨١ هبطت الايرادات الاسمية للمساعدة الانمائية الرسمية المحسوبة بالدولار بنسبة ١١ في المائة. وان مستوى إيرادات المساعدة الانمائية الرسمية لعام ١٩٨٠ ربما تتعذر استعادته عام ١٩٨٢. وفي ضوء الصعوبات التي يعرّبها المانحون من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، فإن استقبال المساعدة الانمائية الرسمية لا يبشر بالأمل (١٤). فضلا عن ذلك، فإن الصعوبات والشكوك المالية المحددة لمؤسسات المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف التي تنفق من موارد تساهلية للغاية لازالت دون حل. وخلال عام ١٩٨٢، تركّز قدر كبير من القلق ليس فقط على مستوى المساهمات المتفق عليه في عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف - بما في ذلك المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - بل كذلك على دفع هذه المساهمات في الوقت المحدد. وحيث أنه لا يوجد لدى أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل دليل فعال لتنمية عنصر الاستيعاب في برامجها الانمائية، فإنه لا ينبغي التقليل من شأن ما لاستمرار الاتجاهات الجارية في التدفقات الشاملة للمساعدة الانمائية الرسمية من آثار على التنمية.

وفي الأعوام القليلة القادمة، لن تكون البلدان النامية في موقف يسمح لها باستخدام كل تدفقات رأس المال الوارد لها في تمويل أوجه العجز في الحساب الجاري. وسيكون من اللازم كذلك اجراء تحسين ملموس في مركز الاحتياطي، سواء في اعادة بناء مستويات الاحتياطي المستنزفة أو في سداد الموجة الأخيرة من القروض الرسمية لتحسين موازين المدفوعات، وبخاصة الى صندوق النقد الدولي.

وبالنظر الى أوجه النقص في مستويات تدفقات رأس المال الوافد والتكلفة العالية

للتدفقات غير التساهلية ، قامت البلدان التي تعاني من عجز بسحب مبالغ ضخمة منذ عام ١٩٨٠ من احتياطياتها الدولية . وقد هبطت احتياطيات البلدان المستوردة للطاقة على وجه الخصوص بما يقرب من ١٦ بليون دولار في الفترة ما بين ذروتها الأخيرة في نهاية ١٩٧٩ ونهاية ١٩٨٢ (بهبوط يزيد على ٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٢ وحده) . ونتيجة لذلك ، بلغ غطاء الاستيراد أقل من شهرين لنحو نصف البلدان المستوردة لرأس المال ، وأقل من شهر واحد لربع هذه البلدان (١٥) .

وكما أظهرت تجربة الأعوام الأخيرة ، يتعرض الاقتصاد الدولي لعدم استقرار كبير . ومع عدم وجود امكانية كافية لتمويل موازين المدفوعات بسياسة تستهدف مكافحة آثار الدورة الاقتصادية ، فان البلدان النامية ، عند إعادة بناء احتياطياتها الدولية ، ستكون مدفوعة بحافز لزيادة غطاء استيرادها فوق المستويات التي كانت تعتبر مستصوبة من قبل .

وقد حدثت صعوبات موازين المدفوعات بعدد متزايد من البلدان النامية التي التماس تمويل من الصندوق . وكما يتضح من الجدول ثانيا - ٨ ، ارتفع الاقتراض الصافي من صندوق النقد الدولي بصورة مطردة بدءاً من عام ١٩٧٩ ، ووصل الى نحو ٥ بلايين دولار في عام ١٩٨٢ . وفي أوائل ١٩٨٣ كان السحب كبيراً مع بدء استخدام البلدان للتسهيلات التي أعدت منذ أواخر ١٩٨٢ . بيد أنه يلاحظ أن قيمة اتفاقات صندوق النقد الدولي السارية وأرصدها التي لم تسحب في نهاية ١٩٨٢ كانت أقل بكثير مما كانت عليه في نهاية ١٩٨١ ، رغم الصعوبات المستمرة بل المتزايدة في موازين المدفوعات . ونتج ذلك عن الغاء لم يسبق له مثيل لنحو ٥٤ بلايين دولار من الأرصدة غير المسحوبة التي أعيد التفاوض على بعضها فقط في النهاية . وكان السبب في هذا الالغاء عجز عدد من البلدان ، في ظل الظروف التي سادت عام ١٩٨٢ ، عن استيفاء كل الشروط المرتبطة ببرامج اقتراضها من صندوق النقد الدولي .

وبوجه عام ، تم اعداد التمويل من جانب صندوق النقد الدولي في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ دعماً لبرامج تسوية بالغة الصعوبة . ورغم أن أوجه العجز في البلدان النامية يمكن أن تعزى الى حد كبير الى أحوال الدورة الاقتصادية الكاسدة التي سادت الاقتصاد العالمي ، فان السحب من التسهيلات المنخفضة المشروطة قد أدى دوراً متواضعاً نسبياً ، كما يتضح من الجدول ثانيا - ٨ . وفضلاً عن ذلك ، تناقص متوسط أجل الاتفاقات تناقصاً حاداً (من ٢٢ شهراً في ١٩٨٠ الى ١٤ شهراً في ١٩٨٢) . وبعبارة أخرى ، ففي وسط انكماش دولي حاد للغاية لم يتوقع منه سوى حدوث انتعاش بطيء وشاق وغير مؤكد ،

ركز صندوق النقد الدولي موارده المالية على البرامج التي تتطلب تكيفا سريعا . ورغم ذلك ، فان برامج صندوق النقد الدولي ساعدت بالفعل على تمويل مستويات استيراد ما كانت لتتحقق بدونها . بيد أن التكيف السريع في بلدان كثيرة كان يعني ضمنا الأخذ بسياسات صارمة للتحكم في الطلب كانت لها آثار جذرية على امتصاص التضخم .

الجدول ثانياً - ٨ التدفق الفعلي الصافي لائتمان صندوق النقد الدولي (أ)  
الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٧٨-١٩٨٢  
(ببلايين الدولارات)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
١ر١	٠ر٦ -	١ر٠	٠ر٨	٠ر٢	تدفقات منخفضة المشروطة
					تسهيلات تمويل المخزون
٠ر١	-	-	-	-	العازل
					تسهيلات التمويل
١ر٥	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٤	التعويضي
٠ر٤ -	٠ر٨ -	٠ر٧ -	٠ر٦ -	٠ر٧ -	تسهيلات نفطية
٠ر٢ -	٠ر٢ -	١ر٥	١ر٢	٠ر٤	صندوق استثماري
٣ر٧	٥ر٣	٢ر١	١ر٠	٠ر١	تدفقات أعلى مشروطة
١ر٦	٣ر٠	١ر٤	٠ر٧	-	سحوبات شرائح ائتمانية
					سحوبات تسهيلات
٢ر١	٢ر٢	٧ر٠	٠ر٣	٠ر١	موسعة
٤ر٨	٤ر٦	٣ر١	١ر٨	٠ر٣	مجموع التدفقات
					<u>المذكورة :</u>
					ترتيبات احتياطية وموسعة
					متفق عليها في نهاية
١٣ر٤	١٩ر٥	١٠ر٩	٣ر٨	٣ر٢	السنة
					رصيد غير مسحوب مسن
					الترتيبات السالف
٧ر٢	١٤ر١	٨ر٠	٢ر٦	٢ر٤	ذكورها

المصدر: إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة استناداً الى صندوق النقد الدولي، "احصاءات مالية دولية".

(أ) محسوبا باعتباره فروقا بين المديونية الى صندوق النقد الدولي في بداية السنة ونهايتها بما يشمل بالتالي التغير في تقدير القيمة فضلا عن التدفقات الفعلية.



## بعض آثار عدم استقرار أسعار الصرف في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية

تأثرت التطورات المالية الخارجية في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات السوقية خلال سنة ١٩٨٢ بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية السائدة في الولايات المتحدة ، واستمرار تدفقات كبيرة لرأس المال الى داخل هذا البلد ، وارتفاع الحاد في قيمة الدولار . والاضافة الى ذلك ، كانت هناك تغيرات هامة في نظم الحسابات الجارية بين البلدان .

ولعل أهم متغير يفسر بمفرده الاختلافات في حركات الحسابات الجارية هو ارتفاع قيمة الدولار بدرجة جد ملموسة بالنسبة الى جميع العملات للرئيسية ، في الفترة ما بين الربع الأخير من سنة ١٩٨٠ والربع الثالث من سنة ١٩٨٢ . ففي غضون هذه الفترة ، ارتفعت قيمة الدولار بحوالي ٣٠ في المائة ، من قيمته الفعلية . وقد حد هذا التطور من القدرة التنافسية لصناعات الولايات المتحدة وزاد القدرة التنافسية للقطاعات التصنيعية من جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ، وهما بلدان كانت معدلات التضخم فيها منخفضة عنها في الولايات المتحدة . وتقول التقديرات أنه في الوقت الذي تقلصت فيه الأسواق التي تباع فيها الولايات المتحدة مصنوعاتها بحوالي ١٥ في المائة انخفضت صادرات الولايات المتحدة من المصنوعات بما يزيد على ١٥ في المائة (١٦) وكننتيجة جزئية لتطورات سعر الصرف ، تآكل فائض الحساب الجارى للولايات المتحدة وارتفع فائض الحساب الجارى لجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ( انظر الجدول ثانيا - ٩ ) . ومن المنتظر ، في سنة ١٩٨٣ ، أن تؤدي آثار حركات سعر الصرف الماضية وازدياد قوة الدورة الاقتصادية ، في الولايات المتحدة ، عنها في شركائهم التجاريين الرئيسيين الى اعطاء مزيد من الزخم للتقلبات التي لوحظت في أرصدة الحساب الجارى في سنة ١٩٨٢ فرغم ان من المرجح ان يعاني الحساب الجارى للولايات المتحدة من عجز كبير نتيجة عجز تجارى قياسي يبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار ، فقد يزداد الفائض في البلدين الرئيسيين الاخرين زيادة ملموسة حتى في حالة استمرار القيود التجارية على الصادرات اليابانية .

وأثرت متغيرات أخرى أيضا على تطورات الحساب الجارى ، فالظروف العامة للطلب التي كانت أقوى في المملكة المتحدة وفرنسا عما كانت في شركائهما التجاريين الرئيسيين ساعدت في الحد من فائض الأولى وزيادة عجز الثانية ، ومن ناحية أخرى كان اختفاء العجز التقليدي في الحساب الجارى لكندا راجعا للانكماش الذى أثر على اقتصاد كندا والذى كان شديدا بدرجة غير عادية . وكانت إعادة بناء المخزونات السلعية ، التي لها محتوى استيرادي مرتفع ، وهبوط إيرادات تصدير النفط ، من بين العوامل التي تفسر التناقض في فائض المملكة المتحدة .

الجدول ثانيا - ٩ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية:  
ميزان المدفوعات على الحساب الجارى (أ)

( بيليين الدولارات )

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية	٤٢١-	١٢٢٢-	٢-	١٠٥
البلدان الصناعية الرئيسية	١٥٥٩-	١٤٣٨	١٨٥	٢١٥
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٨٥-	٠١-	١٠	١٥
ايطاليا	٩٦-	٨٠-	٥٥-	٣٥
فرنسا	٦١-	٥٣-	٨٥-	٤-
كندا	١٣-	٤٩-	٢	٢٥
المملكة المتحدة	١١١	١٦٠	١٠	١
الولايات المتحدة	٨٠	١١٠	٢	١٣-
اليابان	٩٥-	٦١	٨٥	١٦٥
البلدان الأخرى	٢٦٢-	٢٧٠-	٢٠٥-	١١-
بلدان الفائض (د)	٠٩-	١٠٨	١١٥	١٣
بلدان أخرى	٢٥٣-	٣٧٨-	٣٢-	٢٤-

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى صندوق النقد الدولي والاحصاءات العالمية الدولية وتنبؤات الامانة العامة للأمم المتحدة.

- ( أ ) لا يشمل التحويلات الحكومية غير المعوضة .  
( ب ) التقديرات الأولية مقربة الى اقرب نصف بليون دولار .  
( ج ) متوقع .  
( د ) سويسرا والنرويج وهولندا .

ملاحظة: نظرا لضخامة أرصدة الحساب الجارى في العالم منذ عام ١٩٨٠ كما هو مبين في الجدول ثانيا - ٤ ، ينبغي ان تعتبر الأرقام الواردة في هذا الجدول انعكاسا لاتجاه التغيير في موازين البلدان فرادى اكثر منها انعكاسا لمقادير محددة .  
.../...

الجدول ثانيا - ١٠ - أسعار الصرف الاسمية والفعلية لعملة مختارة  
قابلة للتحويل ، ١٩٨٢ - ١٩٨١  
(الربع الأخير من سنة ١٩٨٠ = ١٠٠)

اليمن الياباني	المارك الالمانسي	دولار الولايات المتحدة	الفرنك السويسري	الفرنك الفرنسي	الاسترليني	
<u>أسعار الصرف مقابل دولار الولايات المتحدة (أ)</u>						
٩٦٢	٩٣١		٩٢١	٩١١	٩٤١	الربع الأول ١٩٨١
٨٩٩	٨١٨		٨٦٨	٧٩٠	٨١٥	الربع الثاني
٨٧٢	٨٤٢		٨٩٥	٨١١	٧٥٥	الربع الثالث
٩٢٣	٨٦٨		٩٨١	٧٨٦	٨٠٠	الربع الأخير
٨٢٤	٨١٠		٩١٢	٧٢٤	٧٤٧	الربع الأول ١٩٨٢
٧٩٩	٧٩٥		٨٣٨	٦٦١	٧٢٩	الربع الثاني
٧٥٢	٧٧٤		٨١٤	٦٣٣	٧١٠	الربع الثالث
٨٦٤	٨٢٤		٨٨٤	٦٧٢	٦٧٧	الربع الأخير
<u>أسعار الصرف الفعلية (ب)</u>						
١٠٦٤	٩٦٥	١٠٤٣	٩٥٠	٩٥٨	١٠١٧	الربع الأول ١٩٨١
١٠٣٨	٩٥١	١١١٦	٩٤٢	٩٢٠	٩٧٧	الربع الثاني
١٠١٧	٩٣٧	١١٧٧	٩٥٦	٩٠١	٩٠٤	الربع الثالث
١٠٢٨	٩٨٦	١١٣٧	١٠٦٥	٨٩٣	٨٩٦	الربع الأخير
١٠١١	٩٧٩	١١٨٢	١٠٧٥	٨٧٣	٩١٠	الربع الأول ١٩٨٢
٩٨٣	٩٩٨	١٢٢٥	١٠٣٧	٨٥٨	٩٠٢	الربع الثاني
٩٥١	١٠٠٣	١٢٨٥	١٠٢١	٨٠٤	٩١٣	الربع الثالث
٩٦٥	١٠١٩	١٢٠٦	١٠٢٦	٨٠٣	٨٩٠	الربع الأخير

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية .

(أ) نهاية الفترة .

(ب) متوسط الفترة ؛ كما عرفها وحسبها صندوق النقد الدولي في " الاحصاءات المالية الدولية " .

أما البلدان المقدمة النمو الأصغر من ذلك ذات الاقتصادات السوقية ، فقد تزايدت فيها مشاكل ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة ، وذلك أساسا بسبب سوء التبادل التجاري كما كان أيضا لارتفاع أسعار الفائدة أثر ضار على حساباتها الجارية ، حيث أن معظمها من مستوردي رأس المال . ويبدو أن تحسين التبادل التجاري قد ساعد في سنة ١٩٨٢ ، على تخفيض العجز المشترك في حسابها الجارى . وتعتبر زيادة مكاسب التبادل التجاري ، والكساد النسبي ، الطلب المحلي ، وانخفاض أسعار الفائدة ، كلها عوامل أدت الى تناقص طموح نوعا من عجز هذه البلدان خلال سنة ١٩٨٣ .

أما التقلبات الحادة في سعر الصرف التي تميزت بها الفترة المنقضية منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار التعادل الثابتة للصرف ، فقد استمرت طوال سنة ١٩٨٢ ومن الشهر الأول من سنة ١٩٨٣ . وكما يظهر من الجدول ثانيا - ١٠ ، ارتفعت قيمة الدولار ببطء منذ نهاية سنة ١٩٨٠ وحتى الربع الثالث من سنة ١٩٨٢ بالنسبة الى العملات الرئيسية الأخرى ، رغم أن مستويات الاسعار المحلية وتكاليف وحدة العمل في التصنيع ارتفعت فسي الولايات المتحدة أسرع منها في جمهورية ألمانيا الاتحادية أو اليابان .

ولعل أهم المتغيرات التي تفسر ذلك في منتصف سنة ١٩٨٣ ، هو ذلك الفارق الكبير والمتسع بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مقابل أسعار الفائدة في مركز الأسواق المالية الرئيسية الأخرى . ولكن منذ منتصف سنة ١٩٨٢ ، اتجهت فوارق سعر الفائدة السي التضارب بعد أن انخفضت أسعار الفائدة الاسمية في الولايات المتحدة أسرع كثيرا منها في أي مكان آخر . الا أن قيمة الدولار ظلت ترتفع منذ الشهر الأخير من سنة ١٩٨٢ ؛ وبعد توقف استمر حوالي شهرين استأنف الدولار صعوده في الشهر الأول من سنة ١٩٨٣ .

ويبدو أن هناك عدة عوامل تفسر هذه التطورات . أولا ، ظلّت أسعار الفائدة الفعلية والاسمية في الولايات المتحدة أعلى منها في البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى . ثانيا ، من الممكن أن يكون عدم الاستقرار السياسي ، وتوقع تحسن فرص اقتصاد الولايات المتحدة عنه في اقتصاد البلدان الأوروبية الرئيسية قد ساهما في تدفقات رأس المال من الأصول الدولارية . ثالثا ، يبدو أنه حدثت تدفقات ملموسة من الاستثمار المباشر إلى داخل الولايات المتحدة من البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى ، لاسيما من اليابان ، مدفوعة إلى حد ما بالتوترات التجارية المتزايدة .

ورغم أن التنبؤ باتجاه أسعار الصرف ومقدارها أمر بالغ الصعوبة ، فمن المرجح أنها ستستمر في التقلب بدرجة كبيرة . ويوحى الشكل المتوقع لأرصدة الحساب الجاري في سنة ١٩٨٣ ، الذي يشير إلى تزايد الفوائض في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ووجود عجز كبير في الولايات المتحدة ، بأن الدولار قد يتعرض لبعض الضغط ، وعلاوة على ذلك ، توجد دلائل على أن تحسن فرص الاقتصاد الياباني قد أدى بالفعل إلى قلب اتجاه تدفقات رأس المال الطويلة الأجل إلى الخارج ، التي حدثت في السنتين الماضيتين . ومن العوامل الأخرى التي لا يمكن التكهن بها الأثر المحتمل لاختفاء فائض الحساب الجاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط . وقد أبدت البلدان الأعضاء في هذه المنظمة الحائزة لأصول عامة وخاصة على السواء تفضيلا ملحوظا لحيازة هذه الأصول بالدولار . ولما كان فائض هذه البلدان ستمرا في الانتقال نحو بلدان صناعية أخرى غير الولايات المتحدة ، فمن الممكن أن تحدث تقلبات ملموسة في الطلب على العملات المختلفة ، ربما في غير صالح الدولار وفي صالح العملات الرئيسية الأخرى . وهكذا ، يبدو أن ميزان القوى في المدى القريب سيكون في صالح انخفاض قيمة الدولار (١٧) .

#### تحسن حالة المدفوعات الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا

منذ ربيع سنة ١٩٨١ ، فرضت التغيرات السريعة في البيئة المالية الدولية ، قيودا من المحتمل أن تكون أكثرها شدة على النمو الاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية . وحال الضغط الحاد على الائتمانات دون تنفيذ أهداف نموها المتواضعة أصلا . وكانت بولندا أول من أحس بالأثر الكامل للضغط على الائتمانات نظرا لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في مواعيدها والموافقة على شروط إعادة جدولة الديون التي عرضتها المصارف التجارية . وتفاقت هذه الحالة برفض الحكومات في بعض البلدان الصناعية الرئيسية أن تعيد التفاوض بشأن الجزء من دين بولندا المستحق في سنة ١٩٨٢ ، مما أدى أيضا إلى إطالة عملية إعادة الجدولة من جانب المصارف التجارية . وأضطرت هنغاريا ورومانيا ، مؤخرا ، إلى مواجهة أزمة في السيولة بعد أن سحبت المصارف الخاصة وداعها وبدأت تعيد جدولة التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل ، الأمر الذي كان يمكن التنبؤ

بحدوثه بطريقة أخرى . واضطرت رومانيا الى اعادة الجدولة ، أما هنغاريا فقد حصلت على أموال جديدة ( ١٨ ) ، لكن بعد بعض الصعوبات . وقد عانت أيضا بلدان أخرى في أوروبا الشرقية من ظروف ائتمانية أعسر بكثير مما كانت عليه في السنوات الأخيرة . وأسهمت صعوبات الدفع التي عانت منها بولندا ورومانيا في وقت تشددت فيه شروط الاقراض في بلدان الأسواق المالية لثقتها في قدرة اقتصادات أوروبا الشرقية على ادارة ديونها . وأدى الانكماش الاقتصادي العالمي والتدهور الحاد في المناخ السياسي الى تفاقم أزمة السيولة .

ونتيجة لهذا فان الاقراض المصرفي الموحد الى أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي كان قد توقف عطيا بحلول النصف الثاني من عام ١٩٨١ ، لم يستعد نشاطه ، ولم يتح من مصادر أخرى الا القليل من التمويل الجديد . وقد أدى تقييد الحصول على أموال جديدة ، في وقت وصلت فيه التزامات خدمة الديون رقما قياسيا ، الى ترك بلدان أوروبا الغربية المعرضة دون سبيل للخيار عدا سن مجموعة تدابير لا جبراء تعديلات مملاة من الخارج وتنطوي على تقييد فجائي وحاد للواردات والتعجيل بترويض الصادرات ، اذا لزم الأمر عن طريق تأجيل وربما زيادة شدة عدم التوازن الداخلي وبالتالي احتمالات النمو في الأجل القصير والأجل المتوسط .

وتدابير التكيف التي سنت في عام ١٩٨٢ تبرز أيضا الى مدى يمكن لواضعي السياسة في الاقتصادات المخططة أن يقوموا بدرجة كبيرة بتقليص احتياجاتهم من الواردات وزيادة الصادرات . وتبين الخبرات المكتسبة في عام ١٩٨٢ عند النظر اليها من زاوية أخرى أنه يمكن معالجة الدين الخارجي لهذه الاقتصادات . واعادة تشكيل تعرض هذه الاقتصادات على نحو سليم ، بالاقتان بنشاط اقتصادي عالمي متزايد وبالمحافظة على امكانية الوصول بحرية نسبية الى الأسواق الأجنبية قد يساعد الى درجة كبيرة على حل أزمة السيولة التي عوقبت النشاط الاقتصادي في عدد من بلدان أوروبا الشرقية .

وفي حين أن التطورات المعاكسة في الأسواق غير الاشتراكية قد تحسنت فسي السنوات السابقة جزئيا عن طريق الترتيبات التقليدية المؤسسية وترتيبات اقرار السياسات التي يتبعها عادة مجلس التعاضد الاقتصادي ، لم تؤد العوامل الداخلية في المجموعة ، فسي عام ١٩٨٢ ، الى تعويض أثر الكساد العالمي وفقدان الثقة من جانب المجتمع العالمي الدولي . وبالإضافة الى زيادة تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لأوروبا الشرقية ، فان القروض الجديدة التي نجحت في السنوات السابقة في تخفيف أثر الزيادات في الأسعار على مدى فترة زمنية ، لم ترد في عام ١٩٨٢ بل وعكس اتجاه هذه القروض في عدد من الحالات . وربما كان الأهم من ذلك هو انخفاض المورد من مواد الوقود الأساسية والمواد الخام داخل المنطقة . وأخيرا فان تنفيذ خطط التكامل الاقليمي في اطار برامج التعاون لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل التي يضطلع بها مجلس التعاضد الاقتصادي ظل محدود المجال .

ولقد حققت تدابير التكيف التي اتخذت نجاحا في الوصول الى أهدافها . وتحسن الميزان التجارى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية والصين مجتمعة بحوالي ١١ بليوناً من الدولارات - وهذا في الحقيقة انجاز بارز بالنظر الى الظروف السائدة . وكانت زيادة الميزان التجارى لأوروبا الشرقية بما يتجاوز ٦٦ من بلايين الدولارات أمراً مشيراً للعجاب بصفة خاصة ( انظر الجدول ثانياً - ( ١ ) ) . وتمسكت الصين بالمسار الذى اختارته والذى يشمل اجراء مزيد من التكيف وتوخي الحرص فيما تتبعه من سياسات استيرادية ، مما مكّنها من تسجيل فائض في التجارة قدره ٤٦٦ من بلايين الدولارات . ورغم انخفاض أسعار ما يصدره اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالعملة القابلة للتحويل واستمرار الصعوبات التي يلقاها في انتاج السلع الأساسية التي يمكن تصديرها فان هذا البلد سجل أيضاً زيادة في فائضه التجارى تبلغ حوالي ١٤٤ من بلايين الدولارات .

وتحسن الموقف الخارجى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نتج بدرجته كبيرة عن زيادة ترويج الصادرات رغم ضعف النشاط المحلى وركود الطلب العالمى . وهذه الحالة تتعارض مع الزيادات الكبيرة في عائدات التصدير التي تحققت في السنوات القليلة الماضية والناجمة أساساً عن ارتفاع أسعار النفط ( ١٩ ) . وقد زال العجز مع البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي الذى حدث في العام الماضى بلغ ١٢٢ من بلايين الدولارات وانخفض الفائض مع الاقتصادات المخططة بحوالى ١٩٩ من بلايين الدولارات ، إلا أن الفائض مع البلدان النامية زاد بنفس المقدار تقريباً ( ٢٠ ) .

وفي حين أن القيمة الدولارية الكلية لصادرات الصين زادت بنسبة ٤ في المائة ، فان قيمة الواردات تقلصت تقلصاً شديداً - بحوالى ١٢ في المائة . وزادت التجارة مع الاقتصادات المخططة زيادة ملحوظة في الاتجاهين . وقد ساعدت وفرة محاصيل الحبوب في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ والزيادة الكبيرة في الانتاج المحلى من المصنوعات الخفيفة على زيادة قيمة الصادرات الى البلدان ذات الاقتصادات السوقية بحوالى ٧ في المائة ، بينما أدى احلال الواردات ، وخاصة السلع الاستهلاكية المعمرة ، والغاء أو تأجيل المشاريع الاستثمارية المخططة والتي تعتمد على كثافة الاستيراد الى انخفاض قيمة الواردات بالدولار بحوالى ١٧ في المائة ( ٢١ ) .

الإلا أن أوروبا الشرقية هي التي تعرضت لأكثر التغييرات اثاراً في القطاع الأجنبي . وكما لوحظ أعلاه ، فان هذه البلدان كانت قادرة ، من خلال الجمع بين ضوابط استيرادية صارمة وزيادة الترويج للصادرات ، على تحقيق تحسن كبير في ميزانها التجارى المشترك . ومع أنه لا تتوفر في هذه المرحلة أرقام دقيقة للتغييرات الكمية في التجارة ، فان الحسابات الأولية تشير الى حدوث انحراف كبير في سلوك التجارة فيما يتعلق بالبلدان ذات العملات القابلة للتحويل ومنطقة الروبل القابل للتحويل .

الجدول ثانيا - ١١ - الاقتصادات المخصصة مركزيا :  
الموازن التجارية ١٩٨٠-١٩٨٢  
(ببلايين الدولارات)

الصين			اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية			أوروبا الشرقية			
١٩٨٢ (أ)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٢ (أ)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٢ (أ)	١٩٨١	١٩٨٠	
٤٦	١٦	- ١٣	٧٦	٦٢	٨٠	٤٠	- ٢٧	- ٥٨	العالم
- ٠٤	- ٠١	- ٠١	٤١	٦٠	٤١	- ١٦	- ٣٢	- ١٩	الاقتصادات المخططة مركزيا
- ٢٦	- ٥٩	- ٦٣	-	- ١٢	٠٢	١١	- ٢٩	- ٨٣	البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي
٧٦	٧٦	٥١	٣٦	١٥	٣٧	٤٥	٣٥	- ٠١	البلدان النامية

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، استنادا الى مصادر البيانات القومية والدولية فضلا عن التقديرات المستقلة .  
(أ) تقديرات أولية .



وتشير المعلومات المتاحة الى أنه ربما تكون الصادرات الى بلدان الاقتصادات السوقية قد ارتفعت بنسبة تتراوح بين ٥ الى ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية وأنه من المحتمل أن يكون حجم الواردات من هذه البلدان قد انخفض بما يصل الى ١٣ في المائة . وبالإضافة الى معدل التبادل التجارى الذى لم يتغير تقريبا ، فإن هذا الجانب من جوانب التجارة أدى الى حدوث تحسن كبير قيمته ٥ بلايين من الدولارات في الميزان الخارجى مع الاقتصادات السوقية - أى أربعة أخماس الميزان مع البلدان المتقدمة النمو . وتحسن الخلل في الميزان التجارى في أوروبا الشرقية بدخول شركاء لديهم عملات قابلة للتحويل لم يكن ظاهرة منفردة كما كان هو الحال في السنوات السابقة . إن حسنت بولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية ورومانيا موقفها التجارى مع البلدان غير الاشتراكية بحوالي ١٥ من بلايين الدولارات لكل منها ، وحصلت هنغاريا على ٥٠ بليون من الدولارات .

وفي التجارة مع البلدان الاشتراكية زادت أوروبا الشرقية من الصادرات وخفضت من الواردات بنسبة تتراوح بين ٢ الى ٣ في المائة من الناحية الكمية ، وذلك أساسا كمحاولة لاحتواء الآثار التي يتعرض لها الميزان التجارى نتيجة تدهور معدل التبادل التجارى بنسبة ٤ الى ٥ في المائة بسبب استمرار موازنة أسعار النفط المشتركة بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى مع المستويات العالمية . وانخفض العجز الخارجى مع البلدان الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، بحوالي ١٦ من بلايين الدولارات ، الأمر الذى يعزى كلياً تقريباً الى بولندا .

وأدى التقييد الحاد لعجز بولندا وعدم تغير الموقف الصافي لبلدان أوروبا الشرقية الأخرى الى تسهيل استيعاب أوجه عدم التوازن في الروبل القابل للتحويل داخل نظام المقاصة التقيدي المشترك في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى . وفيما يتعلق بالمعاملات التي تجرى بالعملات القابلة للتحويل ، فإن الصعوبات التي واجهتها جميع الاقتصادات المخططة مركزياً تقريباً في الأسواق المالية أدت الى حدوث انخفاض في مستويات ديونهم المستحقة . ورغم تدفقات خدمة الديون التي بلغت رقماً قياسياً والناجمة جزئياً عن ارتفاع أسعار الفائدة ، فإن الدين الصافي المشترك ، بالعملات القابلة للتحويل ، للاقتصادات الأوروبية المخططة ( بما في ذلك المصرفين التابعين لمجلس التعاضد الاقتصادى ) ربما يكون قد انخفض من ٦٧ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨١ الى حوالي ٦٢ الى ٦٣ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٢ ، وذلك في الغالب بسبب انخفاض دين بلدان أوروبا الشرقية (٢٢) . وهذا يتناقض بشكل ملحوظ مع الزيادات التدريجية في مستويات الدين التي حدثت في السنوات الأخيرة .

### المحاشي

- (١) على سبيل المثال ، من بين نحو ١١٤ تدبيرا من التدابير الوقائية المعمول بها منذ عام ١٩٧٨ ، لم يتخذ سوى ٣٠ تدبيرا في نطاق المادة التاسعة عشرة من اتفاق مجموعة "غات" (الشرط التخليصى) ، أما بقية التدابير ، بما في ذلك ٣٧ اتفاقا تتعلق بوضع قيود طوعية على الصادرات أو بالتسويق المنظم ، فقد تجاهلت الاجراءات المعمول بها في مجموعة "غات" .
- (٢) انظر الحالة الاقتصادية في العالم للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم السبع E.82.II.C.1 ) ، الصفحة ٨٠ .
- (٣) للاطلاع على النصوص الكاملة لهذه القرارات ، انظر IMF Survey ، ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ و ٢١ شباط /فبراير ١٩٨٣ .
- (٤) العجز يساوى حواصل التصدير الفعلية مطروحا منها حواصل الاتجاه . ويقدر الاتجاه باستخدام المتوسط الهندسي لحواصل التصدير المتمركزة في سنة العجز (وهي في هذه الحالة ، ١٩٨٢) لفترة خمس سنوات . وهي من ثم تتطلب التنبؤ بحواصل التصدير لمدة عامين مقدما (١٩٨٣ و ١٩٨٤) . وقد استخدم لهذا الغرض التنبؤات المتعلقة باحجام التجارة واسعارها السبينة في الجدول ثانيا - ١ . ونظرا لان العجز المحسوب من البيانات المجمعة يحتمل أن يخف من تقدير العجز بالنسبة لكل بلد على حدة ، فقد استخدمت معادلة اقترحها "غورو" لتصحيح هذا التحيز لتقدير العجز المجمع - في حواصل التصدير لمجموعتي البلدان النامية التي تعاني عجزا . انظر ل . م . غورو ، " التمويل التعويضي : النمط الدوري للعجز التصديري " ، اوراق IMF Staff Papers ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الصفحات ٦٣٢ - ٦٣٧ .
- (٥) أحد الأمثلة على ذلك هو نطاق الخبرات التي جرت في عام ١٩٧٥ ، وهي السنة التي حدث فيها هبوط مفاجئ في أسعار السلع الأساسية وارتفاع سريع في العجز في الحساب الجارى . وطبقا لبيانات التجارة الفعلية ، فقد عانى ٤٥ بلدا من البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي عجزا في تلك السنة . وقد تراوح العجز ، محسوبا كنسبة مئوية من الحصص النسبية ، بين نسبة منخفضة تبلغ ٤ في المائة في حالة يوغوسلافيا الى نسبة مرتفعة تبلغ ٨٠.٤ في المائة في حالة سنغافورة . وبالرغم من أن نصف البلدان عانى عجزا يبلغ ٧٠ في المائة أو أكثر من الحصص النسبية ، فإن اختلاف العجز بالنسبة للبلدان كان ملحوظا تماما ، فقد كان الانحراف القياسي ، على سبيل المثال ، يعادل ١٣٣ مرة متوسط العجز .
- (٦) يدل مقياسان - هما الخطأ القياسي لمعامل تراجع اللوفار يتم الطبيعي للاسعار على الوقت ومعامل الاختلاف - وجود زيادة ملحوظة في عدم استقرار الاسعار بالنسبة لجميع السلع الأساسية تقريبا منذ عام ١٩٧٠ بالمقارنة بالفترة ١٩٦١ - ١٩٧٠ .

- (٧) يشير معامل الاختلاف في تغييرات اسعار السلع الأساسية كل على حدة الى وجود انخفاض هام احصائيا في الفترة ١٩٦١ - ١٩٨١ .
- (٨) ثمة دليل على ان دخل الاستثمار الصافي لهذه البلدان مذكور بأقل من الحقيقة . وقد يرجع هذا الى تزايد أهمية المصارف الدولية المؤسسة في الخارج غير الخاضعة تماما لسيطرة السلطات الوطنية عليها ، التي ارتفعت عائداتها بصورة سريعة في السنتين الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وزيادة مستويات الاقراض للبلدان التي تعاني عجزا . ويمكن لهذا العامل وحده ان يفسر قدرا كبيرا من التفاوت الكبير في الحساب الجاري العالمي السمين في الجدول ثانيا - ٤ .
- (٩) بيانات مصرف التسويات الدولية (باستثناء البلدان النامية أو الاقاليم التي تعتبر مراكز مالية خارجية) .
- (١٠) استبعدت في كثير من الحالات من المناقشات المتعلقة بالدين الخارجي الائتمانات المصرفية القصيرة الاجل ، المستخدمة في أغلب الأحوال لتمويل التجارة الدولية ، على أساس ان هذه الائتمانات عادة ما تغطي تكاليفها ، أي أن سدادها يتم من المقبوضات الناتجة من مبيعات التصدير . الا انه في حالة مثل تلك التي كانت موجودة في عام ١٩٨٢ والتي استخدم فيها أيضا الائتمان القصير الاجل لتمويل ميزان المدفوعات عموما والتي لم يكن من الضمون فيها دائما حدوث مزيد من التمديد لاي ائتمان ، من المناسب أن ينظر في المشاكل الناشئة عن خدمة جميع الديون . وللحقارة ، يورد الجدول ثانيا - ٦ المؤشرات المتعلقة بأعباء خدمة الديون ، فيما عدا الاستهلاك وجميع خدمات الديون القصيرة الاجل .
- (١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الديون الخارجية للبلدان النامية ، دراسة عام ١٩٨٢ ، الصفحة ٣١ .
- (١٢) على أساس البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، شهرية الاحصاءات المالية ، كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .
- (١٣) انظر الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.81.II.C.2) ، الصفحات ٨٣ - ٨٥ .
- (١٤) للاطلاع على تقييم لاحتمالات الحصول على معونة من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، أنظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون الانمائي ، استعراض عام ١٩٨٢ .
- (١٥) على أساس عينة مكونة من ٥٩ بلدا .
- (١٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النشرة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD Economic Outlook ، رقم ٣٢ (كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢) ، الصفحة ١٢٥ .

(١٧) نظرا للصعوبات المتعلقة بالتنبؤ بأسعار الصرف ، بنيت التنبؤات الواردة في هذه الدراسة على أساس الافتراض الغني الذي مؤداه أن أسعار الصرف ستظل دون تغيير عن مستوياتها لفترة نهاية عام ١٩٨٢ .

(١٨) ساعد انضمام البلد الأخير الى صندوق النقد الدولي في بداية عام ١٩٨٢ دون شك في تخفيف الضغط على الائتمان .

(١٩) تشكل الصادرات النفطية الى الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في الوقت الحالي ما يزيد على ثلاثة أرباع الصادرات السوفياتية .

(٢٠) ليس من الواضح في هذه المرحلة مصدر الفائض الأكبر مع البلدان النامية . فقد ورد في التقارير أن أوضح زيادة كانت في التجارة مع العراق والجمهورية العربية السورية . الا أن الجزء الأكبر من الزيادة حدثت في الفرق المتبقي غير المحدد - أي الفرق بين المجموع الفرعي المذكور ومجموع الشركاء المعرفين - الذي يشمل فيما يشمل الصفقات المتصلة بالدفاع .

(٢١) لا تزال بيانات التجارة الخاصة بالصين التي ذكرتها مختلف المصادر الوطنية والدولية غير متساوقة تماما . وكان المرجع فيما يلي ذلك هو الدليل الاحصائي الصيني الرسمي لعام ١٩٨١ والرسائل الواردة من وزارة التجارة الخارجية المنشأة حديثا . الا أنه في بعض الحالات كان لا بد من استكمال هذه المصادر بتقديرات مستمدة من مصادر أخرى .

(٢٢) بلغت قيمة التخفيضات في الديون غير المسددة في الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٢ مبلغ ١٩٩ بليون دولار بالنسبة لبولندا ونحو ٦٠ بليون دولار بالنسبة لكل من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ورومانيا وهنغاريا .

### الفصل الثالث

## النمو في الاقتصاد العالمي والموافق العالمية فيما يتعلق بالسياسة

### المسكوكون التقريبي في النشاط الاقتصادي العالمي - نظرة عامة

لم يتحقق في عام ١٩٨٢ الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذي كان متوقعا حدوثه في النصف الثاني من العام ، وازداد الانكماش الاقتصادي العالمي على نطاق العالم ، وتباطأ نمو الانتاج العالمي للسنة الثالثة علي التوالي ليصل الي ٢ر٠ في المائة - وهو ما يمثل اسوأ اداء منذ الانكماش الذي حدث في أواسط السبعينات (انظر الجدول ثالثا - ١) . والتباطؤ العالمي يتضح تناقضه الملحوظ مع معدل التوسع السنوي الذي سجل في السبعينات وقدره ٤ في المائة تقريبا .

وقد جاء ركود النشاط الاقتصادي العالمي في عام ١٩٨٢ نتيجة لضعف النمو في مختلف مجموعات البلدان الرئيسية . وكان انخفاض حجم النشاط الاقتصادي واسع الانتشار في البلدان النامية ، واستمر اتباع سياسات خفض الاسعار بوجه عام في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومع ان البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا كجموعة ، ولا سيما البلدان الأوروبية منها ، ذكرت ان اداءها الاقتصادي في ذلك العام كان أضعف أداء لها في الفترة التي أعقبت الحرب ، فقد كان نموها ايجابيا بالمقارنة بمجموعات البلدان الأخرى .

وقد حددت عوامل عديدة مسار النشاط الاقتصادي العالمي في عام ١٩٨٢ . ومن أهم هذه العوامل اتباع الولايات المتحدة في معظم عام ١٩٨٢ سياسة نقدية تقييدية الى حد بعيد تعارضت مع وجود عجز مالي كبير لديها . وكان هناك عامل آخر وهو التزام البلدان الصناعية الكبرى الأخرى بكبح التضخم الداخلي ، بزيادة تشديد القيود النقدية اذا لزم الأمر ، بغية الحيلولة دون حدوث تدهور كبير في أسعار صرف عملاتها بالنسبة ل دولار الولايات المتحدة . وهذا الخليط من السياسات لا يمكن الا أن يزيد تقليص الطلب الفعلي ومن ثم يخفض الانتاج الاجمالي والعمالة الى ما دون المستويات المتدنية فعلا التي سجلها في عام ١٩٨١ . والعامل الثالث هو تحديد البلدان الأوروبية ذات الاقتصادات المخططة أهدافا متواضعة لانتاجها والطلب الداخلي فيها في خططها لعام ١٩٨٢ وذلك في محاولة لتخفيف مجموعة القيود التي اعاقت نموها منذ اواخر السبعينات . وهذه السياسات الانتاجية الحذرة في البلدان المتقدمة النمو أفسدت بشدة احتمالات حدوث تحسن في التجارة ، وبالتالي ، في صادرات البلدان النامية . وكانت الظروف الخارجية على وجه الخصوص قائمة بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية للحصول على عائدات من التصدير . وعلاوة على ذلك فان الانكماش الحاد الذي حدث في الأسواق المالية العالمية في عام ١٩٨٢ قلص تقليصا شديدا تدفق الأموال ، وخاصة الى البلدان النامية التي تتحول الي التصنيع بسرعة والتي كانت قد مولت مؤخرا جزئيا من توسعها الصناعي من مصادر خارجية .

الجدول ثالثا - ١ - العالم : معدلات النمو السنوي في حجم الانتاج ،  
حسب مجموعات البلدان والقطاعات الرئيسية ،  
١٩٧٦ - ١٩٨٤

(كسبية عشوية)

(ج) ١٩٨٤	(ب) ١٩٨٢	(د) ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠-١٩٧٦	(أ) البلد ومجموعة البلدان (١)
					النتائج المحلي الاجمالي (د)
٣٥	٢	٠٢	١٤	٣٩	العالم
					البلدان المتقدمة النمو
٣٥	٢	٠٣-	١٣	٣٥	ذات الاقتصاد السوقي
٣	٢	٠٧-	٠٧	٥٢	البلدان النامية
					البلدان ذات الاقتصادات
٤	٣٥	٢٦	٢٢	٤٣	المخططة مركزيا (هـ)
					الانتاج الزراعي (و)
...	...	١٩	٣٠	٢٠	العالم
					البلدان المتقدمة النمو
...	...	١٠	٣٧	١٩	ذات الاقتصاد السوقي
...	...	١٢	٤٢	٢٦	البلدان النامية
					البلدان ذات الاقتصادات
...	٦٥	٣٥	١٥	١٦	المخططة مركزيا (هـ)
					الانتاج الصناعي (ز)
...	...	١٠-	٠٧	٤٧	العالم
					البلدان المتقدمة النمو
...	...	٢٣-	٠٤	٤٤	ذات الاقتصاد السوقي
...	...	٢٠-	١٤-	٤٨	البلدان النامية
					البلدان ذات الاقتصادات
...	٣٥	٣١	٢٥	٥٣	المخططة مركزيا (هـ)

المصدر : ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى مصادر دولية ووطنية .

- (أ) للاطلاع على تحديد تفصيلي لمجموعات البلدان ، أنظر العواشي التفسيرية الواردة في بداية هذه الوثيقة .
- (ب) تقديرات مبدئية ، مستمدة في بعض الحالات من بيانات عن فترة تقل مدتها عن ١٢ شهرا . والتقديرات المتعلقة بالبلدان النامية مبنية على أساس عينه من ٨١ بلدا تشمل معا أكثر من ٩٠ في المائة من سكان المجموعة و ٩٥ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي .
- (ج) تشمل الأرقام المتعلقة بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تنبؤات للأمانة العامة تستند على النماذج القطرية لمشروع "لنك" والتي تنبؤات مؤسسية أخرى ، أما الأرقام المتعلقة بالدول ذات الاقتصادات المخططة مركزيا فهي أرقام مستمدة من خططها ، وأما الأرقام المتعلقة بالبلدان النامية فهي تنبؤات للأمانة العامة .
- (د) صافي الناتج السدي في حالة البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا . وقد استخدمت الاسعار ومعدلات الصرف الخاصة بعام ١٩٨٠ للحصول على متوسطات اقليمية و عالمية .
- (هـ) الصين وأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقط .
- (و) استنادا الى مؤشرات الناتج الاجمالي التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، باستثناء البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، التي استخدمت من أجلها مصادر احصائية وطنية . والبيانات المتعلقة بعام ١٩٨٢ تشمل التقديرات في شهر كانون الأول / ديسمبر . أما متوسطات معدلات النمو السنوي المقيمة على مدى فترة سنوات متعددة فهي تعكس الاتجاهات الدلالية التي تم التوصل اليها بالمؤاممة بين خطوط الارتداد ونقاط البيانات .
- (ز) مبنية على مؤشرات القيمة المضافة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ومؤشرات الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، وتقديرات الأمانة العامة للناتج الاجمالي الخالص بالبلدان النامية . والشمول هو فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٢ الى ٤ ، (أي التعدين ، والصناعة التحويلية ، والكهرباء والغاز والماء) .

وعلى الرغم من أن الانتكاس الحالي دخل الآن عامه الثالث وأثر ، بلا استثناء ، على جميع المجموعات الرئيسية من البلدان ذات الاقتصاد السوقي والبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، فإن احتمالات حدوث انتعاش سريع في عام ١٩٨٣ وبعد ذلك ليست مشجعة الى حد بعيد . فاستنادا الى التنبؤات الحالية ، يمكن أن يصل نمو الناتج الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٣ . والنظر الى أهداف التوسع المتواضعة المحددة في خطط البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا لعام ١٩٨٣ ، واحتمال حدوث نمو بنسبة ٢ في المائة في اقتصادات البلدان النامية ، فإن هذا معناه انه ليس من المرجح ان ينمو الانتاج العالمي في عام ١٩٨٣ بنسبة تزيد على ٢ في المائة . ومع ان التوقعات الحالية فيما يتعلق بسنة ١٩٨٤ ليست قائمة هكذا ، حيث يمكن أن يتسارع النمو بحيث يصل الى نحو ٣ في المائة ، فإن احتمال مواصلة هذه السرعة المتواضعة بعد عام ١٩٨٤ ليس مضمونا على الاطلاق .

### ركود لم يسبق له مثيل في البلدان النامية

منذ عام ١٩٧٩ والبلدان النامية • التي تضم أكثر من نصف سكان العالم • تشهد معدلات نموها وهي تنخفض • ومع ذلك وفي عام ١٩٨٢ • للمرة الأولى في أكبر من ٤٠ عامًا • هبط بالفعل ناتجها الكلي ( انظر الجدول الثالث - ٢ ) • فمن الـ ٨٢ بلدا التي يوجد عنها بيانات أولية سجلت ٢٩ بلدا نموًا سلبيًا • واتخذ الركود في بعضها صفة الكساد •

وفي هذا الركود العالمي • الذي يختلف عن الركود الذي حدث في منتصف السبعينات عندما كانت احتياطات البلدان النامية من العملات الأجنبية أكبر وعندما كانت القروض الأجنبية الضخمة متاحة • لم تستطع هذه البلدان ان تنجو من الآثار البالغة السوء لذلك الركود • فقد انخفض نموها بدرجة أكبر عن انخفاض نمو البلدان المتقدمة النسو • وبالنظر الى أدائها الاقتصادي الضعيف في السنوات الماضية • تزايد الاعتماد عن النسبة المستهدفة لنمو المجموعة التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية للشمانينات • وهي ٧ في المائة • ولن يحول دون هبوط ناتج الفرد خلال النصف الأول من الثمانينات الا استئناف التوسع الاقتصادي القوي •

ولقد تسبب انخفاض الناتج في عام ١٩٨٢ في انخفاض الناتج بالنسبة للفرد للسنة الثانية على التوالي • فلقد سجلت البلدان التي حافظت على نمو قوي نسبيًا في عام ١٩٨١ اما انخفاضًا ملحوظًا في النمو أو كسادًا : بل ان البلدان المصدرة للطاقة في نصف الكرة الغربي عانت حتى من تدهور اقتصادي • ولم تحقق مكاسب بالنسبة لمستويات الناتج للفرد الا بلدان جنوب وشرق آسيا ( وخاصة البلدان الأكثر تصنيعًا المصدرة للمصنوعات • على الرغم من أن معدل نموها العام هبط ما يزيد عن ٦ في المائة الى ما دون ٤ في المائة •



الجدول الثالث - ٢ - البلدان النامية: المعدلات  
السوية للنمو في الناتج  
المحلي الاجمالي الحقيقي  
(١) ١٩٨٤-١٩٧٦

( بالنسبة المئوية )

- ١٩٧٦					مجموعة البلدان (ب)
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ج)	١٩٨٣ (د)	١٩٨٤ (هـ)	
٥٢	٥٦	- ٥٧	٢	٢	البلدان النامية
٥٣	- ٥٢	- ٢٧	١	١٥	البلدان الصادرة الصافية للطاقة البلدان ذات الفائض في رأس المال
٢٩	- ٨٣	- ٧٤	...	...	بلدان أخرى
٦٢	٤٥	-	...	...	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
٥	١٣	٥٩	٢٥	٤	

المصدر: إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة •  
استنادا الى المصادر الوطنية والدولية •

( أ ) انظر الحاشية (ب) للجدول الثالث - ١ •

( ب ) لتحديد جماعات البلدان التي استخدمت • انظر المذكرات التوضيحية في بداية  
هذه الوثيقة •

( ج ) نسب أولية •

( د ) نسب مقدرة •

وكانت أفريقيا وفربي آسيا وبلدان نصف الكرة الغربي هي المناطق ذات الأداة الاقتصادية الأضعف في عام ١٩٨٢ . فبتأثير من انخفاض إنتاج وصادرات النفط و تقلص الناتج الكلي لبلدان فربي آسيا بما يزيد عن ١٨ في المائة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ . وعند ان طانت بلدان نصف الكرة الغربي النامية عليا من ركود في الناتج العام في عام ١٩٨١ . سجلت انخفاضا يبلغ ما بين ١ الى ١٥ في المائة . وطانت البلدان الافريقية من جانبها من انكماش الناتج الفردي للسنة الخامسة .

وفيما يتعلق بالبلدان المصدرة للطاقة ، كان العامل الرئيسي وراء تقلص الناتج هو الانخفاض الحاد في الطلب الخارجي على النفط . اما في البلدان ذات الفائض في رأس المال ، قد حدث فيها انخفاض حاد في النشاط العام بالرغم من التوسع القسوي في القطاعات غير النفطية وخاصة قطاعات الصناعة التحويلية والاستثمار العام والخدمات . وحيث ان قطاع النفط ينتج ما بين ٦٥ و ٩٥ في المائة من الناتج العام ، فيط عدا ايران ، فقد أدى فرض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط ( الأوبك ) لحد أعلى من الانتاج المنخفض نسبيا للحيلولة دون حدوث انخفاض ضخم في أسعار النفط ، التي تخفيضات قوية جدا في الناتج العام . وقد تأثر كذلك أداء البلدان المصدرة ذات العجز في الطاقة بالقرار الذي يقضي بتحديد حصص منخفضة ، ولوالى درجة أقل حيث ان صادرات النفط تشكل نسبة أقل من انتاجها الكلي . وبالإضافة الى ذلك فان البلدان النامية الأخرى المصدرة للطاقة لم تكن ملتزمة باتفاق منظمة الأوبك على تخفيض الانتاج ، ونجحت بعض منها ( وتشمل هذه البلدان ماليزيا ومصر والمكسيك ) في زيادة صادراتها .

ومصرف النظر عن البلدان ذات الفائض في رأس المال التي ظل حسابها الجارى قائما على الرغم من الانخفاض الحاد في حصيله الصادرات ، فان البلدان المصدرة للطاقة كان عليها بصفة عامة أن تواجه زيادة في القيود على العملات الأجنبية . وفي معظم هذه البلدان فرضت قيود خاصة على الواردات والعملات الأجنبية ، في محاولة للتغلب على موقف تسوء فيه حالة المدفوعات الخارجية بصنفة مستمرة . وعلى الرغم من ان بعض هذه البلدان لجأت الى أسواق رأس المال الدولية لتمويل الواردات الضرورية ، فقد تضافر من الانخفاض في الصادرات والحاجة الى الحد من الاستيعاب المحلي لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات على خفض معدلات النمو الى درجة كبيرة . ومن المقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان قد ركد في المتوسط في عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي ينطوي على انخفاض في الناتج الفردي بنسبة ٢ الى ٣ في المائة .

كذلك طانت البلدان النامية المستوردة الصافية للطاقة من مشاكل حادة في موازين مدفواتها بسبب الركود الدولي . ولا يمكن التغلب في المدى القصير على ندرة العملات الأجنبية في عدد من البلدان الا بضغط الواردات ، وفي بعض الأحيان عن طريق قيود

طارفة ، ومن ثم سرعة النمو الممكن . وعلى الرغم من أن نقص العملات الأجنبية قلل من إمكانية وجود المدخلات الأولية والمتوسطة فإن آثاره كانت محسوسة للغاية في المعدات الرأسمالية ، مما يمكن أن يعيق النمو في المدى المتوسط .

كذلك كان للركود الدولي أثر حاد على الطلب الكلي . فقد أدى انخفاض أسعار السلع إلى تخفيضات في الطلب المحلي على المصنوعات التي تنتجها قطاعات السكان التي يعتمد دخلها بصفة رئيسية على صادرات السلع الزراعية . وعلى الرغم من أن الإيرادات المقدرة بالعملة المحلية كانت مدعومة في بعض الأحيان بتخفيضات العملة ، فإن الإيرادات من الزراعة في اقتصاديات أفريقية وأسيوية كثيرة انخفضت ، مسببة نقصا في الطلب على المصنوعات . كذلك واجهت البلدان النامية المصدرة للمصنوعات أسواقا تعاني من الكساد لمنتجاتها في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية الأخرى .

ولقد جعلت شدة الركود العالمي وطول مدته ، بالإضافة إلى تقييد الائتمان دوليا والاتساع غير الكافي للمساعدة الانمائية الرسمية ، من المستحيل على معظم البلدان النامية الاضطلاع بسياسات مضادة للدورة الاقتصادية من النوع الذي اتبعته في منتصف السبعينيات . ولذلك استندت الأغلبية العظمى من البلدان المصدرة للطاقة والبلدان المستوردة لها سياسات تقييدية حادة أو شددت من تلك السياسات التي كانت مطبقة فعلا . وفي أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص فإن استفحال التضخم ، الناتج عن التخفيضات الحادة في العملة التي أصبحت حتمية لمواجهة عجز مدفوعات الخطير ، جعل من الضروري تطبيق سياسات تقييدية . وعلاوة على ذلك ، لجأ عدد متزايد من البلدان ، في غياب تمويل كاف مضاد للدورة الاقتصادية ، إلى صندوق النقد الدولي وقد تم برامج تصحيحية شاملة كانت شرطا لسحب أموال من الصندوق .

وكان الهدف الرئيسي للسياسة في معظم البلدان النامية هو تخفيف الاختلال في مدفوعاتها الخارجية الذي تسبب فيه الركود . وقد طبقت ، تحقيقا لهذا الهدف ، تشكيلة من الوسائل إما لتخفيف الواردات أو لتشجيع الصادرات . وقد لجأت البلدان ، كما تقييد الواردات ، إلى فرض قيود شديدة على الواردات أو شددت من قيودها . وفرضت ائداع أموال قبل الاستيراد ، وزادت من التعريفات وأجرت في بعض الحالات تخفيضات حادة في عملاتها . وحيث أن التخفيضات في العملة تحسن من القدرة عن التنافس الدولي ، فإنها تميل أيضا إلى تشجيع الصادرات . وقد شملت سياسات أخرى اتخذت لتشجيع الصادرات حوافز ضريبية لأنشطة التصدير . زيادة عن تلك التي كانت مطبقة بالفعل ، ومعاملة تفضيلية للحصول على ائتمان من البنك ، عادة بمعدلات فائدة مدعومة ، وتشجيعا للاستثمار الأجنبي يستهدف الإنتاج للأسواق الأجنبية . كذلك بذلت جهود لجذب السياح وتشجيع تدفق رأس المال بتقدم هوائل جذابة للمبالغ المودعة بالعملات الأجنبية .

ولقد جعل الركود العالمي • بسبب أثره على إيرادات الحكومات ومصروفاتها • اتخاذ سياسات تقييدية أو تشديدية لها أمرا ضروريا أكثر من ذي قبل • ولقد خفف الركود من إيرادات الضرائب المولدة محليا • وأثرت قيم التجارة الهابطة تأثيرا معاكسا على حصيلة الضرائب على التجارة الخارجية التي تعتمد عليها معظم البلدان بشدة • أما من ناحية المصروفات فقد نزلت تدابير تعزيز الصادرات بصفة خاصة إلى توسيع فجوة الميزانية • وفسي بعض البلدان • حيث تحاول الحكومات تثبيت دخول مصدري السلع الأولية • يزيد أيضا الحفاظ على الأسعار المدفوعة إلى المنتجين • في الوقت الذي تحدث فيه انخفاضات حادة في الأسعار الدولية • من صدمات الميزانية •

ومع ذلك وفي نهاية الأمر استحالَت السياسات الضريبية التقديرية بصفة متزايدة إلى سياسات تقييدية أثناء عام ١٩٨٢ • ومن ناحية الإيرادات • زادت معظم البلدان من معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السواء • وحاولت توسيع قاعدة ضرائبها • كذلك بذلت جهود للحد من النفقات الجارية • ولقد سمح لمعدلات الأجور الحقيقية في القطاع العام بالانخفاض • وخفضت العمالة في القطاع عن طريق الترحيل • وألقي أو خفف الدعم المقدم للسلع والخدمات التي تنتجها أو تؤدبها المؤسسات العامة •

وهناك نفقات معينة • بما في ذلك الدفاع • كان من الصعب تخفيضها • بينما ارتفعت نفقات أخرى • مثل خدمة الدين الأجنبي • ارتفاعا لا محيص عنه • وازاء هذا الجمود والصعاب في تخفيض النفقات الجارية في وقت تتزايد فيه البطالة • وقع عبء الجهد في تخفيض عجز الميزانية الكلي على عاتق الاستثمار العام كما حدث في السنتين الماضيتين؛ ولقد أجلت مشاريع الاستثمار الجديدة أو تخلي عنها كلية • ولقد خفضت النفقات بشدة إلى ما دون المستويات المخططة في عام ١٩٨٢ • ولا سيما نفقات البلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من العجز بقدر أكبر • وتشير ميزانيات عام ١٩٨٣ التي نشرت إلى أن معظم الحكومات تزعم أن تستمر في سياساتها التقييدية • وحتى البلدان ذات الفائض في رأس المال خفضت النمو في نفقاتها العامة إلى ما دون معدلات السنوات الماضية بكثير •

كذلك ضيقت السياسة النقدية بطريقة مطردة في معظم البلدان النامية عن طريق وضع حدود أعلى متشددة بصفة متزايدة على توسيع الائتمان وتزويد القطاع العام به وعن طريق زيادة معدلات الفائدة التي تخضع لقيود السياسة • وفي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية حيث تحدد قوى السوق معدلات الفائدة • بلغت المعدلات الحقيقية مستويات قياسية • ولقد زاد انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والانخفاض الحاد الذي حدث في الاحتياطيات الدولية • حيث أدت المخاوف من تخفيض قيمة العملة إلى هروب رأس المال وإلى محاولات الدائنين الخصوصيين تسديد ديونهم الخارجية في أقرب وقت ممكن قبل حدوث تآكل آخر في قيمة العملة • من ضغط السيولة المحلية الذي أدت إليه السياسة في هذه البلدان • ولقد أصبح من الضروري في هذه الظروف تخفيف القيود على الائتمان •

ولقد كان القطاع الصناعي هو القطاع الذي تأثر تأثراً خطيراً أكثر من غيره بالركود . فالتخفيضات التي أجراها كبار مصدري الطاقة في إنتاج النفط ترجمت مباشرة إلى تقلص ملحوظ في إنتاجهم الصناعي . وكان نصيب منتجي المعادن والفلزات الأخرى أحسن بعض الشيء . إذ دفعهم سوق العملات الأجنبية الضيق إلى الحفاظ على الإنتاج والتصديب وزيادة تبعا في بعض الأحيان حتى في الوقت الذي كانت فيه قيم الوحدة آخذة في الهبوط . ولقد تحملت الصناعة وطأة الركود . وكان ذلك لعدة أسباب . فحيث أن هذا القطاع يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات في المدخلات الأولية والوسيطة وعلى السلع الرأسمالية ، فقد وضعت القيود على الواردات حدا على مستويات النشاط الممكن القيام به . وعلاوة على ذلك ، وحيث أن الطلب على المصنوعات من للغاية بالنسبة للدخل ، فإن التخفيض أو الركود في الإنتاج الاستيعاب الكلي يؤثر تأثيرا ضارا على الطلب المحلي عليها . وفي النهاية رأى مصدرو المصنوعات أسواقهم تتقلص بشكل يمكن ادراكه ، وفي بعض الأحيان تقلص حجم صادراتهم .

ويتوقف النمو بشدة في كثير من البلدان النامية . وعلى وجه الخصوص البلدان ذات الدخل الأقل انخفاضا . على الإنتاج الزراعي لأنه العامل الرئيسي في الناتج الكلي . وعلاوة على ذلك تشكل الدخل حول الزراعة مصدرا رئيسيا للطلب على المصنوعات المحلية . وعلى الرغم من أن الزراعة نجحت إلى حد ما أكثر من الصناعة في عام ١٩٨٢ فإن الزيادة في الإنتاج لم تتمش مع نمو السكان . وفي أفريقيا . وتوقف اتجاه الانخفاض الزراعي وانتاج الغذاء بالنسبة للفرد . الذي كان قد لوحظ منذ أوائل السبعينات إلا أنه لم يتحرك في الاتجاه المعاكس . وعلى الرغم من جني محاصيل جيدة في كثير من البلدان فإن الجفاف الشديد الذي أصاب الجنوب الأفريقي خلفه من ناتج الحبوب وساهم في أحداث أزمات اقتصادية ضعيف من جميع نواحيه . أما في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فقد كسد الإنتاج الزراعي بصفة عامة بسبب ظروف جوية معاكسة ؛ وفي بلدان عديدة . بما في ذلك الهند . هبط الناتج .

وتوقف فجأة . في الركود الراهن . التحسن الذي طرأ على موقف العمالة الذي سجلته بعض البلدان النامية في السبعينات . وفيما يتعلق بسوق العمل . فعلى الرغم من أن المعلومات المتاحة عنه تعتبر في أحسن الأحوال معلومات ناقصة . فإنه يبدو أن حالاته قد تدهورت تدهورا حادا في السنتين إلى ثلاث سنوات الماضية . ففي أمريكا اللاتينية بلغت البطالة في الحضر نسبيا ليس لها مثل سجل وانخفضت الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية انخفاضا ضخما . وطالت بعض البلدان من النمو السريع في البطالة المقنعة التي اتخذت بصفة عامة شكل خدمات ذات إنتاجية هاشية ضئيلة للغاية . وعلى الرغم من أن البطالة في آسيا لم ترتفع إلى نفس المستوى . فقد كان هناك أيضا دلالات تشير إلى أن البطالة في سوق العمل . مثل ركود الأجور الحقيقية وانخفاضها . وفي بعض البلدان بما في ذلك ماليزيا والهند . انخفض عدد الأعمال الجديدة التي انشئت انخفاضا كبيرا لا يتفق مع زيادة القوة العاملة في الحضر .

الجدول الثالث - ٣ البلدان النامية : المعدلات السنوية  
للتغير في الأرقام القياسية  
للمستهلكين ١٩٧٦-١٩٨٢ (أ)  
(النسبة المئوية)

١٩٨٢ (ب)	١٩٨١	١٩٧٦-١٩٨٠	مجموعة البلدان
٤٥٨	٣٨١	٣٣٥	البلدان النامية
(١٠٨)	(١٣٨)	(١١٧)	
١٥٤	٢٢٢	١٧١	افريقيا
٧٠	١٣٦	٩١	جنوب وشرقي آسيا
١٨٠	٢٠٢	١٥٤	غربي آسيا
٨٧٤	٦٥٠	٦٢٠	نصف الكرة الغربي
٣١٠	٣٧٥	٣٢٠	بلدان أخرى
			بنود المذكورة :
٢٨٧	١٨٨	١٥٤	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
(١١٩)	(١٦٢)	(١١٧)	
٥٥٨	٥١٥	٤٦٨	البلدان المستوردة الصافية للطاقة
(٩٨)	(١٣٢)	(١١٦)	

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة  
للأمم المتحدة ، بالاستناد الى صندوق النقد الدولي ، " الاحصائيات العالمية  
الدولية " ؛ والأمم المتحدة ، " النشرة الشهرية للاحصاءات " .

(أ) تشمل المجموعة المتوفرة عنها بيانات ١٩ بلدا من البلدان المصدرة  
الصافية للطاقة و ٥٩ بلدا من البلدان النامية المستوردة الصافية للطاقة . وتشير  
الأرقام الموضوعة بين قوسين الى قيم وسيطة .  
(ب) نسبة أولية .

و على الرغم من أن مجموعة البلدان النامية عانت من زيادة في معدلات التضخم المسجلة فإن ذلك قد نتج عن أحداث في نصف الكرة الغربي حيث سجلت بلدان عديدة معدلات سنوية للتضخم تقترب من ١٠٠ في المائة أو ما يزيد عن ذلك ؛ واستثناء بلدان قليلة في أفريقيا واستثناء إسرائيل نزع الضغوط التضخمية إلى الانخفاض في أمكنة أخرى ( انظر الجدول الثالث - ٣ ) . وقد أدت الضغوط على موازين المدفوعات وانخفاض الاحتياطيات الدولية في نصف الكرة الغربي إلى تخفيضات حادة لقيمة العملات أثرت من فورها على الأسعار المحلية . وبالإضافة إلى ذلك ، استخدمت معظم هذه البلدان تشكيلة من القيود على الواردات كان لها أثر مباشر على الأسعار المحلية . ومن ناحية الطلب ، اتجه الركود العالمي وآثاره المحلية إلى العمل على تخفيض العوائد الضريبية لهذه البلدان . وحيث أن هذه البلدان ليس لها أسواق رأسمالية محلية جيدة النمو ، فقد جرت تغطية معظم عجز الميزانية الناجم عن ذلك بزيادة عرض النقود ، وارتفع عرض النقود بسرعة وإن كان بسرعة أقل من الأسعار المحلية .

وإذا كانت العوامل المذكورة أعلاه موجودة أيضا بدرجات متفاوتة في مناطق أخرى فقد ساعدت السياسات المحلية التقييدية والهبوط في الأسعار الأجنبية للسلع المستوردة على تقليل التضخم في البلدان التي لم يكن من اللازم عليها أن تلجأ إلى تخفيضات كبيرة في أسعار العملة . وصفة عامة فقد نجحت البلدان التي استطاعت أن تتجنب انخفاضا حادا في قيمة عملاتها نجاحا نسبيا إما في تخفيض معدلات تضخمها أو في الحفاظ على معدلات أدنى بكثير من متوسط المعدلات في البلدان النامية . وأخيرا فإن بعض البلدان في أفريقيا وضعت قيودا على الأسعار لكبح التضخم .

ولمست احتمالات النمو للبلدان النامية في المدى القريب مشجعة جدا . وإذا كان ينبغي تخفيف القيود على العملات الأجنبية إلى حد ما في الثمانية عشر شهرا القادمة ، فإن الصعاب الخارجية التي تواجهها معظم البلدان النامية لن يقضى عليها بسرعة . وينبغي ألا يؤدي التنبؤ بحدوث نمو ضعيف في البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي فسي ١٩٨٣-١٩٨٤ إلا إلى تحسن متواضع فقط في حصيلة صادرات البلدان النامية . وعلاوة على ذلك فقد لا يكون هناك إلا تخفيف تدريجي للقيود الحادة التي فرضت على السيولة عام ١٩٨٢ . وبالنسبة للبلدان التي تعاني عجزا ، توحي هذه العوامل في ظل استمرار مصاعب المدفوعات بأن نمو الإنتاج ، في غياب تغييرات هامة في السياسة ، سيستمر في بطء على الرغم من وجود احتمال في أن يتحسن .

وبالنسبة لمجموعة الدول المصدرة للطاقة فإن احتمالات المستقبل تتوقف بشدة على الطلب النفط الذي يتوقع له أن يظل ثابتا في عام ١٩٨٣ وكذلك على تطور أسعار النفط . ومن المتوقع لهذه الأسعار ، بعد أن انخفضت في أوائل عام ١٩٨٣ ، أن تظل ثابتة في باقي

السنة . و إذا كان هناك احتمال في أن تزيد بعض البلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من العجز ، ولا سيما تلك البلدان التي لا تنتمي إلى منظمة الأوبك ، من صادراتها النفطية فهناك احتمال في أن يحدث ذلك على حساب انخفاض الصادرات في البلدان الأخرى . وعلى ذلك فقد تسجل البلدان ذات الفائض في رأس المال مزيدا من الانخفاض في ناتجها الكلي . بيد أن من المحتمل أن يكون حجم الانخفاض أقل بكثير من ذلك الذي حدث في السنوات الثلاث الماضية .

وحتى هذا التنبؤ العظم للبلدان النامية عرضة لأن يصبح أكثر قتامة حيث أنه يفترض أن حصة الصادرات ستتحسن إلى حد ما ، وأنه سيكون هناك تمويل للتعجز الراهن فسي الحسابات الجارية ، وهو عجز كبير باستمرار ، وأن البلدان التي تعاني من مشاكل في تدفق النقد ستكون قادرة على سداد الاقتمانات المستحقة السداد أو إعادة تمويلها . وتلك الافتراضات متفائلة إلى حد ما بالنظر إلى الموقف الاقتصادي الراهن في العالم وموقف كبار البلدان في الاقتصاد العالمي . وإذا لم تبد الأحوال الاقتصادية في المراكز الصناعية تحسنا ملحوظا فقد يهدد الرأي الحمائي التنبؤ حتى بحدوث انتعاش متواضع في البلدان النامية . وقد يؤثر أيضا طول أمد الضغط الاقتماني لعام ١٩٨٢ بطريقة فارية على العالم النامي وذلك أساسا نتيجة للقيود التي لا محيص عنها على الواردات . وسيعيق هذا بدوره النمو في المراكز الصناعية .



## تفاقم الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

ان الركود الاقتصادي الذي بدأ في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو في الجزء الأخير من عام ١٩٧٩ تفاقم في عام ١٩٨٢ . ولئن كانت التنبؤات الرسمية وغيرها من التنبؤات التي أجريت في نهاية عام ١٩٨١ قد أشارت الى انخفاض تدريجي في معدل التضخم وانتعاش بطيء في الانتاج في عام ١٩٨٢ ، فان هذا لم يحدث ، الأمر الذي يرجع الى حد كبير الى السياسات الاقتصادية الكلية المتهجئة بتصميم كبير في الولايات المتحدة . وقد استهدفت هذه السياسات تخفيض المعدل المحلي للتضخم ولكنها أدت أيضا الى الحد من مقدار الحرية المتاحة للبلدان الأخرى لانتعاش سياسات اقتصادية توسعية بدرجة أكبر مما أدى على نحو سريع الى خنق الانتعاش القائم في معظمه على زيادة المخزون والذي كان قد بدأ بصورة بطيئة في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في بداية عام ١٩٨٢ . وكانت النتيجة النهائية ان جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو شهدت في عام ١٩٨٢ مستويات منخفضة أو راكدة للنتائج الحقيقي (أنظر الجدول الثالث - ٤) ، وارتفاعا حادا في معدل البطالة ، ومعدلات فائدة حقيقية مرتفعة جدا ، وحالات اعسار في الأعمال التجارية بلغت أرقاما قياسية ، وضعفا متواصلا في الطلب على الاستثمارات الخاصة ، وحالات عجز مالي ضخم ، وضعفا عاما في قيمة العملات مقابل دولار الولايات المتحدة . وقد تمثل التطور الايجابي الوحيد في التناقص السريع لمعدل التضخم في عدة بلدان .

وتشير الاحتمالات المستقبلية لعام ١٩٨٣ في اتجاه تحسن طفيف مع نمو الناتج الحقيقي الكلي بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة ، وهو معدل ضعيف جدا ، بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي الشديد . وبالرغم من انه من العذر لمعدل النمو في الولايات المتحدة ان يتسارع بحلول النصف الثاني من السنة بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة ، فانه ليس من المتوقع لهذا النمو أن يزداد إلا بنسبة ٢ في المائة بالنسبة للسنة ككل . وبالإضافة الى ذلك ، من المتوقع لبضعة بلدان رئيسية أخرى من البلدان المتقدمة النمو بما فيها جمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا والمملكة المتحدة ، ان تستعيد بعض التوسع الاقتصادي الضئيل في عام ١٩٨٣ . ولم يستفد معظم البلدان الأوروبية من الانتعاش إلا بحلول نهاية السنة أو في بداية عام ١٩٨٤ . وبحلول ذلك الوقت ، يمكن لسرعة النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو كمجموعة أن تتزايد لتصل الى معدل سنوي قدره ٣ في المائة .

الجدول الثالث - ٤ البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة  
النمو : معدّلات النمو السنوية للناتج  
القومي الاجمالي الحقيقي (أ) ١٩٧٦-١٩٨٤  
( نسبة مئوية )

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٨٠	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)	١٩٨٤ (ج)
جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٣٠٥	١٩٨	١٩٨	١٩٢	٠٣ -	٢٠	٣٠
البلدان الصناعية الرئيسية	٣٢٦	١٩٠	١٩٠	١٩٢	٠٤ -	٢٠	٣٥
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٢٩	١٩٨	١٩٨	١٩٢	٠٢ -	١٠	٣٠
إيطاليا	٣٢٨	٣٢٩	٣٢٩	٠٢ -	٠٣ -	١٠ -	٢٥
فرنسا	٣٢٣	١٩١	١٩١	٠٣ -	١٥	١٠	٢٠
كندا	٢٢٩	٠٥	٠٥	٣١	٤٥ -	٢٠	٣٥
المملكة المتحدة	١٥	١٢٨	١٢٨	٢٢ -	٠٥	٢٠	٢٠
الولايات المتحدة	٣٢٧	٠٤ -	٠٤ -	١٩٩	١٧ -	٢٥	٤٠
اليابان	٥٠	٤٨	٤٨	٣٨	٣٠	٣٠	٣٥
البلدان الصناعية الأخرى	٢٨	٢٥	٢٥	٠٨	٠٢	٥	٢٥

المصدر : إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى مختلف المصادر الوطنية والدولية الرسمية .

( أ ) أسعار ومعدّلات الصرف الثابتة لعام ١٩٨٠ بد ولارات الولايات المتحدة والقياس المستخدم بالنسبة لاطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وجميع " البلدان الصناعية الأخرى " هو الناتج المحلي الاجمالي .

( ب ) تقديرات أولية .

( ج ) تنبؤات الأمانة العامة (استنادا إلى النماذج القطرية للمشروع LINK وغيرها من التنبؤات المؤسسية) .

ونتيجة للركود الاقتصادي الحالي ، وهو أطول ركود علاوة على انه أعمق ركود بالنسبة لمعظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو منذ الركود الكبير الذي ساد الثلاثينات ، فقد زاد الناتج الكلي للمجموعة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بمعدل سنوي قدره ٥.٥ في المائة مقارنة بمعدل ٥ في المائة في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ وبمعدل ٤ في المائة في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ . وبحلول عام ١٩٨٢ ، كان الاتجاه الهبوطي قد أثر على جميع البلدان تقريبا ؛ فقد تقلص مستوى النشاط الاقتصادي في ١١ بلدا (١) ولم تظهر خمسة بلدان اضافية سوى القليل من النمو وأنها لم تسجل أي نمو . وكانت اليابان البلد الوحيد الذي أبلغ عما يمكن أن يسمى بمعدل نمو مرض قدره ٣ في المائة بالرغم من ان هذا المعدل منخفض بصورة غير عادية اذا ما قورن بالانجازات السابقة لهذا البلد .

ولذلك فان سنة ١٩٨٢ كانت ثالث سنة متتالية من سنوات الركود الاقتصادي الذي اكتسب زخما في أعقاب تدابير التعديل الانكماشية التي اضطلع بها لأول مرة في عام ١٩٧٩ . هذا وان أي تعديل ناجح وسريع في الهياكل الاقتصادية لاحتواء ما لهذا التضاعف في سعر النفط من آثار فورية على التضخم المالي وعلى التوقعات التي يقوم على أساسها كان من شأنه أن يستلزم انتهاج مجموعة مختلفة من سياسات مكافحة التضخم . الا أنه بالنظر الى أن الأثر الانكماشى للصدمة النفطية الثانية على الطلب المحلي الكلي في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد فقد الكثير من القوة بحلول عام ١٩٨٢ على أبعد تقدير ، فان تفسير الاداء الضعيف لعام ١٩٨٢ والتوقعات المستقبلية التي لا تعتبر مريحة فيما يتعلق بحدوث انتعاش مبكر ومستمر في عام ١٩٨٣ هو تفسير يمكن في مكان آخر .

ويمكن العثور على هذا التفسير في المقام الأول في مواقف السياسة الرامية الى تخفيض الطلب والمنتجة من قبل الحكومات في معظم البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو كما يمكن ان يوجد بصفة خاصة في ذلك الخليط من السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وهو خليط من السياسات التضاربية ولكنها بصورة عامة سياسات ذات أثر انكماشى . وقد أدت هذه السياسة الى اطالة وتكثيف الركود الحالي ، وأثرت تأثيرا معاكسا على مواقف السياسة التجارية . وقد كان الهدف الأساسي لجميع السياسات الانكماشية المنتجة تقريبا ازالة أثر التوقعات التضخمية وخفض معدل التضخم عن طريق تحديد أهداف لنمو عرض النقود كانت أدنى من الزيادة المتوقعة في الناتج القومي الاجمالي الاسمي مما حال دون اجراء زيادات كبيرة في احتياجات الاقتراض الحكومي . الا أن هذه السياسات أدت الى ظهور معدلات فائدة مرتفعة لم يسبق لها مثيل مما أدى الى خفض الطلب الكلي في جميع البلدان ذات الاقتصاد السوقي

المتقدمة النمو تقريبا . هذا وان ما نشأ عن ذلك من استغلال ناقص للعوامل المستخدمة ، ولاسيما اليد العاملة ، قد أدى الى خفض معدل التضخم وتخفيف طلبات زيادة الأجور .

وفي الولايات المتحدة ، لم تقتصر عملية اعادة تشديد السياسة النقدية من النصف الأخير من عام ١٩٨١ حتى جزء كبير من الربع الثالث من عام ١٩٨٢ على زيادة حدّة الركود الاقتصادي فيها وفي كندا (٣) فحسب ، بل انها من خلال تأثيرها على معدلات الفائدة وأسعار الصرف ، قد ازلت امكانية حدوث الانتعاش المتوقع منذ وقت طويل في أوروبا واليابان . وعلاوة على ذلك ، كان التباطؤ الاقتصادي المنتشر وأسعار الفائدة المرتفعة بمثابة حاجز ضد بضعة بلدان كانت في بادئ الأمر تنتهج سياسات توسعية . وفي جميع الحالات تقريبا ، تمثلت نتائج هذه السياسات في زيادات في معدل التضخم وفي الاختلالات الخارجية ولم يتم تحقيق سوى مكاسب هامشية في مجالي العمالة والانتاج .

وقد كان لارتفاع معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية في الولايات المتحدة تأثير رئيسي على حركات رأس المال وأسفر عن ارتفاع كبير في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل معظم العملات الأخرى القابلة للتحويل . وهذا الارتباط بين معدلات الفائدة الحقيقية العالية وعملة ذات قيمة مرتفعة - وهو يمثل ، عرضا ، انحرافا رئيسيا عن تجربة ما بعد الحرب - قد تعزز عن طريق تدفقات كبيرة للاستثمارات المباشرة واستثمارات حافظة الأوراق المالية الى الولايات المتحدة . ولم يكن الدافع الذي شجّع على هذه الاستثمارات ممثلا في تعزز الثقة بالثروات الاقتصادية لهذا البلد بقدر ما كان يتمثل في ان معدلات الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل هناك كانت عالية جدا وان امكانيات الاستثمار المريح في العديد من البلدان الأخرى ذات الاقتصاد السوقي كانت تعتبر أقل مدعاة للاطمئنان .

وفضلا عن تخفيض الاستثمار الخاص المحلي ، كانت معدلات الفائدة الحقيقية العالية باستمرار في الولايات المتحدة تعمل ضد تراخي السياسة النقدية في البلدان الصناعية الأخرى (٥) . وقد حدد العديد من هذه البلدان أهدافا تقييدية لنوع معين من التجميعات النقدية . وبالفعل فقد انخفض النمو الحقيقي في عرض النقود أو ظل ضعيفا في جميع الاقتصادات الرئيسية تقريبا (انظر الجدول الثالث - هـ) . وبالنظر الى انفتاح البلدان الأصغر من بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو واستمرار معدل التضخم العالي فيها ، لم يكن من الممكن تفسير تراخي السياسة النقدية الا باعتباره تراخيا تضخيميا كان من الممكن ان يضيف الى الضغوط الخارجية على عملات هذه البلدان . ولذلك فان بعض هذه البلدان ، ومن بينها بلجيكا وهولندا ، التي كانت خاضعة لقواعد النظام النقدي الأوروبي قد ركزت جهودها

بصورة رئيسية على المحافظة على أسعار صرف عملاتها وابتقتا نمو عرض النقود فيهما  
تمشيا مع نموه لدى المتعاملين التجاريين الرئيسيين معها .

ونتيجة للسياسات النقدية المتشددة التي يجري انتهاجها ، ظلت أسعار  
الفائدة عالية بالرغم من حدوث بعض الانفراج الاسمي ردا على الانكماش في الطلب  
الخاص على الائتمانات . إلا أنه بالنظر الى أن التضخم قد انخفض بمعدل أكبر من  
انخفاض معدلات الفائدة الاسمية ، فإن معدلات الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل  
بالمقاييس التقليدية ، قد زادت في أوائل عام ١٩٨٢ وظلت عالية خلال السنة ،  
الأمر الذي يفترض أنه يرجع الى حقيقة أن التوقعات التضخمية كانت لاتزال عالية (انظر  
الجدول الثالث - ٦) (٦) .

وفي بعض البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، كانت  
أسعار الفائدة الحقيقية عالية تماما بمعدلات ما بعد الحرب (٧) ، وقد كان هذا  
هو الحال بصورة خاصة بالنسبة للمعدلات الطويلة الأجل التي كانت اتجاهاتها  
معاكسة في عدة بلدان على نحو يتناقض تناقضا حادا مع تجربة فترة الركود الاقتصادي  
السابقة (٨) . وهذا التصديق غير العادي لمعدلات الفائدة الحقيقية العالية مع  
النقطة الدنيا في دورة النشاط الاقتصادي ثبط عمليات الاقتراض الاستهلاكي ورد عن  
الاستثمار .

ولذلك فإن السياسات النقدية التقييدية خلال عام ١٩٨٢ تحملت عموما وطأة  
معركة مكافحة التضخم . وقد كانت السياسات المالية مساندة عموما ولم تكن توسعية  
الآ في بضع حالات فقط . إلا أن الركود الاقتصادي ، من خلال أثره على عوالم  
الاستقرار التلقائي ، تسبب في حدوث زيادات لم يسبق لها مثيل في العجز الحكومي  
الاسمي في معظم البلدان . ولذلك كان يتعين انتهاج سياسة نقدية متشددة  
في أغلبية الاقتصادات السوقية وذلك في وقت واحد مع تلبية الاحتياجات الضخمة  
الخاصة باقتراض القطاع العام والتي كانت في كثير من الأحيان ترتفع بوصفها نسبا مثوية  
من الناتج القومي الاجمالي (انظر الجدول الثالث - ٧) (٩) .

الجدول الثالث - ه البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو  
الرئيسية: المعدل الحقيقي للتغير في عرض  
النقود العام (M2) (١) ١٩٧٩ - ١٩٨٢  
(النسبة المئوية للتغير عن نهاية الفترة السابقة)

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب) الأول الثاني	١٩٨٢ (ج) النصف النصف
ألمانيا (جمهورية الاتحادية) (د)	٢١	١٣	٠٣	٠	٤٨ - ٣٠
إيطاليا	٤٠	٦٣	٥٠	٣١	٦٢ - ٨٨
فرنسا	٣٩	١٧	٠٩	٢١	٠٧ - ٣٤
كندا	٦٨	٤٩	٦٧	٣٩	٢٩ - ٢٦
المملكة المتحدة (هـ)	٢٧	١٧	١٢	١٥	٣٤ - ٣٨
الولايات المتحدة	٠٣	٠٦	٠٣	٣٦	٤٨ - ٣٩
اليابان (و)	٦٤	٤١	٧٧	٥٤	٥٩ - ٢١
بنك نظامي عرض النقود الضيق (M1) (و)					
الولايات المتحدة	٠٩	١٦	٣٨	٢٥	٨٦ - ٠٦
كندا	٦٤	٠٤	٩٢	٦٠	٤٧ - ٨٩

المصدر: إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة استناداً إلى صندوق النقد الدولي، " والتوقعات الاقتصادية في العالم"، ١٩٨٢، وإلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Main Economic Indicators، عدد شباط/فبراير ١٩٨٣، وإلى لجنة المجتمعات الأوروبية ١٩٨٢-١٩٨٣: Annual Economic Report

حواشي الجدول الثالث (تابع)

- ( أ ) تعريف صندوق النقد الدولي للنقد ( M1 ) مضافا اليها شبه النقد . ويقاس معدل التغيير في عرض النقود الحقيقي عن طريق حساب التغيير الحاصل من نهاية فترة الى نهاية فترة في المخزون من M2 . وأطره بأطر الناتج القومي الاجمالي .
- ( ب ) تقديرات أولية للمخزون من النقود حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ؛ والمخزون من النقود حتى نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بالنسبة لليابان والمخزون من النقود حتى نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ بالنسبة لاطاليا وفرنسا .
- ( ج ) معدلات النمو نصف السنوية المحسوبة على اساس سنوى بعد اطرها بأطر الناتج القومي الاجمالي للفترة نفسها .
- ( د ) عرض النقد الضيق مضافا اليه ودائع الادخار المحلي .
- ( هـ ) M2 بالجنية الاسترليني .
- ( و ) عرض النقد الواسع مضافا اليه شهادات الودائع .
- ( ز ) M1 هي عرض النقود المعرف على نحو ضيق ، اي العملة مضافا اليها الودائع تحت الطلب المحلية .

الجدول الثالث - ٦. البلدان ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية المتقدمة النمو :  
معدلات الفائدة الحقيقية ( أ ) ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .  
( نسبة مئوية )

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)
<b>ألمانيا (جمهورية الاتحادية)</b>						
قصيرة الأجل	٢١ -	٠٥	٢١	٤١	٦٨	٣٣
طويلة الأجل	١٧	٤٣	٣٦	٣٥	٥٩	٣٥
<b>إيطاليا</b>						
قصيرة الأجل	٥٨ -	١٩ -	٣٥ -	٣٠ -	١٧	١٨
طويلة الأجل	٥٠ -	٤٢ -	١٦ -	٣٨ -	٢٥	٢٦
<b>فرنسا</b>						
قصيرة الأجل	٤٥ -	١٣ -	١٣ -	٦٥ -	٢٩	٢٤
طويلة الأجل	٣٤ -	٠٧ -	٠١ -	١٠	٣٣	٣٣
<b>كندا</b>						
قصيرة الأجل	١٦ -	٠٩ -	٣٢	٦٠	٤٢	٣١
طويلة الأجل	١٧ -	٠٣ -	٠١ -	١٧	٤٧	٣١
<b>المملكة المتحدة</b>						
قصيرة الأجل	١٢٣ -	٠٣ -	١٦	٤١ -	١٠ -	٠٢
طويلة الأجل	٩٨ -	٠٢ -	١٨ -	٤٢ -	٢٣	٣٤
<b>الولايات المتحدة</b>						
قصيرة الأجل	٣٢ -	٠١ -	٢٥	٤٠	٦٤	٥٦
طويلة الأجل	٠١ -	٢٥	٠٨	٢٢	٣٩	٦٣
<b>اليابان</b>						
قصيرة الأجل	٣٠	٠٣	٣١	٧٧	٤٥	٤٤
طويلة الأجل	١٦	٢٠	٥٠	٦٠	٥٧	٥٥

**المصدر:** إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا إلى الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، والسى World Financial Markets ، التي تصدر عن مؤسسة مورغان غارانتى ترست كومباني .

( أ ) ان المعدلات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء هي متوسطات فترات صافية من التغيير في اطر الناتج القومي الاجمالي . والمعدل القصير الأجل هو سعر الخصم في كندا والمملكة المتحدة ، ومعدل الفائدة على الاموال الاتحادية في الولايات المتحدة . والمعدل الطويل الأجل هو عائد سندات السلطات العامة بالنسبة لمانيا وعائد السندات الحكومية الطويلة الأجل بالنسبة للبلدان الاخرى .

( ب ) تقديرات أولية ، البيانات حتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ بالنسبة لإيطاليا وحتى كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ بالنسبة لجميع البلدان الاخرى .



وقد كانت العوامل الدورية مسؤولة الى حد بعيد عن النمو في عجز الميزانية. وقد ارتفعت دفعات التحويل الى الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وكان يتعين سداد دفعات خدمات الديون التي بلغت ارقاما قياسية والناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة . وفي البلدان الأصغر من بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بصورة خاصة ظهرت زيادة سريعة في الانفاق على المزايا الاجتماعية وعلى دعم الصناعات الأساسية التي اخذ العديد منها يفقد قدرته على المنافسة. وقد لجأت عدة بلدان من هذه البلدان (من بينها ايرلندا وبلجيكا والدانمرك) (١٠) الى الاقتراض بشدة من الأسواق النقدية الدولية من اجل القيام ، في الواقع ، بتمويل الاستهلاك في القطاعين العام والخاص . واخيرا ، وفي نفس الوقت الذي تسبب فيه الركود الاقتصادي في ارتفاع النفقات الحكومية ، تسبب ايضا في عدم بلوغ العوائد الضريبية المستويات المقدرة لها في الميزانية .

وفي عدد من البلدان ، بذلت جهود جديدة لضغط ذلك الجزء غير السدوري والاستثنائي من النفقات العامة . الا انه بالنسبة لبعض البلدان الرئيسية ، فان حالات العجز الحالية التي بلغت مستويات قياسية ناشئة ايضا عن تغيرات في العناصر الاستثنائية . وقد كان هذا هو الحال بصفة خاصة في الولايات المتحدة حيث كان من الممكن ان يؤدي تخفيض اجريا في معدلات ضريبة الدخل ، بالاضافة الى مجموعة متنوعة من التسهيلات والحوافز الضريبية التي صدرت تشريعات بشأنها في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، والزيادة في نفقات الدفاع الحقيقية ، الى حدوث عجز حتى ولو كانت هناك عمالة كاملة . كما ان التخفيض الثالث في معدلات ضريبة الدخل في منتصف عام ١٩٨٣ سيؤدي الى زيادة حدة الاختلال الهيكلي ما لم توضع رقابات شاملة لضمان التوازن .

الجدول الثالث - ٧ : بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصاد  
سوقي : الفائض أو العجز ( - ) العام  
في ميزانية الحكومة كنسب مئوية من  
الناتج القومي الاجمالي الاسمي أو من  
الناتج المحلي الاجمالي ( أ ) ،  
١٩٨٢ - ١٩٧٨

البلد	١٩٨٠	١٩٨٠ / ١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)
بلدان كبيرة متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي					
المانيا ( جمهورية - الاتحادية )	٢٨ -	٢٨ -	٣١ -	٤٥ -	٤٢ -
ايطاليا	٩١ -	٩١ -	٨٣ -	١١٩ -	١٣٠ -
فرنسا	٠١	٠١	٠٣	١٦ -	٣٥ -
كندا	٢٤ -	٢٤ -	٢١ -	١٠ -	٤٠ -
المملكة المتحدة	٣٥ -	٣٥ -	٣٢ -	٢٣ -	١٥ -
الولايات المتحدة	٥٢ -	٥٢ -	١٣ -	١٠ -	٣٦ -
اليابان	٤٨ -	٤٨ -	٤٢ -	٤٠ -	٣٤ -
بلدان أخرى					
بلجيكا	٧٣ -	٧٣ -	٩٣ -	١٣٤ -	١٣٠ -
الدايمرك	١٧ -	١٧ -	٢٢ -	٧٠ -	٩٠ -
السويد	٢٥ -	٢٥ -	٤٠ -	٥٣ -	٦٥ -
هولندا	٣٥ -	٣٥ -	٤١ -	٤٨ -	٦٥ -

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة ،  
بالاستناد الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النظرة الاقتصادية لمنظمة  
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصادر رسمية دولية ووطنية أخرى .  
( أ ) عجز أو فائض في ميزانية الحكومات المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية .  
( ب ) أرقام أولية مبنية على بيانات جزئية .

على الرغم من كون مقادير العجز المالي الحالية كبيرة ، توحى التقديرات الأخيرة لاختلالات توازن الميزانية المعدلة دورها لعام ١٩٨٢ بأن الأثر الإجمالي لمواقف السياسة المالية للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة كان تعادلا (١١) . وفي البلدان الأصغر حجما من بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، جنح الركود وارتفاع معدلات الفائدة إلى خفض التدفقات المالية إلى الداخل وإلى زيادة التدفقات إلى الخارج ، غير أن هذه الآثار قابلها إلى حد كبير التغييرات الحاصلة في العنصر التقديري . وفي حين كانت التغييرات في العنصر التقديري في عام ١٩٨١ بوجه عام بمثابة حافز ، أدت في عام ١٩٨٢ إلى ركود النشاط الاقتصادي . وفي حالات قليلة (بما في ذلك أيرلندا وبلجيكا واليونان) كانت المحصلة انخفاضا فعليا في عجز الميزانية . وكذلك سعت برامج التشفيف المعلنة في بعض هذه البلدان إلى ضغط ما كان يعامل حتى الآن على أنه العنصر غير التقديري للقطاع العام ؛ وزيدت اشتراكات الضمان الاجتماعي ، وخفض الانفاق الجارى ، ولا سيما الانفاق المتعلق بأجور الموظفين المدنيين وبعض المزايا الاجتماعية .

وحتى في البلدان قليلة التي اتبعت سياسات مالية توسعية والتي منحت ، كما هو الحال في الولايات المتحدة (١٢) ، تشكيلة من تخفيضات ضرائب الدخل الجاشرة والحوافز ، كانت النتيجة من حيث النمو الفعلي للنتائج والعمالة في مجملها مخيبة للأمال . وفي الولايات المتحدة ، أخفق الطلب الخاص في الاستجابة لتخفيضات ضرائب الدخل الشخصية ومزايا الضمان الاجتماعي المتزايدة ، كما أخفق طلب الشركات في الاستجابة للحوافز المالية . وهذا يوضح إلى حد كبير عدم تحقق الانتعاش الاقتصادي المتوقع القائم على عوامل يتصدرها الاستهلاك في عام ١٩٨٢ (١٣) . وقد أدى عدم وضوح الرؤية فسي حالة العمالة ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وتزعزع الثقة التجارية في أعقاب صيحات سخرية للأمال - هذه كلها أدت - إلى تقيص شديد في إجمالي ، النفقات الاستهلاكية على البضائع المعمرة وعلى بناء المساكن ، وإلى انخفاض في تكوين رأس المال الخاص ، وإلى هبوط فسي المخزون السلعي (١٤) .

وفي حين أن خطى النشاط الاقتصادي قد تباطأت في أغلبية البلدان في عام ١٩٨٢ ، كانت درجة التباين في معدلات النمو في البلدان الكبيرة ذات الاقتصاد الصناعي ، على النحو المبين بالانحراف القياسي ، أعلى منها في عام ١٩٨١ بشكل ملحوظ (١٥) . وكان السبب في هذا بصورة رئيسية الاختلافات في التقييد النسبي للسياسات النقدية والمالية ، وفي حجم وأثر التحولات في مختلف عناصر الطلب النهائي ، بما في ذلك التجارة (١٦) . وفي بعض البلدان الرئيسية ، ارتفعت المقادير المخزونة بشكل طفيف ، ولكن في بلدان أخرى حصل انخفاض حاد في المخزون السلعي في أعقاب الهبوط الشديد في مستوى الاستهلاك الشخصي الفعلي .

وفي حالة البلدان الأصغر حجما من بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية لم يكن ركود النشاط بفعل السياسات النقدية المقيدة فحسب ، وفي بعض الحالات أيضا بفعل القيود العالمية ، بل تأثر أيضا تأثيرا شديدا بضغط أسعار الصرف وانخفاض الطلب على بضائعها من قبل شركائها الرئيسيين في التجارة . ولما كانت أسعار جميع السلع المتاجر بها دوليا ، تقريبا ، محددة بدولارات الولايات المتحدة بسبب ثقل الولايات المتحدة الغالب في أسواق السلع العالمية ، فقد أدى ارتفاع الدولار الحاد الى ضغوط في الأسعار من داخل مجموعة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية ككل ، وكان لها أثر سيئ على التضخم المحلي ، وخاصة في هذه البلدان الأصغر حجما . ولذلك لم يكن في الامكان التخفيض من شدة السياسة النقدية ، ولا سيما في معظم البلدان الأوروبية في المجموعة ، وفي بعض هذه البلدان ازادت تلك السياسة صرامة في واقع الأمر لا يقف التدهور الحاصل في قيمة عملاتها . وكذلك ، كان من شأن زيادة التضخم المالي والقيود النقدية ازدياد درجة الانكماش الى حد كبير وتولد مستويات للبطالة أعلى حتى من المستويات التي وجد راسمو السياسة أن من الصعب فعلا تحطيمها . ومع ذلك فان سياسات الانكماش لم تكن دائما كافية لمعادلة الضغوط الخارجية ( وخاصة الضغوط التي سببها ضعف الطلب في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والقوة غير المتوقعة لدولارات الولايات المتحدة ، وخروج رؤوس الأموال ، وارتفاع احتياجات خدمة الديون ) ، وقامت خمسة بلدان من البلدان الأوروبية الأصغر حجما ( وهي اسبانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفنلندا ) ، بالإضافة الى فرنسا ، بتخفيض قيمة عملاتها ، ؛ ولجأت اليونان الى نفس الاجراء في أواخر عام ١٩٨٣ . كما صنع منتجوا السلع الأولية - استراليا وجنوب افريقيا ونيوزيلندا - بضعف أسعار سلعهم المصدرة وتنقص تدفق الاستثمارات الأجنبية الى بلادهم .

وبنهاية العام ارتفع العدد المطلق للعاطلين عن العمل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية الى ٣٢ مليوناً - وهو رقم قياسي لمتوسط نسبة البطالة يبلغ ٨٥ في المائة من اليد العاملة المدنية ؛ وكانت اليابان هي الوحيدة التي احتفظت بنسبة منخفضة ، وهي ٢٣ في المائة . وكان الشباب ، المعرضون في الأحوال العادية الى نهيات من البطالة متكررة لكنها قصيرة الأجل ؛ و " العاطلون باستمرار " ، الذين هم على الأرجح من العمال الأكبر سنا ، هم الذين تأثروا تأثيرا شديدا بوجه خاص . وفي الولايات المتحدة ، توقف الارتفاع في مستوى العمالة عندما حدا الهبوط في الانتاجية المتأثر بالدورة الاقتصادية والركود المستمر ، ببرجال الأعمال الى التقليل من عدد العمال لحماية أوضاعهم المالية . وكان من شأن حالات الافلاس التي بلغت رقما قياسيا ، وزعزعة الثقة التجارية أن جعلتا احتمالات إعادة الاستخدام ضئيلة . وفي حين ارتفعت البطالة في البلدان السبعة الكبيرة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية من ٦٥ في المائة ( انظر الجدول الثالث - ٨ ) ، كان أثر الركود أكثر وضوحا في البلدان الأصغر

حجما ، حيث ارتفعت البطالة من ٨٨ في المائة في عام ١٩٨١ الى نسبة لم يسبق لها  
مثيل بلغت ١٠٥ في المائة في عام ١٩٨٢ .

- وكان الانخفاض الشديد في النشاط الاقتصادي أكثر ما يكون تأثيرا في الصناعة .
- ونتيجة للتشاؤم المتعاضم فيما يتعلق بقوة انتعاش محتمل ، تكيفت نقابات العمال في عدد من البلدان تدريجيا مع مطالب أرباب العمل والحكومات بأن تعدل هذه النقابات في رفع الأجور الاسمية بل انها ، في بعض الحالات ، خفضت بالتدريج من المزايا الموجودة (١٧) ، وذلك مقابل مزيد من الأمن الوظيفي . ومع ذلك ، نجد أن متوسط تكلفة العمل لكل وحدة في الصناعات التحويلية ، الذي يعادل على وجه التقريب صافي زيادات الأجور الاسمية مطروحا منه تغيرات متوسط انتاجية اليد العاملة ، قد ارتفع ، في جميع البلدان الكبيرة . وهناك هبوط متواضع نوعا ما ، يتراوح من ٣ الى ٤ نقاط مئوية ، في النسبة الفعلية للزيادة ظهر فقط في جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة ( انظر الجدول الثالث - ٩ ) .
- هيئات البلدان الأصغر حجما أقل شمولا ، ولكنها تشير أيضا الى ارتفاع تكاليف العمـل لكل وحدة . ولقد كان من شأن جمود الأجور بانحدار ، على وجه الخصوص ، أن جعل من الصعب للغاية ربط التغيرات في الأجور الاسمية بالتغيرات في انتاجية اليد العاملة فقط .

## الجدول الثالث - ٨ : بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصاد

سوقي نسب البطالة ( أ )

١٩٧٦ - ١٩٨٣

( نسبة مئوية )

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧٦ / ١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
بلدان كبيرة متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي					
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٢٤	٣١١	٤٢٨	٢٢٦	١٢٠
ايطاليا	٢١١	٢١٤	٨٠٥	٩٠٠	٩٠٥
فرنسا	٥٢٣	٦٢٣	٢٢٣	٨٢٣	٩٠٥
كندا	٢٢٧	٢٥٥	٢٢٦	١١٠	١٢٠
المملكة المتحدة	٦٢٤	٢٢٣	١٠٦٦	١٢٠	١٢٥
الولايات المتحدة	٥٢٢	٢٠٠	٢٥٥	٩٢	١٠٥
اليابان	٢١١	٢٠٠	٢٢٢	٢٢٢	٢٥
بلدان أخرى					
ايرلندا	٨٥٥	٨٢٣	١٠٢٣	١٢١	١٤٠
بلجيكا	٨٢٢	٩٢٤	١١٢٧	١٢٢٩	١٤٥
الديانمرك	٥٢٧	٦١١	٨١١	٩١	٩٠
هولندا	٤٢٣	٤٢٧	٢٥٥	١٠٢٤	١٢٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في أمانة الأمم المتحدة ، بالاستناد ، في حالة البلدان الكبيرة ، الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، المنظرة الاقتصادية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، وفي حالة البلدان

الأخرى الى لجنة الاتحادات الأوروبية ، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٨٢-١٩٨٣ .

( أ ) عدد الأشخاص العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة المدنية .

( ب ) تقديرات أولية .

( ج ) تنبؤات .

وكان من شأن جمود تكاليف الأجور هذا ، فضلا عن الضغوط نحو الأسفل على أسعار المنتجين والتكلفة العالية لتمويل المخزونات السلعية ، خفض هوامش أرباح الشركات في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ولا سيما في الولايات المتحدة . وهذا ما أدى إلى زيادة ضغط طلب الشركات على مدخلات العوامل والمدخلات الوسيطة . ونتيجة لذلك ، تصاعدت حوادث إغلاق المصانع وإفلاس المحلات التجارية ليس في القطاعات الكاسدة فحسب ، مثل قطاعي الغولان و"نا" السفن ، بل أيضا في الصناعات النامية ، بما في ذلك ، في بعض البلدان ، الصناعات الالكترونية والاتصالات (١٨) . وقد أسهمت هذه العوامل وغيرها في تعطيل كثير من المصانع والمعدات عن العمل . وفي حين هبطت مستويات استغلال القدرات في الصناعات التحويلية بسرعة في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، فإنها لم تصل في انخفاضها إلى الدرجة التي لوحظت في وحدة الدورة الاقتصادية في أواسط السبعينات ، باستثناء الولايات المتحدة ، حيث هبطت هذه المستويات إلى ٦٨ في المائة . بيد أنه ينبغي عدم تجاهل الفروق في قاعدة القياس الناجمة عن الضعف الشديد في معدلات الاستثمار منذ أواخر السبعينات ، وذلك على نقيض التراكم السريع لرأس المال الذي سبق الركود السابق .

وقد أسفر الخليط من سياسات التقصص في البلدان الصناعية الرئيسية ، في المتوسط ، عن تباطؤ في التضخم - مقيسا بأسعار المستهلك - بمقدار ٢ إلى ٣ نقاط مئوية . بيد أن الانخفاض في البلدان الأصغر حجما لم يكن إلا هامشيا ، من متوسط مقداره ١.١٨ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ١.١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول الثالث - ١٠) . ويمكن عزو هذا الفرق ، إلى حد كبير ، إلى الأثر المتهين للتغيرات الحاصلة في أسعار التجارة . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت السياسة هي السبب المباشر جزئيا في تخفيض المعدل السنوي للزيادة في أسعار المستهلك بنحو النصف إلى حوالي ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ؛ بينما كان هبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع قيمة الدولار مسؤولين عن قدر كبير مما حصل . ومن ناحية أخرى ، نجم جزئيا من الكسب المحقق في المعركة ضد التضخم في أوروبا ، وهو أقل من ذلك ، عن عوامل خارجية . وتساعد تحركات معاملات انكماش الناتج القومي الإجمالي ، الذي هو مؤشر تراكمي لتحركات الأسعار الداخلية مطروحا منها أثر أسعار الواردات ، في توضيح هذه النقاط . إذ انحدر معامل الانكماش هذا بمقدار ٣.٤ نقاط مئوية في الولايات المتحدة بمقدار ٤ نقاط مئوية في المملكة المتحدة ، وبقي عاليا على حاله في اليابان ، وارتفع في جميع البلدان الكبيرة الأخرى وفي معظم البلدان الأصغر حجما .

الجدول الثالث - ٩ : البلدان الكبيرة المتقدمة النمو ذات  
الاقتصاد السوقي : معدلات النمو  
السوية في تكاليف العمل ليكسل  
وحدة في الصناعات التحويلية (أ) ،  
١٩٨٢ - ١٩٧٦  
{ نسبة مئوية }

البلد	١٩٨٠	١٩٨٠ / ١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥٠	٨٧	٤١	٥٠	١٧٠
ايطاليا	١٢٩	١٣٧	٢٠٨	١٤٠	١٥٠
فرنسا	٩٤	١٢٣	١١٢	١٠٣	٥٠
كندا	٧٧	١٠٩	٨٦	٢٢٧	١٥٧
المملكة المتحدة	٨١	١١٠	٧١	٧٢	٣٥
الولايات المتحدة	٥٧	٢٧	٣٢	٣٢	٣٥
اليابان					

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في امانة الأمم المتحدة ،  
بالاستناد الى المقارنة الدولية بين انتاجية الصناعة (التحويلية) وتكاليف العمل ، وزارة  
العمل في الولايات المتحدة ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النظرة  
الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كانون الأول / ديسمبر  
١٩٨٢ .

( أ ) جميع الأرقام بالعطية المحلية ؛ ويمكن معادلة تكلفة العمل لكل وحدة  
بفاتورة الأجور الاسمية لكل وحدة من الناتج الحقيقي . ولذلك فان تغير النسبة المئوية فسي  
تكلفة العمل لكل وحدة يعادل تقريبا تغير النسبة المئوية في متوسط الأجور الاسمية مطروحا  
منه تغير النسبة المئوية في متوسط انتاجية اليد العاملة .  
( ب ) تقديرات أولية .



وهكذا كان الانخفاض في التضخم ، الذي تحقق بصورة رئيسية عن طريق القيود المفروضة على النقد ، حتى الآن متواضعا (١٩) . بيد انه تحقق بتكلفة متمثلة في خسارة الناتج اكبر بكثير منها في الفترة السابقة . وفي وسع الخليط الخاص من السياسات المتبعة - التي كان يوجد لها بداخلها ، كما قيل في دراسة الأحوال الاقتصادية في العالم (١٩٨١) - ١٩٨٢ (٢٠) - أن يوضح الكثير من هذا الاختلاف . وعلاوة على ذلك ، لم يعرف بعد - الى أي مدى يمكن لضعف نشاط الاستثمار ولفقدان مهارات العمال ، الناجمين عن تخفيضات في التدريب وعن تسريحات العمال ، ان يستتبعها مختنقات في اوائل فترة الانتعاش . وعلاوة على ما أسهم به ضعف أسواق السلع الأساسية ، كان السبب الرئيسي لتباطؤ التضخم في بعض البلدان في عام ١٩٨٢ هو الاعتدال في زيادات تكاليف العممل (٢١) . فعلى سبيل المثال ، تباطأت زيادة الأجور الساعية في الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ في جميع البلدان الكبيرة المتقدمة النمو ، باستثناء فرنسا . بيد ان الانخفاض في متوسط انتاجية اليد العاملة ، المتأثر بالدورة الاقتصادية ، أزال في بعض الحالات كل أثر لهذه التحسينات ؛ وكان في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة فقط أن تعزز اتجاه زيادات الأجور الى الانخفاض بزيادات في الانتاجية ، الأمر الذي تحقق عن طريق الاستغناء عن عدد كبير من العمال .

ويكتنف الشك والريبة مستقبل النجاحات المتواضعة في المعركة ضد التضخم في عام ١٩٨٢ المستمرة حتى عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ . وتهدى معظم أسعار السلع دلائل قوة كما أن العملات التي ارتفعت قيمتها في عام ١٩٨٢ ، فساعدت بذلك على خفض التضخم المحلي ، يمكن أن تعكس اتجاه حركاتها في عام ١٩٨٣ . وعندئذ ، يجب أن تقوم الثقة في ابقاء التضخم بمعدلات النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، الى حد كبير على ضعف أسواق العممل أو على تحسينات كبيرة في الانتاجية من شأنها خفض تكاليف العممل لكل وحدة ، وعلى هبوط آخر وهام في أسعار الطاقة ، وهذا أمر قد يكون أكثر مدعاة للشك .

وتوقعات النمو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي متباينة بشكـل قاطع : فلا يزيد الانتعاش المتنبأ به لعام ١٩٨٣ عن انتعاش متواضع يصل الى حوالي ٢ في المائة - وهذا ما يجعل عام ١٩٨٣ السنة الرابعة على التوالي التي يكون فيها الأداء بطيئا . وبالإضافة الى ذلك ، كان لزيادة الانخفاض في الاستثمارات التجارية السقطة في جميع البلدان الكبيرة المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، باستثناء المملكة المتحدة واليابان ، أثر سيئ على مستقبل النمو المطرد فيما بعد عام ١٩٨٣ . ولما كان من المسقط أن يكون الطلب على الصادرات ضعيفا ، فان مفتاح الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لا يد من أن يكون انتعاش الطلب المحلي . بيد أن هذا يتوقف كليـة تقريبا على هبوط آخر في أسعار الفائدة وعلى استمرار السياسة النقدية التوسعية نسبيا فسي الولايات المتحدة التي بدأت في آب/اغسطس ١٩٨٢ .

الجدول الثالث - ١٠ : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد  
السوقي : معدلات تغير معامل انكماش  
الناتج القومي الاجمالي وأسعار  
المستهلك ١٩٧٦-١٩٨٢ (أ) ،  
( متوسط النسب المئوية السنوية  
والنسب المئوية السنوية )

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
معدلات انكماش الناتج القومي الاجمالي				
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٢٩	٩٠٠	٧٢٢	٦٢٠
البلدان الصناعية الكبيرة	٧٢٧	٨١٩	٦٢٧	٥٥٥
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤١١	٤٢٤	٤٢٢	٤٥٠
ايطاليا	١٧٥	٢٠٦	١٨٤	١٤٠
فرنسا	١٠٢	١١٩	١٢٠	١٠٠
كندا	٨٧	١١٠	١٠٧	٦٥
المملكة المتحدة	١٤٤	١٨٥	١٢٧	٥٥
الولايات المتحدة	٧٨	٩٣	٦٠	٤٥
اليابان	٣٩	٢٨	٢٦	٣٠
بلدان صناعية أخرى	٨٧	٩٠	٩٨	٨٥

الجدول الثالث - ١٠ (تابع)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٨٠	١٩٨٠ / ١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>أسعار المستهلك</u>					
جميع البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي	٨٩	١٢١	١٠٢	٧٨	...
البلدان الصناعية الرئيسية	٨٧	١٢٢	٩٩	٧١	...
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤١	٥٥	٥٩	٥٣	...
ايطاليا	١٦٣	٢١٢	١٩٥	١٦٤	...
فرنسا	١٠٤	١٢٦	١٢٤	١١٩	...
كندا	٨٧	١٠١	١٢٥	١٠٨	...
المملكة المتحدة	١٤٤	١٨٠	١١٩	٨٦	...
الولايات المتحدة	٨٩	١٣٥	١٠٤	٦٢	...
اليابان	٦٥	٨٠	٤٩	٢٦	...
بلدان صناعية أخرى	١٠١	١١٣	١١٨	١١٢	...

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في امانة الأمم المتحدة ، بالاستناد الى صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، النظرة الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومصادر رسمية أخرى ، دولية ووطنية .

( أ ) السنة الأساس هي ١٩٧٨ .

( ب ) تقديرات أولية .

( ج ) تنبؤ .

ومن المتوقع ، في هذه الظروف ، أن يبدأ انتعاش طفيف في أمريكا الشمالية وأن يصل الى مرحلة الزخم في أواسط العام ؛ وقد يحصل نمو في جمهورية ألمانيا الاتحادية بمقدار نقطة مئوية واحدة وقد تكرر اليابان أدائها المتواضع لعام ١٩٨٢ . بيد انه لا يتوقع من كثير من البلدان الأوروبية ، الكبيرة والصغيرة ، ان تشارك في هذا الانتعاش ، حتى الجزر الأخير من عام ١٩٨٣ أو أوائل ١٩٨٤ .

ومن المتوقع أن يأتي الحافز الرئيسي لهذا الارتفاع الدوري في الولايات المتحدة من توسع معتدل في الطلب الشخصي على البضائع المعمرة ، ويساعد على ذلك تخفيض الضرائب المقرر في شهر تموز/يوليه ، ومن عودة الى الارتفاع الحاد في الاستثمارات السكنية الخاصة ، وعن إعادة تغذية معتدلة للمخزونات السلعية . ومن ناحية أخرى ، لا بد من أن يخف الزخم في الانتعاش بفعل تقلص متوقع ، للسنة الثانية على التوالي ، في الاستثمارات غير السكنية ، وبفعل ضعف الطلب على الصادرات مقرونا بارتفاع في الواردات ، وكلاهما ناجم عن الشعور في عام ١٩٨٣ بأثر الدولار القوي في عام ١٩٨٢ . أما في أوروبا ، فينبغي ان تستمر السياسات في كونها حذرة وذلك ، بصورة رئيسية ، للحيلولة دون تخفيض العملات ودون حصول صعوبات في ميزان المدفوعات . وفي كثير من البلدان الأصغر حجماً ، ولكن أيضاً في إيطاليا وفرنسا ستظل نفس القيود التي فرضت على السياسة الاقتصادية في عام ١٩٨٢ - عجز مالي كبير ، ومعدلات تضخم عالية ، ومواقف ضعيفة في الخارج ، وما ينبجم عن ذلك من ضغوط على أسعار الصرف - منطبقة في عام ١٩٨٣ ، ولا بد من أن تمنع ظهور حافز قوي على النمو . أما في اليابان فمن المسقط أن يكون هناك طلب قوي نسبياً على الاستهلاك وزيادة معتدلة في الصادرات مع نمو منخفض في حجم الواردات ، وذلك لابقاء النمو بمعدل حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٨٣ .

وتبقى معدلات النمو المسقطة لعام ١٩٨٣ دون المعدلات التي تصاحب عادة فترة الانتعاش ، وخاصة بعد ركود مطول وعميق . وعلى سبيل المثال ، في حين أن معدل الارتفاع الدوري في الولايات المتحدة ، مقياساً خلال أربعة أرباع سنوية ابتداءً من وهدة الركود ، كان يتجاوز في العادة ٦ الى ٧ في المائة ، فان التنبؤات الحالية تشير فـي المتوسط الى معدل أبطأ من ذلك بكثير .

وحتى هذه التنبؤات المتواضعة تتطوى على عدد من المخاطر وأوجه الغموض .  
ويصدق هذا بصورة خاصة على رد فعل أسعار الفائدة على حالات العجز في الميزانية  
المتوقعة حاليا في الولايات المتحدة . فبالرغم من أن موقف السياسة المالية للولايات  
المتحدة توسع الى حد ما ، كما ينبغي أن يكون عليه الحال في أسوأ حالات الانكاس فانه  
بدون وجود تكيف مالي واضح ، فان احتياجات القطاع العام المنتظرة من الاقتراض قد  
تتأثر ، بحلول عام ١٩٨٤ ، بأسواق الائتمان . وسيحدث هذا في الوقت الذي ينبغي  
أن يكون فيه طلب قطاع الأعمال على الائتمان عاليا ، حيث ينبغي بحلول ذلك الوقت ،  
أن تكون الزيادات المتوقعة لعام ١٩٨٣ في انفاق المستهلكين وتجديد المخزونات قد  
أدت الى حدوث زيادات كبيرة في معدلات استخدام القدرة . وفي هذه الظروف ، قد  
يتضح أن حدوث أزمة ائتمانية يمثل عاملا حاسما في منع أى زيادة تذكر في الاستثمار الثابت  
في الأعمال التجارية ، وقد يؤدي الى خنق التحسن الأولي في عام ١٩٨٤ . ولهذه  
الأسباب ، فان حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار الفائدة لا يزال أمرا ضروريا لحدوث  
تحسن في ثقة المستهلكين وأصحاب الأعمال . وبالرغم من أنه من المنتظر أن يظل التضخم  
منخفضا في المستقبل القريب ، فانه من غير المؤكد بعد ما اذا كان هذا سيكون كافيا  
لتخفيض أسعار الفائدة الاسمية الطويلة الأجل بصورة سريعة .

ونظرا للالتزام المعلن من مقرري السياسة في الولايات المتحدة بأن يسيطروا على  
التضخم وذلك بالنظر الى أن عددا من العوامل التي أبقت التوقعات التضخمية على قوتها  
لم تتغير ، فليس من الممكن في هذه المرحلة استبعاد اشتعال التضخم من جديد وعودة  
التعارض بين الأهداف المالية والأهداف النقدية . وقد يؤدي هذا الى حدوث زيادة في  
أسعار الفائدة والى اضعاف الانتعاش في الولايات المتحدة ، وبالتالي ، الى حدوث  
دفعة انكماشية أخرى في بقية الاقتصاد العالمي ، وذلك عن طريق التأثير المباشر على  
السياسات النقدية للبلدان الأخرى وعن طريق التأثيرات غير المباشرة ، من خلال سعر  
الصرف ، على الأسواق المالية العالمية .

وتدل الخبرة المكتسبة في عام ١٩٨٢ على القيود المترتبة على اتخاذ اجراءات غير  
منسقة تتعلق بالسياسة العامة . كما تدل على أنه بينما يمكن لكل بلد أن يسرع من خطواته  
الرامية الى حدوث توسع اقتصادي عن طريق اتباع سياسات تشجيعية ، فانه يلزم أن يتم  
تنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية وذلك للتخفيف  
من مخاطر اشتعال التضخم من جديد ولضمان حدوث انتعاش مستمر بعد عام ١٩٨٣ . ومن  
الممكن أن تستشهد عملية وضع اتفاق يتعلق بالتنسيق بالتسليم بأنه في حالة الاقتصاد  
المتواضع عالميا ، بالرغم من أن انتعاش بلد معين لسياسة نقدية تقييدية قد ينجح فسي  
تحقيق النتيجة التي كثيرا ما تكون ضرورية جدا والمتمثلة في تخفيض التضخم المحلي ، فان  
أثرها على النشاط الاقتصادي للبلد ذاته ، ومن خلال هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة

على النشاط في البلدان الأخرى ، غالبا ما يكون هاما جدا . ولكي تكون السياسات النقدية وكذا المالية للبلدان المختلفة ناجحة بصورة حقيقية في إعادة النمو غير التضخمي إليها والى الاقتصاد العالمي ، فإن الأمر يتطلب منها أن تؤيد السياسات التي يجري انتهاجها في البلدان الأخرى وأن تؤيدها هذه السياسات . ويمكن تحقيق هذا عن طريق وضع وتطبيق مزيج من السياسات المتداخلة دوليا المتعلقة بالاقتصاد الكلي .

ومن شأن وضع برنامج انعاشي مشترك للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو أن يستلزم بصفة عامة تنفيذ سياسات نقدية و/أو مالية توسعية . وسيعتمد شكل وحجم الحافز بالنسبة لكل بلد من البلدان ، على حالته الخاصة وهيكله الاقتصادي . ويمكن أن يكمل هذا المزيج المنسق من السياسة بصورة مفيدة عن طريق اتخاذ سياسات للدخول من قبل البلدان التي لا يوجد لديها قدر كبير من حسوية المناورة فيما يتعلق بتخفيف سياساتها النقدية أو المالية دون زيادة مصاعبها الحالية ، وذلك نظرا لحالات العجز المالي الضخم ومعدلات التضخم المرتفعة بالفعل أو المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات التي تعاني منها . ومع ذلك ، يجدر اضافة أن قيام الاقتصادات الصناعية الرئيسية بوضع برنامج منسق للانعاش قد لا يحقق النتائج التي كان من الممكن أن يحققها هذا البرنامج قبل سنوات قليلة إذا ظلّت الحواجز التجارية القائمة كما هي . وبعبارة أخرى ، فإنه لا يمكن في البيئة الحمائية الحالية توقع سوى أن يكون اثر الحافز الايجابي للنمو المحلي لبلد ما على نمو البلدان التجارية الأخرى أقل بدرجة كبيرة .

#### استمرار ضعف النمو في الاقتصادات المخططة مركزيا

منذ أواخر السبعينات ، اضطرت الاقتصادات المخططة مركزيا كمجموعة ، ولا سيما بلدان أوروبا الشرقية (٢٢) ، إلى أن تواجه مجموعة متنوعة من العقبات التي تعترض نموها . وقد فرض البطء المعتد في النشاط الاقتصادي العالمي والتغييرات الجارية في الأسواق العالمية على هذه الاقتصادات أن تتكيف ، وهو ما يفسر إلى حد ما اداءها الاقتصادي الضعيف . وفي الوقت ذاته ، مع ذلك ، كان من المتعين أن يتم التكيف للتخلص من التباطؤ في نمو توفر العوامل ، والاختناقات في العرض داخل بلدان مجلس التعاون الاقتصادي ، فضلا عن محدودية حالات النجاح فيما يتعلق باتخاذ تدابير لتوفير المدخلات المادية وتعزيز انتاحية العوامل . وقد أثبت التكيف الصحيح مع هذه العوامل أنه تحد كبير لنظم التخطيط والادارة في هذه البلدان ، كما يظهر من عمليات إعادة التقييم الجارية للسياسات الانعاشية المتوسطة الأجل المتبعة في عدد منها .

ويكاد النمو في الناتج الكلي لمجموعة الاقتصادات المخططة مركزيا في عام ١٩٨٢ أن يتساوى مع النمو المتحقق في عام (١٩٨١) ، أي أن تبلغ نسبة ٢٥ في المائة (٢٣) .

وبالرغم من أن هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تكون فيها مستويات الانتاج أقل مما هو مخطط له ويكون فيها النمو بطيئا ، فقد كان النشاط الاقتصادي في هذه البلدان بالرغم من ذلك ، أكثر حيوية منه في أي مجموعة رئيسية أخرى من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو أو النامية .

هذا ولم يتحقق الانتعاش المعتدل من حالة الانخفاض في النشاط بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ الى حالة الزيادة بنسبة ٢٨ في المائة المنتظرة في خطط أوروبا الشرقية لعام ١٩٨٢ ؛ وانخفض النشاط الاقتصادي الكلي بصورة هامشية ( أنظر الجدول الثالث - ١ ) نتيجة لحدوث نمو سلبي في بولندا للسنة الرابعة على التوالي . كما لم يتحقق هدف الاتحاد السوفياتي وهو بلوغ نسبة ٣ في المائة ، والذي يقل قليلا عن انجاز ١٩٨١ ؛ وانخفضت سرعة النمو الكلي الى ٢٦ في المائة . وعلى مدى السنوات الأربع الماضية ، بلغ متوسط معدل التوسع في الاقتصادات الأوروبية المخططة مركزيا مجتمعة نسبة منخفضة على نحو غير عادي تبلغ ٢٣ في المائة في السنة ( بلغت ٥٠ في المائة لأوروبا الشرقية بينما بلغت ٣ في المائة للاتحاد السوفياتي ) . وتشير انجازات الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ والتنبؤات لعام ١٩٨٣ الى أنه ليس من المرجح أن تحقق معظم الدول الأعضاء في المجموعة أهداف خططها الخمسية الجارية ( ١٩٨١ - ١٩٨٥ ) ( ٢٤ ) . وقد قام بعضها بالفعل في الواقع بإعادة تقييم احتمالات التنمية المتوسطة الأجل فيها ( ٢٥ ) ، ولكن لم تنشر بعد أية تنقيحات شاملة لخططها .

الجدول الثالث - ١١ - الاقتصادات المخططة مركزيا : المؤشرات الأساسية للنمو  
الاقتصادى ، ١٩٧٦ - ١٩٨٣  
(متوسط النسب المئوية السنوية والنسب المئوية السنوية)

البلد أو مجموعة البلدان	١٩٧٦ - ١٩٨١	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٨٦	١٩٨٦ - ١٩٨٧	١٩٨٧ - ١٩٨٨	١٩٨٨ - ١٩٨٩
<u>أوروبا الشرقية (ج)</u>						
الناتج المادى الصافي	٣٢٩	٣٢٤-٣٢٢	٠٠٧	١٠١ -	٠٠١ -	٣٢٣
الناتج الاجمالي الصناعي	٥٥٥	٤٠٠-٣٢٧	٣٢٠	٠٠٥ -	٠٠٦ -	٤١١
الناتج الاجمالي الزراعي	٠٠٨	٢٢٢-٢٢٩ <sup>(د)</sup>	٣٢٨ -	٢١١ -	٠٠٦ -	٢٥٥
اجمالي الاستثمار الثابت	٢٢٧	٠٠٤ - <sup>(د)</sup>	٢٢٢ -	٢٢٦ -	٥٠٨ -	٢٢٨ - <sup>(هـ)</sup>
حجم الصادرات <sup>(هـ)</sup>	٦٢٤	٠٠٠	٢٢٣	١٠٧	٤٠٥	٠٠٠
حجم الواردات <sup>(هـ)</sup>	٤٠٠	٠٠٠	١٠١	٤٠٨ -	٦٢٧ -	٠٠٠
<u>الاتحاد السوفياتي</u>						
الناتج المادى الصافي	٤٢٣	٣٢٤ <sup>(و)</sup>	٣٢٩	٣٢٣	٢٢٦ <sup>(و)</sup>	٣٢٣ <sup>(و)</sup>
الناتج الاجمالي الصناعي	٤٥٥	٤٢٧	٣٢٦	٣٢٤	٢٢٨	٣٢٢
الناتج الاجمالي الزراعي	١٠٦	٢٥٥ <sup>(د)</sup>	١٠٩ -	١٠٠ -	٤٠٥	١٠٥٠
اجمالي الاستثمار الثابت	٣٢٤	٢٢١ <sup>(د)</sup>	٢٢٤	٣٢٨	٢٢٠	٣٢٢
حجم الصادرات <sup>(هـ)</sup>	٤٠٨	٠٠٠	١٠٦	٠٠٤	٥٠٤	٠٠٠
حجم الواردات <sup>(هـ)</sup>	٥٠٨	٠٠٠	٢٢٣	٨٠٢	٢٢٥	٠٠٠
<u>الصين</u>						
الناتج المادى الصافي	٤٢٩	٤٢٠	٥٠٢	٣٢٠	٥٠٠ <sup>(ز)</sup>	٤٢٠
الناتج الاجمالي الصناعي	٧٢٤	٤٢٠	٨٠٧	٤١١	٧٢٠	٤٢٠
الناتج الاجمالي الزراعي	٣٢٨	٤٢٠	٢٢٢	٥٠٧	٥٠٠	٤٢٠
اجمالي الاستثمار الثابت	٨٥٥	١٠٧ <sup>(د)</sup>	٧٢٩	٢٠٦ -	٥٠٦	١٩٥٥
قيمة الصادرات (بالدولارات)	٢٠٣	٨١ <sup>(د)</sup>	٢٨٧	١٤٢٤	٣٢٨	٠٠٥
قيمة الواردات (بالدولارات)	٢١٢	٩٢٢ <sup>(د)</sup>	١٩٢٩	١٠٢ -	١١٥ -	٢١٢٨

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، على أساس المنشورات الاحصائية الوطنية والخطط الوطنية وتقارير انجاز الخطط الوطنية .

( أ ) أهداف الخطط .

( ب ) تقديرات أولية مبنية على تقارير انجاز الخطط وغيرها من المعلومات الجزئية .

( ج ) بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، هنغاريا .

( د ) التقدير في متوسط ناتج الخمس سنوات عن متوسط الخمس سنوات السابقة لها معبرا عنه بوصفه معدل سنوى مركب .

( هـ ) تقديرات مبنية على معلومات متفرقة واردة في الخطط والمناقشات المتصلة بها المتعلقة بالسياسة العامة .

( و ) الناتج المادى الصافي المستخدم .

( ز ) تقديرات مبنية على مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي .

( ح ) على أساس بيانات الخطط معبرا عنها بالعملة المحلية .



وفي عام ١٩٨٢ ، استعادت الاقتصادات الموجهة الآسيوية نموا كبيرا فسي كل من قطاعي الصناعة والزراعة بالرغم مما ذكر عن وجود نقص في توفر العمال المهرة والمواد . وكان النقص في المواد يرجع جزئيا الى القيود على الاستيراد . وقد أنجزت الصين أكثر مما كان محددًا في خططها بمعدل نمو يبلغ ٥ في المائة بسبب وفرة محاصيل الحبوب والمحاصيل النقدية التي نتجت عن الاصلاحات الزراعية ، وزيادة معدل انتاج الفحم ، ونجاح التكيف مع القيود الخارجية .

وقد توخى الاتحاد السوفياتي تكرار أداء السنة السابقة عن طريق وضع هدف للنمو في عام ١٩٨٢ يبلغ ٣ في المائة . وكان من المنتظر أن يأتي التوسع من حدوث انتعاش كبير في الزراعة ، ونمو ضخم في الصناعة ، حيث كان من المنتظر أن تخف حدة الاختناقات في الهياكل الأساسية واللوازم المادية ، ودخول المشاريع التي كانت جارية بالفعل مرحلة الانتاج بصورة أسرع . ومن الناحية الأخرى ، لم يخطط إلا لزيادات هامشية في النشاط الاستثماري الشامل . وعلاوة على ذلك ، لم يكن من المتوقع أن يسهم قطاع التجارة الخارجية اسهاما يذكر في النمو ، نتيجة لثبات مستوى انتاج النفط تقريبا على وجه الخصوص ، وللحاجة الى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية وحبوب العلف لمقابلة انخفاض المحاصيل فسي عام ١٩٨١ . وفيما عدا بدء تشغيل المشاريع الاستثمارية والاتجاه التصديري الناجح ، فقد ثبت أن الافتراضات التي بنيت عليها الخطة من حيث المعدل الممكن للنشاط الاقتصادي الداخلي ، عند إعادة استعراضها ، أنها كانت مفرطة في التفاؤل .

ولعل التفسير الأساسي لكون الأداء دون مستوى الخطة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو عدم النجاح في دفع النمو الانتاجي - وهي سمة تصد لتشمّل جميع الاقتصادات الأوروبية الموجهة تقريبا . فالبيئة لا تسمح إلا بزيادات ضئيلة فسي مدخلات رأس المال والعمالة ، مع تخصيصها بصورة متزايدة لقطاعات مثل الخدمات وحماية البيئة ، لا ينتج عنها زيادات سريعة في النواتج المادية . وقد أصبح النشاط الاقتصادي نتيجة لذلك معرضا لحالات الجمود الموجودة في الادارة الاقتصادية ، ولوجود اختناقات في اللوازم المادية ، وقيود على القدرة في بعض القطاعات ، وحالات اختلال هيكلية فسي تركيب الطلب والعرض ( ٢٦ ) .

ومما يسلم به بصورة متزايدة في كثير من الاقتصادات الموجهة أن التحسن المستمر في الانتاجية يتطلب توفر مزيج من التغير التكنولوجي ، والأخذ بتقنيات ادارية أكثر مرونة ، واجراء تحسينات كبيرة في بيئة العمل والبيئة الاجتماعية . وتشمل هذه التحسينات ميكنة الأعمال التي تتسم بالتكرار أو الخطرة ، واتباع أسلوب أكثر موضوعية في تقييم الأعمال ، ونهج مستجيبة للتدقيق ، فضلا عن زيادة الانشاءات السكنية ، والهياكل الأساسية الاجتماعية ، والمواصلات العامة ، وتقليل صفوف الانتظار ( ٢٧ ) .

ومع ذلك ، فإنه نظرا لعدم حدوث زيادات كبيرة في الانفاق الاستثماري ، فإن تحول الانفاق عن قطاعات الأولوية التقليدية منذ عام ١٩٧٩ في الاتحاد السوفياتي ، بالإضافة الى تحقيق نمو في متوسط انتاجية العمالة دون المستوى المستهدف يحتتمل أن يكون قد أدى الى انخفاض المستويات الممكنة من انتاج السلع الصناعية الأساسية . ومن شأن هذا بالتالي أن يكون قد أثر على مستويات النشاط الممكن في جوانب أخرى من الصناعة . لذلك فقد يتربط على تنفيذ معدل معتدل من الاستثمار ، مع توجيه الانفاق نحو المشاريع غير التقليدية ، مثل الخدمات الاستهلاكية والمواصلات ، آثار ايجابية على النمو المتوسط الأجل والطويل الأجل ، وخصوصا عن طريق زيادة انتاجية العمالة ، ولكنه سيستمر في تقييد القطاعات التقليدية في المستقبل القريب .

وقد أصبحت القيود سالفه الذكر المفروضة على النمو في الاتحاد السوفياتي هامة بصورة خاصة في بيئة كثلك التي كانت سائدة في بداية الثمانينات . وعلاوة على ذلك ، فقد كان عام ١٩٨٢ عاما آخر من الأعوام التي سادت فيها الظروف الجوية المعاكسة ، وعدم كفاية الغطاء الشتوي ، وزيادة حدة جفاف فصل الصيف ، التي زاد من حدتها وجود حالات عجز في توفر الأسمدة وتعطل المعدات الزراعية ، وعدم كفاية مرافق التخزين والنقل . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت أعمال المحافظة على الطاقة والمواد أقل مما كان مخططا ، والتوسع في انتاج النفط والفحم غير كاف ، وساعد الاتجاه نحو تشجيع التصدير على خلق اختناقات في العرض .

كانت ظروف النمو القصير الأجل في أوروبا الشرقية مختلفة اختلافا ملحوظا عنها في مناطق أخرى . ففي عام ١٩٨١ ، كان نمو الناتج الكلي ، والانتاج الصناعي والزراعي أقل مما هو مخطط له ، وبدت فرض التجارة الخارجية والتدفقات المالية غير مواتية فاعتمد المخططون أهدافا متواضعة بالنسبة لعام ١٩٨٢ . وقد حددت هذه الأهداف بما يقرب من ٢٨ في المائة للنمو بالنسبة لمجموع الدخل و ٢٢ في المائة للصناعة ، و ٤ في المائة للزراعة ( مقابل - ١٢ في المائة للدخل ، و - ٥ في المائة للصناعة ، و ١٩ في المائة للزراعة ، التي تم تحقيقها في عام ١٩٨١ ) . كما أنه كان هناك التزام صريح بالقيام بنشاط استثماري معتدل وبالتعجيل بالصادرات . غير أنه لم يتم تحقيق هذه الأهداف المحددة لمستويات الاستثمار ولنمو الصادرات ، فضلا عن أهداف أخرى محددة ، ولا سيما في مجال البناء ، وقطاعي الخدمات والنقل . أما الأسباب الرئيسية المسؤولة عن توقف جزء كبير من الهياكل الأساسية الانتاجية في هذه البلدان فهي القيود المفروضة على الاستيراد ، والتخفيضات التي تجاوزت ما هو محدد في الخطة بالنسبة للاستثمار ، والقيود المفروضة على تسليم المدخلات الصناعية الأساسية فيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، والاندفاع التام نحو التصدير لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات . غير أنه تم الحفاظ على مستويات العمالة وان كان ذلك على حساب نمو بطيء بل وسلب في انتاجية العمل .

وبعكس ما حدث في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كانت العوامل السلبية الخارجية المعاكسة هي أساسا التي حددت النمو في الأمد القصير في أوروبا الشرقية . وثمة عاملان من هذه العوامل جديران بأن يركز عليهما تركيزا خاصا . أحدهما كان تكثيف الانكماش الاقتصادي العالمي وتزايد الاتجاهات الحمائية في البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد السوقي التي وضعت قيودا على حملة التصدير المخططة . وبالفعل ، فإن المكاسب الكبيرة التي تحققت في حجم الصادرات في هذه الظروف الصعبة كانت مشيرة للاعجاب . أما العامل الآخر فكان ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية مما زاد بدرجة كبيرة من عبء خدمة الديون بالنسبة للبلدان ذات التعرض الخارجي الكبير - أي كل هذه البلدان باستثناء بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا . وفي النصف الأول من عام ١٩٨٢ ، تفاقمت هذه الضغوط الى حد كبير بسبب التغيير في ثقة الأسواق المالية في موقف أوروبا الشرقية العام فيما يتعلق بالمدفوعات ولا سيما قدرة بولندا ورومانيا على الوفاء بالالتزامات ، وكلاهما لجا الى إعادة جدولة الديون . وتفاقمت آثار هذا التغيير في الثقة بسبب التدور الحاد في المناخ السياسي الدولي الذي يحدد اطار التعاون الاقتصادي بين البلدان ذات الاقتصادات السوقية والبلدان ذات الاقتصادات المخططة . وفي ظل هذه الظروف ، فإن البلدان التي لم تكن لتواجه في ظروف أخرى مشاكل تتعلق بخدمة الديون تعرضت لضغط يتعلق بالسيولة

حين سحبت المصارف التجارية فجأة ودائعها المتوسطة الأجل وطلبت إعادة الجداول المتوقعة . وهذا الاجراء الفجائي أثر بصفة خاصة على الجمهورية الديمقراطية الألمانية ورومانيا وهنغاريا . وتعقدت الأمور بسبب الانخفاض الكبير في التدفقات الرأسالية فسي وقت وصلت فيه أسعار الفائدة الى رقم قياسي ، وإطالة المفاوضات المتعلقة بإعادة جدولتيه الديون مع بولندا ورومانيا ، والتأخر في الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة قصيرة الأجل . وبالإضافة الى هذه الضغوط المنبثقة عن البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، فإن البلدان المستوردة لكميات كبيرة من الطاقة تحملت بصفة خاصة تسوية أخرى تصاعدية كبيرة في سعر الطاقة المتبادلة في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي ، رغم أن الأسعار الإقليمية استمرت هناك دون المستويات العالمية الحالية الى حد كبير . ونتيجة لذلك ، فإن معظم بلدان أوروبا الشرقية واجهت تحولات في معدلات تبادلها التجاري في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي وانخفاض تسليم الامدادات الإقليمية من المدخلات الأولية الحاسمة عن المعدل المخطط له ، ولا سيما النفط .

وعلى ذلك فإن بلدان أوروبا الشرقية تركت بدون قدرة كبيرة على المناورة ؛ فالعوامل الخارجية أجبرتها على اجراء تسويات اقتصادية ولذا خفضت الواردات تخفيضاً كبيراً ، وتم تعزيز التصدير ، ولا سيما مع الشركاء الذين لديهم عملات قابلة للتحويل . وفي بعض الأحيان أدت القيود المفروضة على الواردات والضغوط المفروضة على الاسواق المحلية من أجل التصدير الى تفاقم الأزمة في مجال الامدادات المحلية من المدخلات الصناعية والمواد الغذائية . ورغم أن الحساب الخارجي أظهر تحولا كبيرا ، فإن هذا النجاح تحقق بضمن غال من حيث المدخلات المتبددة ، والتخفيض في مستويات الدخل الحقيقي للفرد فسي بعض البلدان ، والتخفيضات الواسعة النطاق في الاستثمار ، الى درجة تجاوزت المحدد لها في الخطة . ولا يمكن للآثار التراكمية لهذه التخفيضات الا أن تؤثر على امكانات النمو في الأمد المتوسط .

وكانت النتيجة الصافية لهذه العوامل المتنوعة أن النشاط الاقتصادي في أوروبا الشرقية ككل لم ينتعش من المستوى الضعيف الذي كان عليه في عام ١٩٨١ . واختلف الحجم النسبي لأوجه القصور في الأداة المخطط اختلافاً كبيراً باختلاف البلدان ، غير أن كل البلدان باستثناء تشيكوسلوفاكيا ورومانيا كان أداءها في عام ١٩٨٢ أقل منه في السنة السابقة . وعانت بولندا كذلك من انكماش حاد في النشاط الاقتصادي ، وان كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه في عام ١٩٨١ .

وتحسن الانتاج الصناعي للمجموعة تحسناً طفيفاً من انخفاض قدره ٥ر . في المائة في عام ١٩٨١ الى زيادة تبلغ ٦ر . في المائة في عام ١٩٨٢ . وهذا يعود الى حد كبير

الى انكماش في الناتج في بولندا بدرجة أقل كثيرا منها في عام ١٩٨١ . وفي حين أن الدلائل بالنسبة للقطاعات المختلفة لا تزال في هذه المرحلة غير واضحة ، هناك بعض العلامات التي تشير الى أن ببطء النمو ربما يكون قد أثر على الصناعة الثقيلة أكثر من تأثيره على الفروع الصناعية الموجهة نحو الاستهلاك . ومن المرجح أن تكون الأسباب الرئيسية لذلك ندرة امدادات الطاقة ، واستمرار الركود في البناء ، وتواضع ما تم تحقيقه عموما من نجاح في مجال حفظ الطاقة (٢٨) ، وسياسات احلال المدخلات ، والقلق المتعلق بالتوازن في الأسواق المستهلكة بالنسبة لبعض المنتجات .

واستمر النشاط الاقتصادي ، ولاسيما في فروع الصناعة التي تعتمد على كثافة الطاقة يعاني بسبب انخفاض مستويات الانتاج عما هو محدد في الخطة ، وقلة الامدادات من الوقود والمواد الخام الأساسية . وازداد الانتاج الاجمالي من منتجات الطاقة بما يزيد على ٣ في المائة ، بسبب انتعاش انتاج الفحم في بولندا والزيادات الكبيرة في مستويات انتاج الغاز الطبيعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وظل انتاج النفط عموما دون تغير ، كما ان الزيادة الصغيرة في انتاج اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قابلها انخفاض الانتاج في رومانيا . غير أن نمط استهلاك الطاقة قد تأثر بسبب انخفاض الامدادات السوفياتية ، الأمر الذي أدى الى تعقيد حالة الامدادات المادية في عدد من بلدان أوروبا الشرقية . كما أن ناتج المواد الخام الأساسية الأخرى ( بما في ذلك الاسمنت ، والصلب ، والكيماويات الأساسية ) لم يكن مزدهرا حقا أن بعض البلدان نجحت في ضغط الكثافة المادية للانتاج ، ولكن من الواضح أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه بدون تغييرات رئيسية في التكنولوجيا ، وفي هياكل الانتاج والاستهلاك وفي الأساليب الإدارية . وازدادت الحالة سوءا بسبب الاستثمار القصير الأجل ومتطلبات التبادل التجاري ، التي خالت دون حدوث تغيير هيكلية . ولم تحقق معظم البلدان أهدافها المخططة المتعلقة بحفظ الطاقة ، كما أن التخفيض في حجم استهلاك المواد نجم عموما عن نشاط ضعيف في الصناعات الاستهلاكية .

واتسم عام ١٩٨٢ عموما بانتاج جيد للحبوب ومحاصيل جذرية موضية عموما في أوروبا الشرقية . ومع ذلك ، فإن الاداء الزراعي للمجموعة استمر بشكل مصدرا لأزمات داخلية وخارجية كبيرة . وبالإضافة الى آثارها المتبقية بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية في الصناعة فإن توالي ضعف المحاصيل والقيود البالغة الشدة المفروضة على استيراد الاعلاف أعاق النشاط في قطاع الماشية . وسعى المخططون الى تخفيف الخسائر في القطعان ، فأجروا تغييرا كبيرا ، بسبب القيود المفروضة على الاستيراد أساسا ، في تكوين القطعان ومن ثم في هيكل منتجات الماشية . ونتيجة لذلك ، فإن الأسواق الغذائية في معظم البلدان ذات الاقتصادات المخططة ظلت تعاني من أزمة ، وفي بعض البلدان ازداد

الوضع سوءاً . ومع ذلك ، فإن تحسن المحاصيل في عام ١٩٨٢ قد يقلل الحاجة الى استيراد المواد الغذائية والاعلاف بالنسبة لبعض بلدان أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٣ ، وقد يزيد من حصيلة الصادرات بالنسبة لبلدان أخرى . ويبدو أن الشيء نفسه ينطبق على البلدان الآسيوية ذات الاقتصادات المخططة ، ولا سيما بسبب محاصيل الحبوب التي تجاوزت ما هو متوقع في الخطة . أما محصول عام ١٩٨٢ لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فرقم أنه تجاوز الى حد كبير محصول السنة الماضية ، فقد كان ضعيفا للسنة الرابعة على التوالي . وما زالت الأسواق الاستهلاكية في مجال منتجات الماشية بصفة خاصة ضيقة جدا .

ومنذ أواخر السبعينات ، تحمل النشاط الاستثماري عبء التحولات في البيعة الخارجية والأزمات الداخلية . ومع ذلك ، وباستثناء قطاع البناء ، فإن النمو البطيء في مخزون رأس المال لم يخف حتى الآن الناتج الاجمالي بأية درجة ذات بال . الا أن هذه الحالة لا يمكن الا أن تخفض على نحو تراكمي من النمو المتوسط الأجل ، ولا سيما اذا لم يضطلع المخططون بالمشاريع الاستثمارية التي يبذلون عليها في خططهم الحالية المتوسطة الأجل لدعم التحولات في الهياكل الانتاجية والاستهلاكية ، وهذا هو ما يبدو وأنه سيحدث على الأرجح .

واستطاعت معظم البلدان أن تخفف من الآثار الضارة للنمو البطيء بالنسبة للمستهلكين . ومع ذلك ، فإن بعض التوترات في أسواق السلع الاستهلاكية وأسواق اليد العاملة أصبحت واضحة بصفة متزايدة في الوقت الذي قيد فيه الأداء الاقتصادي الضعيف المكاسب الاسمية في إيرادات القوة العاملة وغيرها من الإيرادات . والواقع ان الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية قضت على هذه المكاسب في عدد من بلدان أوروبا الشرقية .

وقد وفّت حكومات البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، دون استثناء ، حتى الآن ، بالتزاماتها بتوفير العمالة الكاملة وحماية مستويات المعيشة المتحققة كلما كان ذلك ممكنا . إلا أنه في ظل أوضاع جمود مستويات الدخل الحقيقية واتجاهها الى التدهور وعدم كفاية الحوافز للتنقل بين الوظائف ، لا يبقى مجال لأحداث تعديل اقتصادي كلي سوى تخفيض المخزونات وتقليص برامج الاستثمار . وعندما تستنفد هذه " الاحتياطات " بالتدريج ، سوف يتحتم أن تطفئ التعديلات التزايدية على الاستهلاك ، كما ظهر بشكل جلي في عام ١٩٨٢ .

وقد تخلف النمو في عدد من مؤشرات مستويات المعيشة الحقيقية حتى الآن عن أهداف الخطة المتوسطة الأجل . فضلا عن ذلك ، تقلصت مستويات الدخل الفعوري الحقيقي في عدة بلدان نتيجة للزيادات في أسعار التجزئة التي لم تقابلها علاوات خاصة ، كما كانت القاعدة بصفة عامة في حالات تنقيح الأسعار منذ أواسط الستينات (٢٩) . وربما يؤدي ترشيد نظام أسعار التجزئة الى تسهيل تنفيذ تدابير الحفظ ، وخاصة حفظ الوقود والمواد الغذائية ، التي وضع المخططون لها أولوية قصوى . وفي الأجل المتوسط أو الأجل الطويل ، يمكن أن يكون لنظام الأسعار الذي يعكس بشكل أفضل الندرات الاقتصادية النسبية أثر نافع على الانتاج والتوزيع مباشرة ، على توازن سوق الاستهلاك وإيجاد الحوافز في أسواق العمل بصورة غير مباشرة . إلا أنه على المدى القصير ، قد تؤدي مثل تلك التعديلات الجذرية في نظام الأسعار دون تحسينات جوهرية في توافر السلع والخدمات كما حدث في عام ١٩٨٢ في عدة بلدان (٣٠) ، الى تثبيط همم العمال مما يؤدي بالتالي الى تعقيد الزيادة التي طال العمل من أجلها في انتاجية العوامل .

وعلى أساس خطط عام ١٩٨٣ ومناقشات السياسة المتصلة بها ، ليس من المحتمل حدوث تغيير جذري في أوليات التنمية الاقتصادية في المجموعة عن الأولويات التي نوقشت أعلاه . فما زالت اعتبارات المدفوعات الخارجية هي النقطة الجوهرية في خطط الانتاج والتوزيع ، ومن ثم فهي القيد الرئيسي على مرونة السياسة فيما يتعلق بالانتاج والتجارة وتوزيع الدخل . إلا أن الدلائل تبدد وموائية لحدوث نمو جوهري أكثر مما تحقق في السنوات الأخيرة . وتنص الخطط الأوروبية الشرقية لعام ١٩٨٣ على تحقيق نمو إيجابي ، وإن يكن متواضعا بين الانخفاض والاعتدال . وبأمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في زيادة الانتاج بما يزيد على ٣ في المائة ، أما الصين والبلدان الآسيوية الأخرى ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فتتوقع بصفة عامة تكرار أداء نموها لعام ١٩٨٢ .

ويبدو هدف الانتاج الاجمالي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعام ١٩٨٣ متواضعا جدا في اطار النمو في أعقاب الحرب ، ومع ذلك يتوقف تحقيق هذا الهدف على عدد من الشروط : على تحقيق زيادة أكبر بشكل ملحوظ في انتاجية العوامل

عما تحقق في السنوات الأخيرة ، وعلى النجاح في تدابير حفظ الطاقة والمواد ، وعلى تحقيق مستويات ناتج الطاقة المحددة في خطة السنوات الخمس الجارية ، وعلى الاستخدام الأفضل والأكف للمصانع والمعدات الحالية . وفي هذا الصدد ، سوف يؤدي التوسع المتواضع في نشاط الاستثمار بنسبة ٣٢ في المائة بصفة أساسية إلى تعزيز التحديث والتعجيل باستكمال الاستثمارات غير المستكملة . والأهداف الموضوعية للنمو في الناتج الصناعي ( ٣٢ في المائة ) وفي إنتاجية العمال ( ٣ في المائة ) هي أهداف معتدلة ، وإن كانت تزيد كثيراً على الانجازات الأخيرة . أما الأهداف الموضوعية للناتج الزراعي ( ١٥ في المائة ) ( ٣١ ) ومكوناته فربما تكون بالغة الطموح ، حتى مع أخذ القاعـدة المنخفضة نسبياً في الحسبان ، وخاصة إذا بقيت أحوال الطقس غير مواتية . وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن الأهداف الموضوعية لمنتجات الثروة الحيوانية الرئيسية تميل إلى الارتفاع وذلك بالنظر إلى رداة محصول عام ١٩٨٢ ، والاحتمالات المشؤومة للتجارة العالمية والاتفاقات في قدرة مرافق التفرغ والتخزين بالسواني .

وفي أوروبا الشرقية ، يمكن تسهيل الانتعاش لبلوغ معدل نمو بنسبة ٣ في المائة عن طريق إعادة الجدولة المنتظمة لديون بولندا ورومانيا ، وتحقيق انتعاش ، ولو ضعيف ، في بولندا ، وتحقيق أوضاع عادية نسبياً في الأسواق المالية الدولية ووجود طلب خارجي أكثر نشاطاً ، وخاصة من البلدان ذات الاقتصاد السوقي . ولا تزال أغلبية البلدان تعطى الأولوية القصوى لتحقيق تخفيضات في مستويات الديون وفي الاختلالات في موازين المدفوعات ولهذا تركز مناقشات السياسة على مزيد من التخفيض في الاستيعاب المحلي بغية التخفيف من هذه الضغوط الخارجية . وللمرة الأولى في تجربة التخطيط لفترة ما بعد الحرب ، يهدف بعض أعضاء المجموعة حالياً إلى أحداث نمو سالب في الدخل الحقيقي ( ٣٢ ) ولدورة أخرى من التخفيضات الهامة في نفقات الاستثمار . وربما تؤدي هذه التدابير السميكية مزيد من التأخير في الارتفاع بمستوى رأس المال المستخدم في الإنتاج المادي وبالتالي إلى إعاقة تعجيل النمو في إنتاجية العوامل الذي كان من الأهداف المتوخاة في الخطط المتوسطة الأجل .

وفي عام ١٩٨٣ ، سوف تتأثر الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الشرقية أيضاً بمزيد من التعديلات المتوقعة في شروط التبادل التجاري فيما بين ستودي الطاقة من أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ( ٣٣ ) . وتؤدي ضرورة تحسين ميزان المدفوعات إلى اجبار هذه البلدان على اتخاذ تدابير أكثر تشدداً فيما يتعلق بحفظ الطاقة والاستعاضة عن الواردات . وعلى الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية العالمية في عام ١٩٨٣ لا تبدو مواتية لتحقيق زيادات في أحجام التجارة ، جعلت بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط تحقيق خططها مرهوناً بحدوث زيادة كبيرة في الصادرات . وربما يتوقف ذلك إلى حد كبير على التحولات في الهيكل السلعي للصادرات . وفي ظل الأوضاع السائدة ، من المخطط أن يستمر الركود في نشاط الاستثمار ، كما أن غالبية البلدان لا تتوقع حدوث تغييرات كبيرة ، وهذا من الأهداف التي يمكن أن تيسرها جودة محاصيل عام ١٩٨٢ .



وتقوم خطة الصين لعام ١٩٨٣ على فرض مزيد من القيود على النفقات الحكومية والائتمان المحلي لتعزيز التكيف والاستقرار الهيكليين . ومن المتوقع أن يقل معدل النمو للنواتج الاجمالي لكل من الصناعة والزراعة في المائة ومن المحتمل أن يستمر انتاج النفط في الركود وسيزيد تقلص انتاج المنتجات الصناعية الأساسية بما في ذلك الصلب طالما استمرت إعادة توجيه الهيكل الاقتصادي للصين بعيدا عن الصناعة الثقيلة ونحو الصناعة الخفيفة ، ومن المقرر استمرار الاصلاحات الادارية والحفازة والتي ساهمت بالفعل في خفض البطالة في المناطق الحضرية وفي رفع معدلات القوة الشرائية الريفية . وتشمل الأولويات الاستثمارية الطاقة وبصفة خاصة مشاريع النفط البعيدة عن الشاطئ والنقل وقد شهد كلاهما في السنوات الأخيرة اختناقات كبيرة بعض الشيء وتشمل الأولويات كذلك تحسين مستوى المنشآت الصناعية الموجودة .

#### احراز تقدم متواضع في انتاج الأغذية والزراعة

في حين ان الزراعة هي عادة أقل القطاعات تأثرا بتقلبات الاقتصاد العالمي فان الكساد الحالي قد أثر عليها تأثيرا كبيرا من خلال قطاع التجارة . فقد أدى الهبوط في الطلب على السلع الأولية غير الزراعية الى زيادة حدة مشاكل موازين المدفوعات للبلدان ذات الاقتصاد النامي بصفة خاصة وأجبرت بلدان عديدة على تقييد واردات الأغذية والمنتجات المتصلة بها . وعلاوة على ذلك فان أسعار الفائدة المرتفعة والمخزون الكبير من المسواد الغذائية في البلدان المصدرة لم يشكل حافزا اقتصاديا كبيرا لخزن هذه المواد فسي بلدان أخرى . وهذه كانت بصفة خاصة حالة البلدان التي كان يلزم فيها الاستثمارات الهيكلية . لذلك استمر المخزون من المواد الغذائية في بعض البلدان المستوردة الكبيرة منخفضا . وأخيرا فان التجارة في المنتجات الزراعية قد عانت من الضغوط الحمائية الناتجة عن الكساد وهدد المصدرون التقليديون باتخاذ تدابير مناهضة اذا لم يتم العدول بسرعة عن اعطاء الاعانات المالية الزراعية في العديد من البلدان الصناعية . وهذه الحالة تنطوي على آثار بالنسبة للاستقرار في الأسواق العالمية تعتبر خطيرة جدا .

وكان الأداء الزراعي جيدا بصورة معقولة في عام ١٩٨٢ وبلغ الناتج العالمي من الأغذية والمنتجات الزراعية معدلات قياسية . وفي حين قل نمو انتاج الأغذية في عام ١٩٨٢ وظل أقل من متوسط معدل الأحد عشرو عاما السابقة ( أنظر الجدول ٣ - ١٢ ) طرأت زيادات متواضعة على نصيب الفرد من الناتج في أغلب مناطق العالم ، واجمالا ذهب احتمال حدوث حالات نقص عالمية شديدة في الأغذية تظهر في المدى القصير . بل ان الفوائض ظهرت في أسواق كل المواد الغذائية الرئيسية وعززت هبوط السعر الذي بدأ

في أوائل عام ١٩٨١ . وقد انخفض الانتاج الزراعي غير الغذائي في عام ١٩٨٢ في كل مجموعات البلدان فيما عدا آسيا وأوقيانوسيا ويعود السبب الأساسي لكون الطلب على المحاصيل الصناعية ( مثل القطن والجوت والمطاط والسيرال والأخشاب ) قل في قطاعات المستعملين بالبلدان الصناعية ، وشهد انتاج المشروبات انخفاضا .

وتدل عطيات الأداة الغذائية والزراعي المتنوعة لمجموعات البلدان المختلفة على ان العديد من المشاكل الخطيرة لا تزال بعيدة عن الحل ، وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي انخفض فيها نصيب الفرد من انتاج الأغذية بصورة جزئية . وقد نجم هذا الانخفاض عن بعض حالات النقص الكبيرة وخاصة في تايلند وسرى لانكا والهند عن نمو لم يتعد الحد المتواضع في بلدان أخرى . وزاد الانتاج الغذائي والزراعي الاجمالي وأيضا الفردى في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ولكن معدلات الانتاج في العديد من البلدان قصرت دون التنبؤات . وفيما عدا استثنائين هامين هما استراليا وجنوب افريقيا فان البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي اما زادت انتاجها الغذائية والزراعي في عام ١٩٨٢ كما حدث في كندا وأوروبا الغربية أو حققت معدلات الانتاج الغذائي القياسي الذي بلغته منذ عهد قريب كما حدث في الولايات المتحدة .

وفي افريقيا شهد نصيب الفرد من انتاج الأغذية والزراعة استقرارا بعد انخفاض العام السابق ولكن الموقف العام لا يزال حيث واجه ما مجموعه ٢١ بلدا جنوب الصحراء حالات عجز غير طبيعية في بداية عام ١٩٨٣ . وكان هذا حتى قبل أن تؤخذ في الاعتبار المشاكل الناشئة عن خروج الأجانب من نيجيريا الى تشاد وغانا وتوغو - وهي ثلاثة بلدان وصفت بكونها تواجه حالات عجز غير طبيعية في الغذاء . وأثرت حالات الجفاف على الساحل وأجزاء من شرق افريقيا وبصورة أكثر قسوة على الجنوب الافريقي . وانخفض انتاج الأغذية بصورة عامة في جنوب افريقيا وزمبابوى بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ وهما أكبر المصدرين الصافين للأغذية في الاقليم . وهذا الانخفاض له خطورة خاصة لكون الزراعة في البلدان النامية الافريقية محفوفة بالمخاطر . فنصيب الفرد من الانتاج فيها بل وحتى اجمالي الانتاج يقل عن المعدلات التي بلغها في السابق وما يجعل هذه الحالة أكثر خطورة كون قلة من هذه البلدان ، على عكس بلدان العجز الغذائي في الشرق الأدنى ، تلك ايرادات تكفي لتمكينها من أن تعالج بسهولة أي حالات نقص خطيرة في الانتاج من خلال الواردات . ونتيجة لذلك فان معدلات التغذية في هذه البلدان تعتبر أقل بصفة عامة من معدلات الحد الأدنى المقبولة . وهذا الوضع الحرج يسلط الضوء على الحاجة المستمرة حتى في وقت التوازن العالمي الشامل الى احتياطي غذائي طارئ ومعونة غذائية كبيرة .

الجدول ١٢-٢ - مؤشرات حافز الانتاج السالسي من الألفية (أ) ١٩٧١ - ١٩٨٢  
(١٩٦٩ - ١٩٧١ = ١٠٠)

الانتاج السالسي للـ		الانتاج الاجالي للألفية		مجموعة البلدان			
الاجزاء		الاجزاء					
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		
١٠٦	١٠٥	١٠٤	١٠٦	١٢١	١٢٥	٢٤	المالسم
١١٤	١١٣	١١١	١٢٦	١٢٥	١٢١	٢٠	البلدان المتقدمة النواتج الاقتصاد السوقي (ج)
١١٩	١٢٠	١١١	١٣٤	١٣٤	١٢٣	٢٦	أمريكا الشمالية
١١٩	١١٥	١١٧	١٢٥	١٢١	١٢٣	٨	أوروبا الغربية
١٥٢	١١٤	١٠٧	١٢٠	١٢٢	١٢٣	٢٧	الاقليمات النامية
١٥٥	١٠٦	١٠٤	١٤١	١٣٩	١٣٣	٢٣	البلدان النامية (د)
٨٩	٨٩	٩٠	١٢٦	١٢٢	١١٩	١٩	أفريقيا
١١١	١١٠	١٠٨	١٤٩	١٤٤	١٣٨	٢٧	أمريكا اللاتينية
١٤٣	١٠٣	١٠٤	١٤٤	١٤٠	١٣٨	٢٢	الشرق الأدنى
١٠٩	١١١	١٠٧	١٤٢	١٤٢	١٣٤	٢٣	الشرق الأقصى
١٠٩	١٠٦	١٠٧	١٢٩	١٢٤	١٢٤	٢٠	البلدان ذات الاقتصاد المنخفض مركزها
١٢٠	١١٧	١١٥	١٤٧	١٤١	١٢٦	٢١	آسيا
١٠٦	١٠٤	١٠٦	١١٧	١١٣	١١٥	١١	أوروبا

(تابع)

(حواشي الجدول ٣-١٢)

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة  
استنادا الى بيانات منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

(أ) كل السلع الصالحة للاكل وتتضمن صافي المواد الغذائية ذات الاستعمال  
الوسيط مثل البذور وعلف الحيوان .

(ب) متوسط معدل النمو السنوي للفترة ١٩٦١-١٩٨١ والذي تم الحصول  
عليه بوصفه ميل خط الانحدار بما يتناسب مع البيانات .

(ج) بما في ذلك اسرائيل ومالطة ويوغوسلافيا .

(د) باستثناء اسرائيل ومالطة ويوغوسلافيا ، والمجموعات الاقليمية للفاو المستخدمة  
في الجدول هي على النحو التالي : " أفريقيا " لا تشمل الجماهيرية العربية الليبية وجنوب  
افريقيا والسودان ومصر ، " أمريكا اللاتينية " تشمل بلدان البحر الكاريبي ، " الشرق الاقصى  
يشمل الاردن وافغانستان والامارات العربية المتحدة وايران والبحرين وتركيا والجماهيرية  
العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان وقبرص وقطر والكويت  
ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن واليمن الديمقراطية ، " الشرق الاقصى " يشمل  
اندونيسيا وباكستان وبروني وينغلا ديش وموتان وسورما وتايلند وتيمور الشرقية وجمهورية  
كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسرى لانكا وسنغافورة والفلبين وكامبوديا  
الديمقراطية وماليزيا وملديف ونيبال والهند كما يشمل ايضا اقليم هونغ كونغ واقلية  
ماكاو والصيني .

وقد أنشئ احتياطي الطوارئ الدولي من الاغذية لتخفيف محنة ضحايا الجفاف والكوارث التي من صنع الانسان . وقدر عدد هم في عام ١٩٨٢ بنحو ٨ ملايين نسمة . وقد استفاد مؤخرا ضحايا الكوارث التي من صنع الانسان وخاصة في أفغانستان وشرق أفريقيا وكبوتشيا من معظم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ . ومع ذلك فان قابلية احتياطي الطوارئ الدولي من الاغذية للاستمرار في المديين المتوسط والطويل ليست مؤكدة كلياً . ففي حين أن الهدف السنوي لتجديد احتياطي الطوارئ الدولي من الاغذية وهو ٥٠٠ مليون طن من الحبوب قد تم تجاوزه بنحو ٢٠ في المائة في عام ١٩٨١ فان التمويل في عام ١٩٨٢ سجل عجزاً بنحو ١٠ في المائة ولم تتجاوز التبرعات المعلنة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ في أوائل عام ١٩٨٣ نصف ثلث من رقم التجديد المستهدف لكل من هذين العامين .

وفضلاً عن الحاجة الى المعونة الغذائية لمعالجة حالات الطوارئ الحالية والمقبلة لا تزال توجد حاجة الى نوع من المساعدة الغذائية لرفع مستويات التغذية في العديد من البلدان النامية الى المعدلات المقبولة . وبعد الزيادات الكبيرة التي حدثت على مدى عدد من السنوات في التزامات الموارد الدولية للاغذية والزراعة حدث مؤخرابط في نمو المساعدة الغذائية، وعلى سبيل المثال ان شحنات المعونة الغذائية من الحبوب من ٨٩ مليون طن في العام ١٩٨٠/١٩٨١ الى ٩٠ ملايين طن فقط في العام ١٩٨١/١٩٨٢ والاعتماد السرود للعام ١٩٨٢/١٩٨٣ يكفي لشراء ٩٤ مليون طن . وفي حين أن معظم هذه المعونة يتدفق الى البلدان ذات الالوية في ميدان المعونة الغذائية فانه بسبب تزايد سكانها انخفض نصيبها من واردات الحبوب المقدمة في شكل معونة الى ١٨ في المائة في العام ١٩٨٢/١٩٨١ من متوسط بلغ ٢٤ في المائة في السنوات المحصولية الثلاث السابقة .

وفي ضوء التطورات المذكورة اعلاه اضطرت العديد من البلدان ، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي في افريقيا ، الى تحويل ما لديها من قطع اجنبي صادر الى استيراد الحبوب، وذلك في الغالب على حساب برامجها الانمائية . وقد زاد من سوء حالات نقص القطع الاجنبي الاثمان المنخفضة للغاية التي تلتقتها هذه البلدان لصادراتها من السلع الاساسية . وما أنه ليس من المتوقع أن تشهد هذه الاسعار انتعاشاً قوياً فسي عام ١٩٨٣ فان القيود المفروضة على القطع الاجنبي ستستمر في أن تحد بشدة من قدرة هذه البلدان على تخفيف حالات نقص الاغذية وستصبح على ذلك الحاجة الى معونة غذائية كبيرة من المجتمع الدولي اكثر الحاجاه .

وأسفر الاداء الحسن للزراعة العالمية بصفة عامة في عام ١٩٨٢ عن اضافات صافية كبيرة الى المخزون وخاصة بالنسبة للحبوب حيث زادت من ٢٣١ الى ٢٧٥ مليون طن (انظر الجدول ٣-١٣) . ويعكس توزيع هذا المخزون اختلاف الحالة في بعض البلدان . وفي الواقع ان اجمالي الزيادة في المخزون العالمي يعود الفضل فيه الى أمريكا الشمالية

وأن ٣٩ مليون طن بالكامل من الزيادة كانت من الحبوب الخشنة التي لا تصلح للاستهلاك البشري المباشر. ومن ناحية أخرى فإن المخزون للمواسم الأخرى في البلدان النامية زاد بمقدار ٥٤ مليون طن فقط وظل على ما كان عليه في الصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقدر مخزون الحبوب في البلدين الأخيرين بأقل من نصف معدله في عام ١٩٧٩.

وتظهر التنبؤات لعام ١٩٨٢/١٩٨٣ التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة زيادة إضافية قدرها ٥١ مليون طن في مخزون الحبوب لمواسم أخرى في الولايات المتحدة وزيادة إجمالية في المخزون العالمي قدرها ٥٥ مليون طن - أي نحو ٧٠ في المائة من الحبوب الخشنة (٣٥).

وسوف تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة مقابلة في إجمالي مخزون الحبوب وبذلك يبلغ ٢١ في المائة من الاستهلاك - بحيث يزيد عن متوسط العقد السابق ولكن ليس متوسط عقد الستينات. وفي حين أن المخزون في معظم فترة ما بعد الحرب كان يحتفظ به المصدرون الرئيسيون أساساً لزالة التقلبات في الأسواق العالمية وبالتالي ضمان استقرار الأسعار فإن المخزون الكبير المحلي للولايات المتحدة يعكس الأحوال المسيرة التي تواجه الزراعة في هذا البلد.

وفي عام ١٩٨٢ كانت الأسعار التي تلقاها المزارعون في الولايات المتحدة تزيد بنسبة ٣ في المائة فقط عن الأسعار في عام ١٩٧٩ في حين أن تكلفة مدخلاتهم الأولية والوسيطات بما في ذلك التمويل والرسوم الضريبية زادت بأكثر من الربع. وعلى الرغم من أن القروض الحكومية المقدمة على أساس اعتبار المحصول ضماناً خففت بضعة مبدئية في البداية حالة المزارعين فإن التدهور طويل الأمد في الأسعار الحقيقية أجبر مزارعين عديدين يعجزون عن الوفاء بديونهم، مما أدى إلى التعجيل بتراكم الفوائض التي في حيازة الحكومة وزيادة النفقات الحكومية. وعلى ذلك يسعنا الآن واضعوا السياسة التي خفضت الفوائض باعتماد خطة يتم بموجبها دفع إعانات مالية نقدية إلى المزارعين للموافقة على عدم زراعة ٢٠ في المائة من المساحة الأكرية التي في حوزتهم وإعطائهم سلماً من احتياطي الحكومة إذا ما وافقوا على عدم زراعة ٣٠ في المائة أخرى. وقد اثبتت الخطة فعاليتها بخفضها المساحة الأكرية المزروعة ومن المحتمل أن يكون لها أثر كبير على المخزون والمعروض في الأسواق في عام ١٩٨٤. ومن ناحية أخرى هناك مخاطر طويلة الأجل في السياسة العالمية وخاصة إذا ما تعقدت عملية عدم زراعة المساحة الأكرية إلى أمد طويل بأي عناصر مناخية عكسية.

الجدول ٣-١٣ المخزون العالمي والتجارة في الحبوب ١٩٧٩-١٩٨٣  
(بملايين الاطنان)

المخزون (ب)					
١٩٨٣ (د)	١٩٨٢ (ع)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	مجموعات البلدان (أ)
٢٢٠	٢٧٥	٢٢١	٢٥٦	٢٧٢	العالم
٢١٧	١٦٢	١٢٠	١٤١	١٤٧	البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي
١٧٤	١٢٠	٧٥	٩٢	٩٥	أمريكا الشمالية
...	٢٤	٢٦	٢٦	٢٨	أوروبا الغربية
١	٣	٣	٥	٦	أستراليا
...	١٦	١٦	١٨	١٨	بلدان أخرى
٥٥	٥٥	٥١	٤٦	٥٠	البلدان النامية
٦	٧	٥	٤	٥	أفريقيا
١١	١٠	١٠	٦	٧	أمريكا اللاتينية
٩	٩	٩	٨	٦	الشرق الأدنى
٢٢	٢١	٢٨	٢٨	٢٢	الشرق الأقصى
٥٨	٥٧	٦١	٦٩	٧٦	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (هـ)

الواردات (و)			الصادرات (ز)			
١٩٨٣ (ح)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٨٣ (ح)	١٩٨١	١٩٨٠	
٢٠٢	٢١٥	٢٠٧	٢٠٢	٢١٥	٢٠٨	العالم
٥٦	٥٩	٥٧	١٦٧	١٨٠	١٧٨	البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي
١	١	٢	١٢٠	١٢٩	١٢٩	أمريكا الشمالية
٢٨	٢٠	٢٩	٢٢	٢١	٢١	أوروبا الغربية (ز)
-	-	-	١٠	١٥	١٣	أستراليا
٢٤	٢٤	٢٥	-	١	١	اليابان
٣	٤	١	٥	٤	٤	بلدان أخرى
٨٩	٨٤	٨٥	٣٢	٣٠	٢٥	البلدان النامية
٢٤	٢٤	٢٤	١	١	١	أفريقيا
٢٢	١٩	٢٧	٢١	١٩	١٤	أمريكا اللاتينية
٣٠	٢٨	٢٤	١	-	١	الشرق الأدنى
١٢	١٢	١٥	١٠	١١	٩	الشرق الأقصى
٥٨	٧٢	٦٥	٤	٥	٦	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
٢٤	٤٥	٣٥	١	١	١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
١٦	١٤	١٤	١	١	١	الصين
٨	١٤	١٦	٢	٣	٤	بلدان أخرى

(حواشي الجدول ٣-١٣)

المصدر: إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة  
استنادا الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، الاحتمالات الغذائية، ١٩٨٢، رقم  
١٤/١١ و ١٩٨٢ رقم ١ و ٢ والنشرة الشهرية للمفاوضة عن الاحصاءات ١٩٨٢ رقم ١٠.

- (أ) تغطية المجموعات الاقليمية كما في الجدول ٣-١٢.
- (ب) مخزون مرحل للسنوات المحصولية التي تنتهي في السنة المذكورة.
- (ج) أولية.
- (د) متوقع.
- (هـ) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين فقط.
- (و) بيانات الصادرات والواردات تشير الى السنوات المحصولية التي تبدأ في  
السنة الموضحة في أعلى العمود فيما عدا الارز على أساس الارز المضروب الذي تشير  
البيانات بالنسبة له الى السنة التقويمية للسنة الموضحة. وتشمل الحبوب القمح والحبوب  
الخشنة والارز على أساس الحبوب المطحونة. وتشمل البيانات القمح المعادل لدقيق  
القمح. ويمكن عدم اضافة العناصر للمجاميع بسبب التقريب.
- (ز) لا تشمل التجارة داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي.



وهناك عنصر آخر وراء الزيادة التي طرأت على المخزون العالمي للحبوب ألا وهو كون الاستهلاك ينمو بمعدل أقل من نمو السكان . ونشأ هذا الي حد كبير عن ضعف الطلب على الحبوب الغذائية نتيجة التحول نحو البدائل الأرخص وأثر الكساد العالمي على الطلب والمصاعب التي واجهت العديد من مستوردي الأغذية فيما يتعلق بموازنتهم المدفوعات وكون محصول الحبوب قصر الى حد كبير عما خطط له في الاتحاد السوفياتي . والنقص هنا لم يعوض بالكامل من خلال الواردات . ومن شأن أي تغيير في هذه العناصر أن يؤدي الى زيادة حادة في استهلاك الحبوب ما قد يعكس في الوقت المناسب حالة المخزون المواتية كما هو واضح .

وبالنظر الى هذه الاعتبارات فان الحالة التي يتوقف فيها والامن المتثل في العروض الدولية للحبوب على مخزون في حوزة المصدر الرئيسي يعتبر أعلى مما يرى أن الحكمة تقتضيه ، لا تزال غير مستقرة أصلاً . وعلى ذلك سيكون من المناسب أن تعتمد البلدان المستوردة الرئيسية ، ذات الاقتصاد السوقي أو المخطط مركزياً ، الى تعزيز مخزونها ، خاصة في وقت انخفاض الأسعار هذا . بيد أن القيود المفروضة على القطع الاجنبي أو عدم كفاية مرافق التخزين وتسهيلات النقل قد منعت بلدان عديدة من تحقيق هذا الهدف ، بيد أن أي حل لعدم الاستقرار الحالي في أسواق الحبوب سوف يقتضي من بعض البلدان انتهاج هذه السياسة . وعلاوة على ذلك فان هناك حاجة الى جهود منسقة دولية للتقليل من عدم الاستقرار في الاسواق العالمية وهو عدم استقرار ينشأ عن التقلبات الكبيرة في معدلات المخزون لدى بعض البلدان .

وأن أرقام الاتجار بالمنتجات الغذائية الواردة في الجدول ٣-١ تكشف عن عناصر عديدة غير مرضية في الحالة الزراعية الراهنة ، ومازدياد التخصص الدولي فانه يمكن توقع زيادة حجم التجارة في المنتجات الغذائية . ومع ذلك فان العديد من هذه البلدان التي أصبحت تعتمد أو زاد اعتمادها على صافي واردات الاغذية هي في وضع ضعيف لا يمكنها من تمويل هذه الواردات بزيادات في إيراداتها التصديرية من سلع أخرى . ففي السبعينات شهدت البلدان النامية ، فيما عدا بلدان الشرق الأقصى والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، نمواً في وارداتها من الأغذية حدثت بأسرع من النمو في صادراتها الى حد كبير . وتتسم الحالة في افريقيا بخطورة خاصة نظراً لأن حجم صادراتها من الاغذية في عام ١٩٨١ قل بنسبة ٢٥ في المائة عن المتوسط للفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ فسي حين زاد حجم وارداتها بنسبة ١٦٩ في المائة . وان القيود المفروضة على القطع الاجنبي تجعل ان من الشكوك فيه ما اذا كان يمكن المحافظة على معدلات الاستيراد السابقة في افريقيا وفي العديد من البلدان النامية الاخرى وفي عدة بلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً . ومن ناحية أخرى شهدت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي نمواً في صادراتها من الاغذية بصورة أسرع من نمو وارداتها من الاغذية . وعلاوة على ذلك فان أي زيادة ثابتة في الطلب من أكبر اقليم لاستيراد الاغذية في العالم ، ألا وهو أوروبا الغربية ، لا تزال أمراً مشكوكاً فيه .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يضعف الأمل في التخلص من الفوائض المقبلة التي ستتراكم في مناطق التصدير الصافي الرئيسية، أساسا استراليا وأمريكا الشمالية. وفي الواقع يتركز اهتمام المحادثات الدائرة المعنية بالتجارة في الحاصلات الزراعية بصفة رئيسية على التوفيق بين سياسة الزراعة التي يتبعها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان وبين احتياجات التصدير في الولايات المتحدة. وقد أصبحت لهذا الموضوع مثار جدل متزايد بالنسبة لبعض البلدان النامية.

الجدول ١٤-٣ حجم التجارة في المنتجات الغذائية (أ)، ١٩٧١-١٩٨١  
مؤشرات واتجاهات  
(١٩٦٩-١٩٧١ = ١٠٠)

واردات				صادرات				مجموعات البلدان (ب)
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	اتجاه النمو (ج)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	اتجاه النمو (ج)	
١٣٣	١٣٢	١٣٤	٢ر٣	٢١١	٢٠٤	١٨٣	٦ر٣	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١١٤	١٠٧	١١٤	٠ر٦	٢٤٧	٢٤٠	٢١٠	٧ر٥	امريكا الشمالية
١٣٢	١٣٥	١٣٤	٢ر٣	٢٠٥	١٩٣	١٧٨	٦ر٢	اروپا الغربية
١٣٠	١٢٨	١٢٩	٢ر٠	١٤٣	١٦١	١٤٢	٣ر٦	الاقیانوسيا
٢٦٣	٢٥٢	٢١٠	٩ر٣	١٣٨	١٢٥	١٢٨	٢ر٥	البلدان النامية
٢٦٩	٢٤٨	٢١٦	٩ر٦	٧٥	٧٧	٧٧	٣ر٩ -	افريقيا
٢٨٩	٢٩١	٢٢٧	١٠ر٦	١٤١	١٢١	١٣٢	٣ر٣	امريكا اللاتينية
٤٠١	٣٦٠	٣٠١	١٣ر٣	١٥٤	١٢٤	١٣٢	٣ر٥	الشرق الاذن
١٧٨	١٧٨	١٥١	٥ر٩	٢٠٧	١٩٦	١٨٣	٦ر٥	الشرق الاقصى
٢٤٩	٢٢٤	٢٠٥	٧ر٠	٩٠	٩٤	٩٥	١ر١ -	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
٢١١	٢٠٨	٢٠٩	٧ر٣	٩٧	١١٠	١٠٦	١ر١ -	اسيا
٢٦٠	٢٢٩	٢٠٤	٦ر٩	٨٨	٨٨	٩٢	١ر٠ -	اروپا

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة: الحولية التجارية للفاو، المجلد ٣٥ (١٩٨٢) .

(أ) المنتجات الغذائية لا تشمل الاسماك، مؤشرات حجم التجارة هي من نوع رقم قياسي لاسبير مع متوسط وحسنة أوزان القيمة للفترة ١٩٦٩-١٩٧١ .

(ب) تغطية للمجموعات الاقليمية كما في الجدول ٣-١٢ .

(ج) متوسط معدل النمو السنوي للفترة ١٩٧١-١٩٨١ والذي تم الحصول عليه بوصفه ميل خط الانحدار بما يتناسب مع البيانات .

## ضعف الطلب على الطاقة في الأسواق العالمية

ان اشتداد الانتكاس الاقتصادي العالمي في عام ١٩٨٢ أدى الى خفض الطلب الكلي على الطاقة وقد أثر هذا على الأسعار وأدى الى تخفيض بعض مستويات الانتاج لثالث سنة على التوالي . والرغم من هذا لم يكن هذا التخفيض يكفي للمحافظة على استقرار أسعار الطاقة . وانخفض الانتاج الكلي من الطاقة الأولية بنسبة ٢٦ في المائة تقريبا . أي الى حد أدنى من مستوى انخفاض عام ١٩٨١ . ومع أن معدلات انتاج النفط والغاز الطبيعي انخفضت بنسبة ٦ في المائة و ٣٣ في المائة تقريبا على التوالي فقد زاد انتاج الفحم بنسبة ٣٤ في المائة . وتدل هذه المقادير على حدوث تغييرات اخرى في الميزان العالمي للطاقة في عام ١٩٨٢ ؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا في المستقبل القريب نظرا لضعف عطية الانتعاش المسقط في البلدان المستهلكة .

وربما كان الطلب هو العامل الحاسم الذي تحكم في أحوال أسواق الطاقة العالمية في عام ١٩٨٢ . ولقد أدت التدابير الاضافية لحفظ الطاقة فضلا عن احلال الفحم محل مصادر الوقود الأولية الاخرى التي نفذت استجابة للزيادة التي طرأت على أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ الى انخفاض الطلب الذي سببه بطء النشاط الاقتصادي فسي القطاعات المستخدمة للطاقة . لاسيما قطاع الاسمنت وقطاع توليد الكهرباء . وأدى هذا الى مزيد من الانخفاض في كثافة الطاقة في الناتج المحلي الاجمالي ؛ ففي البلدان الصناعية قل استخدام الطاقة بالقياس الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٦ في المائة تقريبا للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ .

سجل مجموع انتاج الفحم العالمي زيادة في عام ١٩٨٢ . ويعود هذا بصفة أساسية الى انتعاش الانتاج في بولندا من مستواه المتدني بصورة غير عادية في عام ١٩٨١ . وإلى الزيادة الطفيفة التي حدثت في الولايات المتحدة . ونتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته تجارة الفحم العالمية حدث تراكم كبير في المخزون . فبعد أن شهدت صادرات الفحم البخاري زيادة بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨١ انخفضت في عام ١٩٨٢ لأن قوة الطلب في الشرق الأقصى لم تكن كافية للتعويض عن ضعف الاستهلاك الاوروبي . وكان هذا الانخفاض حادا جدا في الولايات المتحدة (٣٦) نسبة لعودة بولندا الى أسواق أوروبا الغربية وارتفاع سعر الدولا ؛ وقد أسهم هذا في زيادة القدرة التنافسية لدى المصدرين الآخرين . لاسيما جنوب افريقيا .

وانخفض انتاج الغاز الطبيعي العالمي بنسبة ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ويعزى هذا الى عوامل عديدة منها سياسات تحديد الأسعار التي انتهجتها الحكومات والتنقيحات التي أدخلت على برامج الاستثمار بالنقصان وانخفاض انتاج النفط والانخفاض الشامل فسي

الطلب على الطاقة . وقد انخفض الانتاج في جميع أنحاء العالم ، لاسيما في أوروبا الغربية ، باستثناء المكسيك والاتحاد السوفياتي .

وقد أثر الضعف الشامل الذي اعترض سوق الطاقة أكبر تأثير على البترول . ان الانخفاض الشديد في مستوى استهلاك النفط في العالم منذ عام ١٩٨٠ يعكس نجاح الجهود القوية التي بذلت في ميداني حفظ الطاقة وايجاد بدائل لها لتلافي آثار الزيادة الكبيرة والمفاجئة التي طرأت على أسعار النفط في الماضي والبطء الذي اعتري نشاط الاقتصاد العالمي . وبالرغم من قيام البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بتخفيض الانتاج بكميات كبيرة فقد شهدت صناعة النفط العالمية انخفاضا في القدرة على تكرير النفط ونتاجه ( ٣٧ ) وهبوطا في الأسعار ، وانكماشاً في الإيرادات وضعفاً في القدرة على اسقاط الطلب والأسعار في المستقبل .

الجدول الثالث - ١٥ - انتاج ( أ ) واستهلاك النفط  
العالمي ، ١٩٧٩-١٩٨٢  
(ملايين البراميل في اليوم)

(ب) ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
				<u>الانتاج</u>
١٤٦	١٤٤	١٤٤	١٤٣	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١١٤	١١٥	١١٦	١١٦	امريكا الشمالية
٢٨	٢٦	٢٥	٢٣	اوروپا الغربية
٢٧٤	٣٠٤	٣٤٠	٣٦٥	البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي
١٩٥	٢٣٦	٢٨٠	٣١٨	البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط
١٨٦	٢٢٥	٢٧٠	٣٠٩	منها : النفط الخام
٢٧	٢٤	١٩	١٥	المكسيك
١٤٧	١٤٦	١٤٦	١٤٤	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
١٢٣	١٢١	١٢١	١١٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٥٦٧	٦٠٢	٦٣٠	٦٥٢	المجموع العالمي
٥٣٢	٥٥٩	٦٠٠	٦٢٨	منه : النفط الخام
				<u>الاستهلاك</u>
٣٤٤	٣٦٠	٣٨٧	٤٠٦	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١٥٤	١٦٠	١٧٠	١٨٥	الولايات المتحدة
١٢٣	١٢٨	١٣٨	١٤٥	اوروپا الغربية
٤٢	٤٤	٤٧	٥٢	اليابان
١١١	١١٥	١١٦	١٠٦	البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي
١٢٩	١٢٩	١٣٣	١٣٥	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
٥٨٤	٦٠٤	٦٣٦	٦٤٧	المجموع

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، المرجع ، مجلة النفط والغاز ؛ وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ، المجلة الشهرية للطاقة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والوكالة الدولية للطاقة ، واحتمالات الطاقة العالمية ، ١٩٨٢ .

( أ ) بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي .

( ب ) أولية .

وانخفض استهلاك النفط في العالم دوين انقطاع خلال السنوات الثلاث الماضية .  
ففي عام ١٩٨٢ انخفض بنسبة ٣٣ في السنة فاصبحت كمية الاستهلاك ٥٨٤ مليون برميل في اليوم فبلغت نسبة الانخفاض من أعلى رقم سجل في عام ١٩٧٩ وقدره ٦٥ برميل يوميا ١٠ في المائة ( انظر الجدول الثالث - ١٥ ) . وكما كان عليه الحال في العام الماضي يعزى معظم الانخفاض الى البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي ( ٨٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ ) . بيد أن ثمة أهمية خاصة لانخفاض معدل استهلاك النفط في البلدان النامية بما يتراوح بين ٣ و ٤ في المائة في عام ١٩٨٢ إذ أنه ينبىء بحدوث تغيير في نمط استخدام هذه البلدان للنفط على المدى الطويل ( ٣٨ ) .

وشهد عقد السبعينات ، زيادة مطردة في استهلاك النفط في البلدان النامية المستوردة للطاقة حيث قدر متوسط معدل الزيادة السنوى بنسبة ١٥ في المائة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، خلافا لنسبة هذه الزيادة في البلدان الصناعية وقدرها ٤ في المائة فقط . وثمة رأى ساد لفترة طويلة مفاده أن الزيادة في استهلاك النفط في البلدان النامية لن تقل عن حد أدنى يتراوح من ٤ الى ٥ في المائة سنويا . وقد شجع هذا الرأى على توقع زيادة الطلب على النفط في العالم حتى لو قل هذا الطلب بصفة مطردة في البلدان المتقدمة النمو . غير أن تجربة عام ١٩٨٢ تناقض هذا الرأى إذ يبدو أن هذا الانخفاض ليس ظاهرة مؤقتة لاسيما بالنظر الى النجاح الذى حققته بعض البلدان النامية الرئيسية المستوردة للنفط في الجهود التي تبذلها لحفظ الطاقة . ولهذا ينبغي أن تنتج معظم تنبؤات الطلب على النفط في العالم بالنقصان .

وفضلا عن انخفاض استهلاك النفط في العالم ، فإن استهلاك مخزون البلدان الصناعية في عام ١٩٨٢ أدى هو الآخر دورا هاما ، ولكن كان أقل حسما ، في الحد من الطلب وبالتالي في زيادة الضغط على الأسعار . فلقد استهلك المخزون على وجه السرعة في النصف الأول من السنة نظرا لارتفاع أسعار الفائدة ؛ الى الفائض الكبير المتوفر في النفط الخام في العالم وفي ناقلات البترول وفائض القدرة على التكرير وازدياد توقع زيادة انخفاض أسعار النفط . وبالنسبة للسنة ككل استنفد المخزون بكمية تكاد تساوى الكمية الزائدة على الاحتياجات العادية في عام ١٩٨١ ( ٣٩ ) .

ومنذ نهاية السنة ، حافظ المخزون على المستويات العادية ولهذا أصبحت أسعار سوق البضائع الحاضرة الحالية بمثابة مرآة تعكس ميزان العرض/الطلب الأساسي ، ومؤشرات مفهدة لاسقاط أسعار النفط الرسمية في المستقبل القريب . كان الانخفاض الكبير الذى اعترى أسعار سوق البضائع الحاضرة في الربع الأول من عام ١٩٨٢ ذا صلة مباشرة باستهلاك المخزون والزيادة الكبيرة التي طرأت على صادرات النفط السوفياتي الى البلدان ذات الاقتصاد السوقي ( ٤٠ ) . ان أسعار سوق البضائع الحاضرة التي انتعشت في نيسان / ابريل شهدت استقرارا حتى نهاية السنة بمتوسط يبلغ حوالي ٣٢ دولارا لبرميل

النفط العربي الخفيف و ٣٣٦٠ دولار لبرميل النفط الأفضل نوعية المستخرج من افريقيا / بحر الشمال . وفي أوائل عام ١٩٨٣ ، زاد زخم الضغط على الأسعار بالنقصان . استقرت الأسعار في عام ١٩٨٢ لان العرض تحمل عبء التكيف على قلة الطلب خلافا للتطورات التي اعترت أسواق السلع الأولية الاخرى التي سجلت أسعارها انخفاضا كبيرا . وانخفض انتاج البترول في العالم بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٢ حتى بلغ متوسطه ٥٦٧ مليون برميل في اليوم ، أي بانخفاض تبلغ نسبته ١٣ في المائة عن أعلى رقم وصل اليه في عام ١٩٧٩ وهو ٦٥ مليون برميل في اليوم . وكما حدث في السنوات الأخيرة تحملت البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط معظم عبء هذا التكيف . فلقد انخفض الانتاج الكلي لهذه البلدان من النفط الخام والسوائل بنسبة ١٧٣ في المائة حتى بلغ ١٩٥ مليون برميل في اليوم سجلا بهذا انخفاضا بنسبة ٤٠ في المائة عن أعلى رقم وصل اليه في عام ١٩٧٩ وقدره ٣١ مليون برميل في اليوم وبصفة عامة شهد الانتاج كسادا في امريكا الشمالية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ولكنه زاد زيادة كبيرة في بلدان منتجة رئيسية اخرى ، على رأسها المكسيك واوروبا الغربية .

وفي الوقت الحاضر ، يصعب تقدير التطورات التي ستطرأ على أسعار النفط في المستقبل . غير أن الرأي الغالب يشير الى ميل الأسعار الاسمية الى الاستقرار في المستقبل القريب على أحسن تقدير ولكن من الأرجح أن تنخفض هذه الأسعار في المدى القصير . بيد أنه لو أدت هذه الآراء الى اضعاف الاتجاه الى حفظ الطاقة و ايجاد مصادر بديلة لها فانها قد تمهد السبيل لحدوث زيادات جديدة غير متوقعة في أسعار النفط ، لاسيما اذا ظل مستوى المخزون منخفضا نسبيا .

ويتوقف مستقبل استقرار أسعار النفط في الأجل القريب الى حد كبير على سياسة أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط في التسعير والانتاج ، رغم أن نصيبها من الامداد العالمي قد تقلص بصورة ملحوظة . ونظرا الى خمول الطلب واشتداد التقييدات المالية ، يتعين لهذه البلدان ان تختار اما تخفيض الأسعار لحفز الطلب أو خفض مستويات الانتاج . ومع أن الخيارات واضحة الى حد ما فان النتائج البديلة ليست كذلك لأن هناك شكاً كبيرا يحيط بسياسة المنتجين الآخرين في الانتاج والتسعير ، ويحيط، وهذا أهم للغاية، بمدى شدة تقلبات الطلب العالمي على النفط .

وتدل الخبرة الحديثة العهد على أن الطلب العالمي على النفط قد يتذبذب كثيرا في المدى القصير . فقد أخذ الاستهلاك يرتفع باضطراد خلال فترة بعد الحرب حتى عام ١٩٧٥ عندما هبط بنحو ٢ في المائة ؛ ثم ارتد صاعدا صعودا حادا في عام ١٩٧٦ وأخذ يرتفع تدريجيا حتى عام ١٩٧٩ ؛ وفي عام ١٩٨٠ عاد القهقري مرة اخرى وبدأ في الهبوط بسرعة . وبكلمات اخرى مرت التقلبات التي طرأت على استهلاك النفط



الاجمالي بدورتين مختلفتين خلال السنوات العشر الأخيرة ، وكان ذلك موازيا بوجه عام ما حدث في معدل النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الصناعية . ومع ذلك يبدو أن هذه الصلة قد أخذت في الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية لأن ما حدث في البلدان الصناعية من نمو ايجابي كان رغم تواضعه قد تحقق بدون زيادة في استهلاك النفط . مثال ذلك أنه رغم ارتفاع المستوى المطلق للنشاط الاقتصادي بنحو ٢٦ في المائة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، هبط استهلاك النفط بالفعل بنسبة ٤٤ في المائة . وتشير هذه الخبرة الأخيرة أسئلة حول طبيعة واستقرار الصلة بين الطلب على النفط والنمو الاقتصادي الاجمالي .

وهناك عامل هام آخر يحدد الطلب على النفط هو الأثر التراكمي لاجراءات حفظ الطاقة واستبدالها المتخذة ردا على تغيرات الأسعار . وعلى ذلك فان التنبؤ بمعدلات الطلب على النفط في المستقبل يكتنفها قدر كبير جدا من الشك تستدعي تقييما لنتائج الاستثمارات الماضية والمقبلة في مجال حفظ الطاقة وبحوث استحداث التكنولوجيات الجديدة المقتصدة للطاقة . وازدادت جهود الاستثمار هذه في النصف الأول من السبعينات مرة اخرى في نهاية العقد بسبب التغيرات في أسعار النفط . ومازالت نتائج جهود البحث والاستحداث موضع تقييم وتطبيق ، ومازالت الخطوات المتخذة لحفظ الطاقة مستمرة . يضاف الى ذلك أنه بالرغم من أن الشواهد تشير الى أن المستوى الحالي لأسعار الطاقة قد حال دون الاستثمار في عدة مشاريع جديدة قائمة على كثافة رأس المال لانتاج طاقة اصطناعية ، مازال هناك حافز كبير على الاستثمار في تكنولوجيات مقتصدة للطاقة . ومع ذلك لا يعرف غير القليل عن اتجاه هذه الابحاث ونتائجها في المستقبل وخصوصا عن كيفية تأثرها باتجاهات الأسعار في المستقبل . ولهذه الاعتبارات ، فان الاستنتاج العام المؤقت هو أنه بالرغم من أن جانباً من الهبوط في الطلب على الطاقة كان ناجما عن الركود الحالي فان جانباً كبيراً منه أيضاً كان ناجماً عن استثمارات سابقة في مجال حفظ الطاقة والبحث والاستحداث ، وأنه بالرغم من أن هذه الجهود قد تتباطأ نوعاً ما في الأجل المتوسط بسبب توقعات هبوط الأسعار ، فان الأثر المتأخر للجهود السابقة سيظل يقيد استهلاك الطاقة خلال تلك الفترة .

وتشير النتائج الباكورة لدراسة سوق النفط أن ما يصل الى ٤ في المائة من هبوط استهلاك النفط في البلدان الصناعية كان ذات طبيعة هيكلية أو دائمة ، أي أنه كان في الغالب ناجماً عن حفظ الطاقة واستبدالها والاخذ بتكنولوجيات مقتصدة للطاقة (٤١) . ومن شأن هذا أن يدعم الرأي القائل بأن الانتعاش المتواضع للنشاط الاقتصادي المتوقع لعام ١٩٨٣ في البلدان الصناعية لا يرجح أن يحدث تأثيراً عكسياً في الفائض الحالي من امدادات النفط ، خصوصا اذا حدث ، كما هو متوقع ، انتعاش في القطاعات كثيف الاستخدام للطاقة ( كالسيارات والصلب والكيماويات ) مع شيء من التأخر .

وفي هذه الأحوال من هبوط الطلب واستقرار المخزونات ، يجب ابقاء الانتاج الاجمالي من النفط على مستواه في عام ١٩٨٢ وقدره ٥٣٢ مليون برميل يوميا من أجل مواكبة الطلب الاجمالي . وعند حدوث أية زيادة في انتاج المنتجين خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط ، والتي يتوقع أن تبلغ مليون برميل يوميا ، لابد أن يقابلها انخفاض في مستويات انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط اذا ارادت هذه المجموعة الا تشهد هبوطا في أسعارها .

### الحواشي

- (١) جمهورية المانيا الاتحادية وايسلندا وايطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وكندا ولكسمبرغ ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة .
- (٢) جنوب افريقيا والمملكة المتحدة والنمسا والنرويج واليونان .
- (٣) ان الركود الحالي في امريكا الشمالية اشد مما كان عليه عام ١٩٧٥ عندما تضاعف الناتج بحيث بلغ أقل من نصف معدل عام ١٩٨٢ .
- (٤) اسبانيا وفرنسا ونيوزيلندا واليونان .
- (٥) رغم السياسة النقدية التوسعية للولايات المتحدة حوالي النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ، ظلت الآثار اللاحقة المترتبة على التضيق الذي سبق ذلك شديدة الوطأة على بلدان كثيرة . ورغم ضآلة ضغوط التضخم في اليابان كانت سياستها النقدية متشددة نسبيا لحماية الين ، وترتب عليها بالتالي ارتفاع المعدلات الحقيقية للفائدة . ولنفس هذا السبب الى حد كبير ، اتبعت جمهورية المانيا الديمقراطية والمملكة المتحدة سياسات تكيف حذرة عندما ظل نمو عرض النقود على نفس مستوى المعدلات العليا المستهدفة أو دونها بقليل . ومن ناحية اخرى ، وفي ضوء ارتفاع معدلات التضخم نسبيا في ايطاليا وفرنسا طرأ تشدد معتدل على السياسة النقدية عند نهاية عام ١٩٨٢ لتخفيف ضغوط معدلات الصرف داخل النظام النقدي الاوروبي . وحدثت السياسة النقدية لبلدان اوروبية اصغر حجما تنتمي الى النظام النقدي الاوروبي تقريبا حذو الجمهورية الاتحادية .
- (٦) ان معدل الفائدة الحقيقية يعادل معدل الفائدة الاسمية الصافية بعد استبعاد التوقعات التضخمية التي يتعذر رغم ذلك ملاحظتها . وعلى ذلك فان انكماش معدلات الفائدة الاسمية ، مع التغيير في عامل انكماش الناتج الوطني الاجمالي ، لا يتيح سوى تقدير تقريبي لمعدلات الفائدة الحقيقية التي يمكن مشاهدتها في الاسواق المالية .
- (٧) أما في بعض البلدان الصغيرة ومنها ايرلندا واليونان ، فقد سادت معدلات الفائدة الحقيقية في معظم عام ١٩٨٢ .
- (٨) عند حدوث زيادة معينة في عرض النقود أثناء ركودها ، تميل الارصدة النقدية الخاملة الى التدفق الى الاسواق المالية التي تتعرض فيها العائدات وبالتالي معدلات الفائدة للضغط . ويتعزز هذا في العادة بتدفق الاموال الخاصة المحتجزة من اصول الرأسمالية الجديدة . وحيث ان هبوط معدلات الفائدة الاسمية يتجاوز في العادة مقدار انخفاض التضخم عند وجود جو من الانكماش ، فان معدلات الفائدة الحقيقية تنزع عندئذ الى ان تكون صغيرة جدا أو حتى سلبية .
- (٩) كانت هناك استثناءات هامة تتمثل في جمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا والمملكة المتحدة واليابان .

### الحواشي (تابع)

(١٠) نسب خدمة الديون في ايرلندا والدانمرك هي من أعلى النسب الموجودة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

(١١) كانت لفرنسا وكندا والولايات المتحدة سياسة ضريبية توسعية، بينما كانت هذه السياسة انكماشية في البلدان الرئيسية الاخرى (انظر نشرة منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي Economic outlook ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الصفحات ٢٢ الى ٢٥) .

(١٢) كذلك خفضت بلدان اخرى (منها استراليا والنرويج ونيوزيلندا وهولندا) ضرائب الدخل الشخصية ومنحت حوافز ضريبية مختلفة للاستثمارات والتشييد في مجال الاعمال .

(١٣) كان من الممكن بدلا من افادة اوجه الاستهلاك الحالية ان تستخدم الزيادات التي طرأت على الدخل الشخصية لاعادة تكوين الاوضاع النقدية ردا على هبوط الثروة الحقيقية للأسر المعيشية خلال الستين السابقتين .

(١٤) هبطت الاستثمارات المقيمة بالقيمة الحقيقية بمعدل سنوي قدره ١٠.٩ في المائة ، وهبط انتاج المركبات وقطعها بنسبة ١٠.٢ في المائة خلال عام ١٩٨٢ . ومع ذلك أدى الهبوط في معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات التمويل المواتية جدا التي خصصت لشتربي السيارات الجديدة الى زيادة طيبة في وثبات الاسكان ومبيعات السيارات قسرب نهاية السنة .

(١٥) ازداد الانحراف القياسي لمعدلات نمو هذه البلدان من ١٧.٢ في ١٩٨١ الى ٢٢.٢ في ١٩٨٢ .

(١٦) من بين الاقتصادات الصناعية السبعة الرئيسية كان اسهام التجارة في النمو سلبيًا في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ؛ وكان اسهامه الايجابي في كندا ناجما بصورة أساسية عن انخفاض حاد في حجم الواردات ، ولكنه كان في حالة بلدان اخرى ناجما عن مكاسب في كمية الصادرات .

(١٧) مثال ذلك ان قطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة شهد هبوطا في معدل زيادة اجمالي الدخل بالساعة من حوالي ١٠ في المائة عام ١٩٨١ الى ما يقدر بنسبة ٦.٤ في المائة عام ١٩٨٢ . كما حدث الهبوط ، وان يكن بدرجة أقل ، في قطاعات اخرى منها التشييد والتعدين والخدمات .

(١٨) مثال ذلك ان حالات الاعسار في جمهورية المانيا الاتحادية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ كانت اعلى مما كانت عليه في السنة السابقة بنسبة ٤٠ في المائة . وكان

الحواشي (تابع)

المعدل المقابل في المملكة المتحدة ٣٥ في المائة أو بزيادة قدرها ٦٣ في المائة عن مستويات عام ١٩٨٠ (فاينانشال تايمز ، ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣) . أما في الولايات المتحدة فكانت حالات الإفلاس التجاري عام ١٩٨٢ تتجاوز ٢٥٠٠٠ حالة ، وهذا يزيد تقريبا بنسبة ٥٠ في المائة على ما كان عليه الحال في السنة السابقة (اعداد مختلفة من Weekly Business Failures (نيويورك) .)

(١٩) كان هذا أيضا متواضعا للغاية بالقياس الى منتصف السبعينات . وقد بلغ متوسط نسبة الهبوط في معدل تغير الاسعار الاستهلاكية في الاقتصادات الرئيسية ٢٨ في المائة ، وذلك بانحراف قياسي قدره ٤٣ ، بينما بلغت نسبة هذا الهبوط ١٩ في المائة عام ١٩٧٥ - رغم ان الانحراف القياسي حينذاك كان يبلغ ٧٥ - عند ما اتبعت هذه البلدان سياسات تكيف ضريبية ونقدية ؛ واستثناء المملكة المتحدة التي ازداد فيها التضخم فعلا في ١٩٧٥ ، بلغ معدل نسبة الهبوط ٣٥ في المائة ، بانحراف قياسي قدره ٤٢ .

(٢٠) الدراسة الاقتصادية العالمية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.82.II.C.1) ، الصفحات ١٥ الى ١٧ .

(٢١) رغم ذلك زادت فعلا نفقات اليد العاملة ، خلاف الاجور ، الناجمة عن الضرائب في عدد من البلدان (انظر مقال Van Lennep المعنون "Getting the balance right" في OECD Observer ، ١٩٨٢ ، الرقم ١١ ، الصفحتان ٤ و ٥) .

(٢٢) البانيا وبلغاريا وولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا وهنغاريا .

(٢٣) يبدو ان اجمالي النمو في الاقتصادات المخططة مركزيا في اوربا والصين وقدره ٢٥ في المائة عام ١٩٨٢ كان أقل نسبيا بعض الشيء من الاقتصادات المخططة الاخرى . ومع ذلك ليس من المرجح ان يتجاوز حاصل المجموعة بأسرها الرقم المذكور .

(٢٤) للاطلاع على تحليل اشمل لهذه الخطط في سياق الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة واحتمالات النمو على المدى الطويل في الاقتصادات المخططة في اوربا ، انظر "النمو المتوسط الاجل والتجارة في ضوء خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شرقي اوربا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥" ، ملحق الدراسة الاقتصادية العالمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.82.II.C.2) ، الصفحات ٢٠ الى ٢٧ .

(٢٥) انظر مثلا البيان الذي ادلى به مؤخران . شاوشيسكو ، الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني في Scînteia (بوخارست) ، ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ .

### الحواشي (تابع)

(٢٦) كما يلاحظ تقرير انجاز خطط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان " حالات القصور في اليد العاملة واللوازم المادية والتقنية ، والتقلبات في خدمات النقل ، والانقطاع في امدادات الطاقة في مختلف اقاليم البلد " تقيد النمو (برافدا موسكو) ، ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

(٢٧) تجد هذه المشاكل اعترافا متزايدا . مثال ذلك ان ي . ف . اندريسوف الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد شدد مؤخرا على الأهمية المركزية لحل المشاكل الاقتصادية والتنظيمية التي تخفض الانتاجية (انظر Kommunist (موسكو) ١٩٨٢ ، العدد ١٧ ، الصفحتان ١٥ و ١٦) .

(٢٨) رغم ذلك نجحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية مرة اخرى بفعل اجراءات لحفظ الطاقة طموحة جدا . ففي الصناعة مثلا هبط استهلاك الطاقة الهامة والمواد الأولية الاخرى بالتحديد بأكثر من ٦ في المائة ، وبالتالي هبطت كلفة المواد اللازمة للانتاج حسب وحدة الانتاج بنسبة ٢٦ في المائة ( Neues Deutschland (برلين) ، ١٥ و ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣) .

(٢٩) تعتبر بولندا ، بالطبع ، حالة استثنائية لأن التقلص الشديد فسي مستويات الانتاج خلال العامين الماضيين قد انتقل ايضا الى الاستهلاك . ووجه خاص تأثر كثيرا اصحاب الدخل الثابت . وللاطلاع على تعليق حديث على ما يمثل ذلك من معضلة بالنسبة لواضعي السياسة الاشتراكية ، انظر المقابلات التي اجريت مع ج . بويروفسكي في Zycie Warszawy (وارسو) ، ١-٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ و ج . كوردوس في Zycie Gospodarcze (وارسو) ، ١٩٨٣ ، العدد ١ ، الصفحتان ١ و ٤ .

(٣٠) في الحقيقة ان تقنين عدد من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى ظل ساريا في عدة بلدان أو ازيداد خلال السنة .

(٣١) اذا تحقق ذلك فسيؤدي الى المستوى المستهدف في الخطة الخمسية الحالية .

(٣٢) تحدد خطة هنغاريا لعام ١٩٨٣ هبوطا يتراوح بين ٣ و ٤ في المائة في الاستعمالات المحلية الاجمالية ، بما في ذلك ١٠ في المائة في الاستثمارات ، وهبوطا يتراوح بين ٥ و ١ في المائة في الاستهلاك الخاص المتعلقة بالمستويات المتوقعة لعام ١٩٨٢ . أما متوسط الدخل الحقيقية لعام ١٩٨٣ فسوف يتجاوز ذلك لكن الاجور الحقيقية ستخفض الى ما دون المستويات التي تقابلها لعام ١٩٨٠ ( Népszabadság (بودابست) ، ٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢) .

### الحواشي (تابع)

(٣٣) نظرا الى تأخر دخول اسعار السوق العالمية في صيغة الاسعار التجارية بين دول مجلس التعاضد الاقصادى ، سوف ترتفع اسعار الطاقة في هذه المجموعة بنسبة اخرى تتراوح بين ١٧ و ٢٠ في المائة لتعكس متوسط الاسعار العالمية للفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ . وحيث ان اسعار الطاقة العالمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٢ قد تجاوزت كثيرا ما كانت عليه خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ، فستظل اسعار النفط داخل بلدان مجلس التعاضد الاقصادى دون المستويات العالمية الحالية في عام ١٩٨٣ .

(٣٤) يرجع الارتفاع العالمي في انتاج الاغذية عام ١٩٨٢ بصورة جزئية الى ان المساحة المستعمدة من انتاج السلع الزراعية غير الغذائية خصت بسبب هبوط الاسعار لانتاج المواد الغذائية ، الى حد كبير .

(٣٥) من المتوقع ان تنخفض مخزونات الارز بحوالي ٣ ملايين طن ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى النكسة التي اصابته محصول اندونيسيا .

(٣٦) بلغ مجموع صادرات الولايات المتحدة من الفحم الحجري ٩٦ر٤ مليون طن ، أى أقل بنسبة ٦ر٥ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٨١ .

(٣٧) يبلغ الفائض الراهن في طاقة التكرير في اوروبا حوالي ٤٠ في المائة (Petroleum Intelligence Weekly) ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) ؛ ويبلغ في منظمة البلدان المصدرة للنفط وحدها حوالي ٥ ملايين برميل يوميا (انظر Petroleum Intelligence Weekly ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) .

(٣٨) فمثلا ، هبط الاستهلاك في النصف الاول من عام ١٩٨٢ بنسبة ٥ر٤ في المائة في البرازيل ، و ٧ في المائة في جمهورية كوريا ، و ١٠ في المائة في تايلند ، و ٦ في المائة في الفلبين ( Petroleum Intelligence Weekly ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) . وعلى عكس ذلك ، زاد استهلاك مصدرى النفط في عام ١٩٨٢ رغم ان سرعة هذه الزيادة خفت عما كانت عليه قبل ذلك .

(٣٩) بلغت مخزونات النفط في منتصف ١٩٨١ ذروتها كتمثلة في ١٢٧ يوما من الاستهلاك . وفي نهاية ١٩٨٢ ، بلغ مجموع المخزونات من النفط الخام والمنتجات ما يكفي ١١٣ يوما من الاستهلاك ، بينما كان هذا الرغم لا يبلغ سوى ٩٧ يوما في اوائل ١٩٧٩ ، ويبدو ان هذا كاف تماما في ضوء التطورات المحتملة في اسعار النفط . انظر Petroleum Intelligence Weekly ، ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ .

(٤٠) زادت الصادرات الصافية من النفط الخام ومنتجاته بمقدار ٤ر٠ مليون

الحواشي (تابع)

برميل يوميا أي بنسبة ٢٦ في المائة خلال النصف الأول من ١٩٨٢ ، بالقياس الى نفس الفترة في السنة السابقة ( انظر Petroleum Intelligence Weekly ، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ) .

(٤١) اقيمت هذه النتائج على اجمالي نموذج القياس الاقتصادي للسلسلة الاستهلاكي في مجال النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وقد وضع هذا النموذج في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، وقد جرى تقديره خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١ ، باستخدام البيانات الفصلية .

-----